



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد الكتروني: general@kassioun.org



الأول من أيار...

نحو عالم جديد

[02]

الافتتاحية

تأزيم جديد... خسارة جديدة!

تحاول غرفة عمليات قوى الحرب يائسة، وعلى أكثر من صعيد، وفي أكثر من ميدان استعادة مواقعها، من خلال الاستعراض العسكري، بعد أن أصبح الاستفراد الأمريكي بالقرار الدولي في ذمة الماضي، بفعل ميزان القوى الدولي الجديد، وزخم تقدم الدور الروسي في جميع الملفات الدولية، وموجبات هذا التقدم، على الساحة الدولية، ومنها ما يتعلق بالأزمة السورية، كأحد خطوط التماس الأساسية في الصراع حول أفاق تطور الوضع العالمي.

ومن هذه الزاوية، فإن نشاط واشنطن العسكري وحلفها مؤخراً، سواء كان من خلال قصف مطار الشعيرات، أو من خلال قصف العدو الصهيوني لمحيط مطار دمشق الدولي، أو القصف التركي لمواقع «قوات الحماية» في الشمال السوري، وبغض النظر عن المبررات والذرائع، يستهدف بالدرجة الأولى التقدم النسبي والملحوظ الذي حصل في جولتي جنيف الأخيرتين على مسار حل الأزمة السورية، فما يجري قصفه هنا وهناك، هو تحديداً الحل السياسي للأزمة السورية، والإطار القانوني والإجرائي له، أي القرار 2254، ومخرجاته، بعد أن أجمعت كل القوى - مقتنعة أو مكرهة - على أنه الخيار الوحيد للحل في سورية. إن وجود أهداف خاصة لحلفاء واشنطن الإقليميين في الكيان الصهيوني، والنظام التركي، من التصعيد العسكري في سورية، لا يلغي حقيقة أن هذا التصعيد، هو قرار أمر العمليات، وتحديداً قوى الفاشية الجديدة في الإدارة الأمريكية، التي تمر بمرحلة قلق وانعدام وزن، بعد وصول الخيار النيوليبرالي إلى طريق مسدود، وفي ظل تأرجح وتساقط حوامله الاجتماعية، وتحديداً قوى رأس المال المالي، في العديد من الدول المركزية الغربية، ودومينو السقوط المدوي للطبقة السياسية المعبرة عنه. لاسيما وأن العديد من التقارير تتحدث عن أن طوراً جديداً من الأزمة بات على الأبواب.

تحاول هذه القوى المتراجعة في بلدانها، تعويض خسارتها لمواقعها على حساب شعوب وبلدان العالم، عبر الاستثمار في بؤر التوتر القائمة، وإشعال المزيد منها، ولكنها في الوقت نفسه، وحسب التجربة الملموسة، فإنها تفقد المزيد من المواقع مع كل عمل أرعن تلجأ إليه، لتأخير خيارات القوى الدولية الصاعدة، لتكون النتيجة المزيد من الدم والدمار في سورية وغيرها من الساحات، وإذا كانت سمة المرحلة السابقة ممانعة استئناف مسار جنيف عبر التأزيم الميداني، وعجزت عن ذلك كما تبين بالملحوس، وخسرت العديد من المواقع من جراء ذلك، فإن درجة أعلى من التأزيم اليوم، تعني دفع فاتورة جديدة ويثن أكبر عن السابق. إن الحلول السياسية للأزمات، ومنها الأزمة السورية، تعني ردع ولجم الفوضى الخلاقة، التي كانت وما زالت أداة بائسة ودموية بيد قوى الفاشية الجديدة للهروب من استحقاقات الأزمة، وتبعاتها الخارجية والداخلية، وهذه الحلول هي بمثابة ردم لكل الهوامش التي تناور فيها قوى الحرب لاستعادة دورها، والنعي النهائي لهذا الدور.

شؤون استراتيجية



«الاقتصاد الأمريكي
اقتصاد بطل»

20

شؤون اقتصادية



القروض المتعثرة والجديدة..
«الحكي السهل والفعل الصعب»

14

شؤون محلية



تحالف الاستغلال
والتجويع!

08

شؤون عمالية



تركيا - أمريكا..
تبادل أدوار

06

الأول من أيار...

من أجل ثماني ساعات عمل.. من أجل حق الإضراب



أكتسب عيد العمال أهميته، ليس من الشعارات التي رفعها عمال شيكاغو في مواجهة قامعهم، والتي أصبحت الشعارات الرئيسة التي رفعها العمال لاحقاً في مظاهراتهم وإضراباتهم في أمريكا فقط، بل في أوروبا أيضاً، لمواجهة قوى رأس المال الناهضة، حيث كانت من أجل «ثمان ساعات عمل.. ثماني ساعات نوم.. ثماني ساعات فراغ للراحة والاستمتاع».

المعبر عن مصالح منتسبيها الطبقية، تراجع ذلك الدور المتكون تاريخياً، تبعاً، منذ عهد الوحدة السورية المصرية، حيث تغيرت وتبدلت الأدوات وأشكال النضال وطرقه، وتم تخسير الطبقة العاملة السورية ذاك الوزن الضاغط، في مراكز الإنتاج والشارع لصالح طرق وأشكال أخرى من العمل، جعلت من الطبقة العاملة السورية الحلقة الأضعف في علاقات الإنتاج السائدة التي تستباح فيها حقوقها ومصالحها، دون أن يكون لديها القدرة على المواجهة دفاعاً عن مصالحها.

وتعزز هذا الواقع مع تبني السياسات الاقتصادية الليبرالية، التي لها الدور الأساس في تعزيز الفقر عند العمال أكثر فأكثر، مترافقاً مع أشكال من العمل التنظيمي، بمعنى أن الطبقة العاملة قد فقدت الإمكانية، ولو لبعض حين، أن تنتج كوادرها الحقيقية القادرة على صياغة دور مستقل للحركة النقابية، في مواجهة السياسات الاقتصادية المعمول بها، ليس تجاه العمال فقط، بل تجاه أغلبية الشعب السوري المكتوي بنار تلك السياسات.

حراك متصاعد في ظل الأزمة...

إن الطبقة العاملة، التي ليس لديها ما تخسره سوى أغلالها كما قيل، أخذ يتصاعد حراكها على النطاق العالمي، مع وصول الليبرالية الاقتصادية إلى مرحلة الأزمة الخائفة، التي لا فكاك منها إلا بزوالها، وهذا الحراك المتصاعد للعمال في الشارع يعكس التحولات العميقة في موازين القوى، مما يعني انفتاح الأفق، أمام حركة الشعوب، ومنها الطبقة العاملة، لانتزاع حقوقها الأساسية في أن تكون سيدة نفسها، أي: أن تستعيد ثروتها المنهوبة وتطبخ بعروش ناهبيها.

عاشت الطبقة العاملة.. عاش الأول من أيار رمز الوحدة الطبقة لعمال العالم.

العمال السوريين، من أجل حقوقهم ومطالبهم، التي كانت من ضمنها تأسيس نقابات لهم، والمحرمة عليهم وفق قانون الشغل العثماني، الذي بقي معمولاً به حتى في زمن الاستعمار الفرنسي، فلجأ العمال إلى تنظيم أنفسهم في نقابات، كانت تعمل بشكل سري إلى أن انتزعت حقها بالعمل العلني، وخاضت نضالات مهمة تمكنت عبرها من تحقيق جزء من مطالبها، وعززت من وزنها السياسي والاجتماعي، عبر مشاركتها الفاعلة في المقاومة الوطنية، إلى جانب القوى والأحزاب الوطنية من أجل استقلال سورية، ومن أجل حقوقها.

أي، أن الطبقة العاملة السورية قد خاضت الصراع على اتجاهين: الأول: ضد المستعمر، والآخر في سبيل حقوقها من أجل ثماني ساعات عمل وزيادة أجورها وحقها في الإضراب واستقلالية عملها وقرارها، الأمر الذي جعل منها قوة لها وزنها في العمل السياسي الوطني والطبقي، وهذا الأمر تؤكد الوثائق والدراسات، مع قلتها.

ويمكن أن نأتي بمثل واحد يوضح واقع الحركة النقابية والعمالية المتكون، وهو إعلان الاتحاد العام لنقابات العمال الإضراب العام في سورية أثناء انعقاد مؤتمره الخامس، وذلك عام 1946، والذي أتى مع انعقاد المجلس النيابي، الذي كان ضمن جدول أعماله مناقشة وإقرار أول قانون عمل سوري بعد انحلال المستعمر، وكان مطلب النقابات الأساسي هو: وضع حد أدنى للأجور وحق الإضراب، حيث استجاب المجلس النيابي لهذه المطالب، وأبلغت النقابات بواسطة رئيس الوزراء الذي قدم إلى مقر المؤتمر المنعقد.

تغير في الموازين.. تغير في شروط العمل

مع غياب شروط العمل النقابي والعمالي، وفي مقدمتها استقلالية الحركة النقابية في قرارها

■ عادل ياسين

بل أهميته تكمن في أن الطبقة العاملة بدأت تعي ذاتها كطبقة لها حقوق، وهذا يعكس ضراوة الصراع بين رأس المال وقوة العمل في تلك الحقبة، التي كانت فيها الرأسمالية تنمو وتتطور بسرعة محققة تراكمًا هائلاً في الثروة، على حساب قوة العمل التي نمت وكبرت مع نمو رأس المال، وطورت من أدواتها وأشكال مواجهتها السياسية والتنظيمية.

كومنونة باريس باكورة المواجهة

وفي هذا السياق فإن انتفاضة باريس عام 1871 كانت المواجهة الأولى بين البروليتاريا والبرجوازية، التي انتهت بخسارة العمال لهذه المعركة الطبقة والسياسية، ولكنها كانت تجربة عظيمة للطبقة العاملة العالمية التي تعلمت كيف تخوض صراعها مع عدوها الطبقي دفاعاً عن حقوقها، التي كانت تنمو كلما ازدادت درجة الاستغلال والقمع الممارسة ضدها، حتى وصلت لتحقيق المطالب ممكنة التحقيق، في ظل توازن القوى السائد في كل مرحلة من المراحل، التي دفع العمال من أرواحهم ثمناً لها، ليس في أمريكا فحسب بل في المناطق كلها، حيث يتعرض العمال فيها لعملية استلاب واضطهاد وممانعة، لتحقيق مطالبهم من قبل قوى رأس المال.

العمال السوريون على الطريق

في بلادنا، التي جاء إليها رأس المال متأخراً بشكله الأوروبي، وذلك مع قدوم الاستعمار الفرنسي، ودخول الشركات الأجنبية معه، الأمر الذي أدى إلى بداية تكون الطبقة العاملة السورية في تلك الشركات، التي تطور عملها وتطور معها نضال

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



واقع العمال بين المجلسين؟

ينعقد مجلس الاتحاد العام في يومي 29 - 30/ 5 من شهر نيسان لبحث المستجدات في الواقع الاقتصادي بشكل عام والواقع النقابي والعمالي بحضور الحكومة التي تقدم إجاباتها من وجهة نظرها على ما يقدمه أعضاء المجلس من خلال مداخلاتهم وتقاريرهم النقابية، والتي تحوي الكثير من الأمور ذات الصلة بواقع الشركات الإنتاجية والخدمية بالإضافة للعديد من الحقوق العمالية المدورة والمعلقة دون حلول منذ سنوات حيث يجهد النقابيون أعضاء المجلس لتحقيقها عبر الأشكال السائدة والمعتادة بالعمل النقابي أي: من خلال المراسلات وتسطير الكتب والكتب المضادة ولكن لا حياة لمن تتنادي.

واقع الطبقة العاملة بين انعقاد المجلسين وخاصة الواقع المعيشي يسير باتجاه الانحدار والسوء مع كل مطلع شمس فما كان مطلوباً تحقيقه للعمال مع انعقاد المجلس السابق أضيف إليه مطالب أخرى وأهمها: حصة الأجور من الدخل الوطني التي أصبحت الآن 13% من الدخل بينما كانت سابقاً ما يقارب الـ 20% من الدخل وهذه المعادلة تعكس حجم الخسائر الكبيرة التي تتعرض لها الأجور مقابل حجم الأرباح الكبيرة التي تحققها قوى رأس المال بأشكاله وألوانه المتدرجة فهل ستكون قضية الأجور واحدة من القضايا التي ستطرح على الحكومة في المجلس؟ أم أنها ستغيب «كرمال عين» الحكومة التي تقول: أنه لا زيادة على الأجور وبالتالي استمرار الوضع بالتدهور من حيث مستوى معيشة العمال وبقية حقوقهم الأخرى.

إن الطبقة العاملة تقول للحكومة: لم يعد في جيوبنا ما تحصلون عليه مهما زدت ضرائبكم علينا فجيوبنا خالية، وكذلك بطوننا خاوية، فاذهبوا إلى حيث تتكدس الأموال المسلوقة من عرقنا والمنهوبة مما ننتجه إذا أرتم الموارد التي تحتاجونها لزيادة أجورنا التي تقولون أنكم لن تزيدوها بينما في كل يوم تصدرون فرماناتكم التي تعفي قوى النهب والفساد الكبير من استحقاق الأموال التي حصلوا عليها كقروض أو ديون أو كأموال واجبة الدفع للتأمينات الاجتماعية التي هي أموال العمال وحقوقهم التي قد تؤمن بعض من معيشتهم عند الكبر.

الحكومة تقول ما تشاء، والنقابات تقول ما تشاء، وكل يصرخ في واديه والعمال أيضاً يستقولون وتغفلون ما يستوجب فعله من أجل تحصيل حقوقهم ومطالبهم حيث سيديرون ظهرهم لكل تلك الأقوال والأقوال التي لا تسمن ولا تغني من جوع فهل سيفعلها العمال؟ سنعيش ونرى.

الصناعات الكيماوية تريح.. الصناعات النسيجية تخسر



نص قانون العاملين الأساسي في الدولة رقم 50 في المادة 98 منه على منح تعويض طبيعة العمل والاختصاص الفني حسب ما يلي:

■ ميلاد شوقي

أ - يمنح تعويض طبيعة العمل والاختصاص للعاملين لقاء: 1 - الطبيعة الخاصة للعمل، 2 - صعوبة الإقامة في منطقة العمل، 3 - المخاطر التي يتحملونها في العمل، 4 - الإجهاد الجسدي والفكري، 5 - العمل الفني المتخصص.

وقد حدد المشرع في المادة نفسها مقدار هذا التعويض، حسب كل حالة من الحالات السابقة، وأحال إلى مجلس الوزراء تحديد أنواع ومقادير استفادة كل منها وشروط وقواعد حجبها.

القرار رقم 20

وقد أصدر مجلس الوزراء القرار رقم 20 لعام 2005 الذي جدد نسب تعويض العمل الفني المتخصص وفقاً للأجر بتاريخ أداء العمل كما يلي: «المهندسون... والمساعدون الفنيون وخريجو المدارس الصناعية وحاملو الشهادات الفنية والمهنية في وزارة الصناعة، والجهات التابعة لها المشمولون بأحكام المرسوم 2882 لعام 1969 وأمثالهم في مصافي النفط بنسبة 6,5 من الأجر.

بين الجهاز والوزارة ومجلس الوزراء ضاع حق العمال

وبناءً على قرار مجلس الوزراء، أصدرت وزارة الصناعة قرارات بمنح العاملين لديها تعويض العمل الفني المتخصص، وفق النسب المحددة بالقرار، إلا أنها وبعد 4 سنوات عادت وعدلت عن قرارها، حيث أصدرت القرار رقم 2014 لعام 2009 القاضي بوقف منح التعويض المذكور لعمالها بحجة أنهم معينون بعد عام 1986 ولا يشملهم المرسوم 2882 لعام 1969 وبالتالي لا ينطبق عليهم

قرار مجلس الوزراء رقم 20 وذلك استناداً إلى رأي الجهاز المركزي للرقابة المالية، وقد تم رفع الأمر إلى رئاسة مجلس الوزراء في حينها لتفسير القرار 20 إلا أن لجنة القرار لم تصدر قرارها حتى الآن. مع الإشارة إلى أن المادة 98 من القانون رقم 50 قد نصت صراحة على منح تعويض العمل الفني المتخصص، والقرار رقم 20 لم يأت على ذكر أية شروط أخرى، بل حدها بتاريخ بدء العمل ولم ينص على ذكر سنة التعيين، بالإضافة إلى أن رئيس مجلس الوزراء قد وافق عام 2005 على تشميل جميع العاملين بوزارة الصناعة بأحكام القانون رقم 2882 بناءً على طلب من وزارة الصناعة، ونتيجة لذلك أصبح جميع عمال وزارة الصناعة والجهات التابعة لها ينطبق عليهم القرار رقم 20 لعام 2005 دون استثناء.

لجوء العمال إلى القضاء

بعد المماطلة لسنوات من قبل الحكومة لحل هذه المشكلة توجه العمال إلى القضاء للمطالبة بحقوقهم، وتقدم العمال في شركة النايلون والجوارب بدعوى أمام القضاء عام 2013 للمطالبة بإلغاء قرار وزارة الصناعة رقم 2014 وإعادة صرف التعويض لهم، وحكمت المحكمة الإدارية العليا لصالح العمال وألغت قرار وزارة الصناعة وحكمت بإعادة صرف التعويض للعمال من تاريخ توقفه عام 2009.

كما حكمت المحكمة الإدارية في 2016/3/7 لصالح العمال في شركة الصناعات الكيماوية، وحكمت بأحقيتهم بتعويض العمل الفني المتخصص وإلغاء قرار وزارة الصناعة.

المحكمة الإدارية وعمال النسيج

ولكن المستغرب هو خسارة عمال شركات

النسيج للقضية التي رفعوها ضد وزارة الصناعة، لإلغاء القرار نفسه فقد أصدرت المحكمة الإدارية العليا حكماً في 2016/3/9 بناءً على طعن تقدمت به وزارة الصناعة ألغت بموجبه حكم المحكمة الإدارية لعام 2015 التي حكمت بأحقية عمال النسيج بتعويض الاختصاص وفقاً لأحكام القانون رقم 50 لعام 2004 وإعادة منحه لهم من تاريخ توقفه.

وقد جاء في أسباب قبول المحكمة الإدارية العليا للطعن المقدم من قبل وزارة الصناعة بإلغاء القرار الصادر عن المحكمة الإدارية باعتباره مخالفاً لأحكام القانون !! مع أن المحكمة أصدرت حكماً تأسيساً على أحكام القانون العاملين رقم 50 وقرار مجلس الوزراء رقم 20، وعلى أن المدعين تتوافر فيهم شروط استحقاق التعويض المطالب به كما بينت في منطوق حكمها.

أما المحكمة الإدارية العليا: فقد استندت على قبول طعن الوزارة في أن القضية لم تستوفي إجراءاتها الشكلية من حيث الخصومة فقد اعتبرت أن الدعوى غير مقبولة لعدم تماثل الأوضاع الوظيفية للعاملين المدعين ومن حيث أنهم ليسوا عمالاً بمؤسسة واحدة !! ولكن هذا غير صحيح طالما أن النقابة هي التي رفعت القضية وهي تمثلهم جميعاً، وإن كانوا موجودين بعدة مؤسسات فدعوى عمال شركة الصناعات الكيماوية المرفوعة عن طريق رئيس النقابة أيضاً وهو ممثل للعمال بعدة شركات كشركة سار وتاميكو وشركة الدهانات وشركة الصناعات الزجاجية وهؤلاء ليسوا عمال بمؤسسة واحدة ومع ذلك كسبوا الدعوى المرفوعة من قبلهم.

أما عن باقي الأسباب فهي ليست كافية لقبول الطعن أيضاً فحجة أن الجداول المقدمة التي تبين الحالة الوظيفية للعمال والمقدمة من قبل النقابة ليست صادرة عن الجهة المدعى عليها، وأنه لم يأت ذكر ماهية المعهد الذي تخرج منه العمال إلخ، من الأسباب غير الجوهرية الذي لا تثير من موضوع القضية

ولا تؤثر فيها وهي أسباب لا تتعلق بالنظام العام التي لا يجوز مخالفته قانوناً، فالقرار 20 نفسه، لم يشر إلى ضرورة ذكر ماهية المعاهد، أما من حيث أن القوائم مقدمة من قبل النقابة فالنقابة أيضاً معترف بها رسمياً، ولها جداول وقوائم بأسماء عمالها وهي جهة ملزمة بالدفاع عن مصالحهم وتمثيلهم وهذه وظيفتها أساساً.

كان من المفترض وحسب ما هو متوقع منطقياً أن تحكم المحكمة الإدارية العليا لصالح العمال، لا أن تلغي الحكم الذي ينصفهم وخصوصاً أنها أصدرت حكماً سابقاً يقضي بإلغاء قرار وزارة الصناعة وإعادة منح تعويض العمل الفني المتخصص للعمال وأصبح قطعياً وعنواناً للحقيقة والعدالة، فالأسباب التي تلتها المحكمة الإدارية لقبول الطعن ليست جدية ولا تجعل حكم المحكمة الإدارية جديراً بالإلغاء. كما أنها حرمت العمال من حقوقهم المشروعة، وقرارها صدر منحازاً للحكومة وسياساتها، فالرد الذي تقدمت به دائرة قضايا الدولة على دعوى العمال كان أوضح من قرار المحكمة وأسبابها فقد أوضح وبكل صراحة: بأنه: سبق التوجيه من قبل رئيس مجلس الوزراء عام 2013 بالتريث بإعادة فتح مثل هذه المواضيع، وذلك للعبء المالي الذي يشكله منح هذه التعويضات على الموازنة العامة، وعملاً بتعليمات ترشيد الإنفاق وضبط النفقات!! فالحكومة تسير بسياسة حرمان العمال من حقوقهم بحجة الظروف الحالية، وعليهم وحدهم تحمل تبعات الأزمة فقط، فهي لا ترى المليارات في جيوب قوى الفساد ولا تلاحق مستثمرين سحبوا قروضاً من خزائنها حتى أفلسوا مصارفها، بل ترى فقط تلك القروش في جيوب العمال لتسد من خلالها فاتورة قوى الفساد.

من هنا كنا نعوّل على القضاء الإداري أن يقف مع العمال وحقوقهم ويوقف تجاوزات الحكومة بسياساتها للقوانين.

دير الزور

المعلمون المهجرون والمحاصرون مرةً أخرى!؟



يا مسؤولون: نحن نمر بظروف استثنائية، وبحاجة لحلول استثنائية! لماذا يا وزارتنا، ولماذا يا نقابتنا؟

والهجرة، انقطعوا عن التسديد لتوقف رواتبهم، وبالتالي حرّموا من الاستفادة من الصندوق، لأنه يتضمن شرط عدم الانقطاع عن التسديد، وهم يقبلون بالحرمان من تعويضات الصندوق، لكن حرّموا أيضاً من استعادة المبالغ التي سدّوها في السنوات السابقة، وأيضاً لشرط محجف، وهو عدم إعادة هذه المبالغ.. وهي حقهم القانوني في أجورهم!؟

خزانة التقاعد هي الأخرى!

منذ أقل من عام أحدثت النقابة صندوق خزانة التقاعد، وألزم المعلمون كلهم بالانتماء إليه دون رغبتهم، رغم ما فيه من إجحاف بحقهم، وخاصةً القدياء منهم، لأن نظامها حدد 25 سنةً للاستفادة منها، وهذا يمكن أن يستفيد منه المعلمون الجدد، وتم اقتطاع مبلغ 1500 ليرة من رواتبهم كرسوم اشتراك، واقتطاع شهري 1500 ليرة أو نصف سنوي. وتبين الخلل في ذلك حالياً، حيث يعتبر المعلم الذي تقاعد مؤخراً منسحباً من الصندوق، وجرت إعادة المبالغ المقطوعة للذين تقاعدوا باستثناء رسم الاشتراك 1500 ومنتساع: ما ذنبنا في اقتطاع رسم الاشتراك كمعلمين أجبرنا على الانتماء للصندوق ونجبر اليوم على الانسحاب منه والمبلغ رغم قلته هو حقنا؟

يا نقابتنا، لكن هذه المرة المعلمين المتقاعدين، المهجرين والمحاصرين، فبعد أن استجاب مجلس النقابة لبعض المطالب التي قدمت إليه، ومنها: إعادة صرف تعويضات صندوق نهاية الخدمة المتوقف منذ أشهر بحجة العجز في الصندوق دون تغيير، والموافقة على إعادة صرف تعويضات صندوق المساعدة الفورية والذي كان 244 ألف ليرة أي: 50% من قيمتها، والنصف الثاني بعد الوفاة، لكن بتخفيض المبلغ المصروف إلى 150 ألف ليرة أي حوالي 30% تقريباً، والباقي يصرف لأسرة المعلم بعد وفاته، وأيضاً بحجة العجز وصرف مبالغ أكبر عدد ممكن، لكن المعلمين يتساءلون: هذا الحل ليس على حساب المعلمين ذاتهم، أي «من دهنه سقيله» كما يقول المثل الشعبي. أهذا جزاء المعلم.. وما قيمة هذا المبلغ مع الانخفاض المستمر لقيمة الليرة.. وفي ظلّ الارتفاع المستمر للأسعار في كل شيء، إلا قيمة حياة المعلم فهي تتخفّض يوماً عن يوم!؟ ويتساءل المعلمون: لماذا لم تلجأ النقابة للحكومة للمساعدة في تغطية العجز؟

وفي إطار صندوق المساعدة الفورية ذاته، هناك آلاف المعلمين الذين استمروا بتسديد اشتراك الصندوق لسنوات، وتحت ضغط ظروف الأزمة من التهجير

ابن دير الزور الحصول عليه وهو محاصر لا يستطيع الخروج، والسجل المدني لا يعطيه إلا لصاحب العلاقة أو أحد الأصول أو الفروع، أو بموجب وكالة رسمية، وكثيرون لا يوجد لهم أقارب من الأصول أو الفروع، وهذا ينطبق على وثيقة غير عامل، وحتى إن وكل أحداً بذلك لا يستطيع إيصالها له. كما أن غالبية المهجرين فقدوا منازلهم ومعها وثائقهم وشهاداتهم كافة ولا يستطيعون الذهاب لاستخراج بديل عنها ونسخة ثانية، علماً أنها موجودة في مديرية التربية، وأرشيف المحافظة، والجامعة لا تقبل إلا بصاحب العلاقة، خاصةً أن الوقت ضيق، وتقديم الأوراق ينتهي في 5/10 ناهيك عن تكاليف الوكالة التي باتت أيضاً مرهقةً وخاصةً للمحاصرين!، وما يطالب المعلمون المحاصرون: إما بإصدار الأوراق من دير الزور، أو قبولهم كشرطيين ريثما تتاح لهم فرصة استكمال الأوراق اللازمة، حتى لا يضيع حقهم وفرصتهم في العمل، التي ترسم مستقبل حياتهم وحياتهم أسرهم طالما المحاصرون يمارسون عملهم والمهجرون حددوا أماكن عملهم بقرار من الوزير، وهم قائمون على رأس عملهم!

«من دهنه سقيله»!؟

التساؤل ذاته، لماذا وأين أنت

بهذه العبارة يستهل أغلب المعلمين المهجرين من دير الزور والمحاصرين فيها، حديثهم عن ظروفهم ومعاناتهم التي تتزايد وتتراكم كل يوم، حتى أثقلت كاهلهم، وابتاتوا غير قادرين على التحمل أكثر من ذلك. مرةً أخرى، يتوجه معلوم دير الزور المهجرون والمحاصرون بشكاوهم إلى قاسيون، فبعد المطالب التي قدموها لاجتماع المجلس المركزي في 4/11 وتم نشرها في عدد قاسيون الأسبق، والتي استجاب المجلس لبعض منها، بحلها كلياً أو جزئياً، إلا أن غالبيتها لم تحل بعد، كما ظهرت معاناة جديدة تزيد الطين بلة!

لماذا يا وزارتنا؟

بعد صدور قرار تثبيت أصحاب عقود الشباب، والذين مضى عليهم خمس سنوات، فرح الكثيرون منهم وهم بالآلاف، لكن معلومي دير الزور المهجرين والمحاصرين، عدم قدرتهم على استكمال الأوراق المطلوبة، نغصت عليهم فرحتهم، فقد طلب منهم تكرار الأوراق التي يقدمونها في كل تجديد لعقودهم ذاتها منذ خمس سنوات، وزيد عليها هذه المرة أن يكون قيد السجل المدني «إخراج قيد» أن يكون الكترونياً ومكتوباً عليه غير مصحح للمواليد، ولا يمكن الحصول عليه إلا من دمشق. فكيف يستطيع

من أول السطر

■ نبيل عكام

الأغبرة الرؤوية

هناك نوعان من الأغبرة التي يتعرض لها العمال في المهن والصناعات المختلفة، هما: الغبار العضوي، والغبار غير العضوي. ينشأ الغبار العضوي من أصل نباتي أو حيواني، وهو غالباً ما يسبب الحساسية والإصابة بآزمات صدرية ربوية ومنها: القطن والكتان والتبغ والحبوب والصوف والريش والصمغ..... الخ.

أما الأغبرة غير العضوية، فتتكون من غبار المعادن والصخور والرمال وغيرها من المواد وهي تنقسم إلى فئتين: الأغبرة المعدنية وهي تؤثر على أجزاء الجسم كافة، ويختلف تأثيرها حسب نوعها وكميتها وفترات التعرض لها، وأخطرها الرصاص والمنغنيز والقصدير وغيرها من المعادن.

ب- الأغبرة الرؤوية: وهي التي يكون تأثيرها على الأنسجة الرؤوية مباشرة وتؤدي إلى التليف وأخطرها السيليك والاسبستوس والفحم.

وتظهر أعراض الإصابة بأمراض الغبار الرؤوي، نتيجة العمل في بيئة عمل ملوثة، حسب مدة التعرض، وقد تكون قصيرة أو تطول أحياناً فتصل إلى عشر سنوات، وذلك حسب العوامل التالية: نوع الأغبرة. حجم جسيمات المواد العالقة فالجسيمات التي يزيد حجمها عن 10 ميكرون غالباً تتساقط بالهواء قبل وصولها إلى المنطقة التنفسية ويكون تأثيره ضعيف إلى حد كبير، وكلما قل حجم الجسيمات العالقة ازدادت كمية الأغبرة المترسبة في الرئتين، وغالباً الأكثر ترسباً في القصبة الهوائية تلك التي يتراوح حجمها بين 5 - 10 ميكرون، أما التي يتراوح حجمها بين 3 - 5 ميكرون فتترسب في المجاري التنفسية المتوسطة، وتترسب في الحويصلات الهوائية، الجسيمات التي يتراوح حجمها بين 1 - 3 ميكرون.

عدد مرات التنفس في الدقيقة: يتضاعف عدد مرات التنفس أثناء العمل منه في الوضع الساكن.

فحجم الهواء الداخل والخارج كل مرة أثناء التنفس ويزداد أيضاً أثناء العمل وبذل الجهد الإضافي.

ساعات التعرض للغبار، والتواجد في بيئة ملوثة بالأغبرة.

قدرة جهاز الجسم على المقاومة، فهي تنقص مع التقدم بالسن وأثناء الأمراض وخاصة أمراض جهاز التنفس كالزكام وغيره.

طرق الوقاية من أمراض الغبار الرؤوي: فحص العامل قبل التحاقه بالعمل وكشف أي حالة مرضية تزيد من تأثير الغبار عليه.

الفحص الدوري للعاملين على الأقل مرة كل سنة.

توعية العمال بأخطار المهنة التي يعمل بها، لتفادي أخطارها.

تقديم وسائل الوقاية الشخصية الضرورية للعامل.

استخدام رذاذ الماء في أماكن تصاعد الأغبرة.

تهوية بيئة العمل وشفط الغبار إلى خارج العمل.

«التغيير الديموغرافي» ... يا للهول!



الأمر ببساطة إن أصحاب دعاية «التغيير الديموغرافي»، يغصون بانطفاء حرائق أية جبهة من جبهات الموت، صغرت أم كبرت، ويغصون بفكرة وقف إطلاق النار، ويغصون أكثر من أي شيء آخر بفكرة الحل السياسي وتقدمه، ولذلك فإن الماء الذي في أفواههم يجد تصريفاً له في هذه الدعاية وغيرها، والقصد من وراء ذلك الهجوم على الحل السياسي، وعلى الدور الروسي في مسألة المصالحات ووقف إطلاق النار... على ما اعتقد فإن هذا كل ما في الأمر.

طائفياً، سبرى نتائج مختلفة بالكلية. فمقدار الاختلاط «الديموغرافي» الذي جرى في «المناطق الآمنة» خلال الأزمة، وبتأثير من النزوح الداخلي، يكاد يكون غير مسبوق في تاريخ سورية بأكمله. وعلى كوارث الأزمة السورية كلها، والنزوح من بينها، فإن ما يمكن توقعه من هذا «التغيير الديموغرافي» الذي لم معذبى الشعب السوري، وحشرهم بطوائفهم وأديانهم وقومياتهم المختلفة، كما لم يحشروا يوماً من قبل، إن ما يمكن توقعه ليس إلا مزيداً من التلاحم والانصهار تأسيساً لاستكمال بناء هوية وطنية متكاملة.

ترافق اتفاق داريا، العام الماضي، بحملة إعلامية واسعة عزفت على لحنين، الأول: هو «التهجير القسري» والثاني هو «التغيير الديموغرافي»، كذلك الأمر مع الوعر، ومع الاتفاق قيد التنفيذ: أعني «اتفاق المدن الأربع».

■ عماد صائب الخالد

حضوراً في الوقت الراهن؛ نغمة التغيير الديموغرافي.

واحدة من الوسائل التي يمكن للمرء من خلالها أن يتبين مقاصد وغايات بعض الشعارات المرفوعة ضمن ساحة الأزمة السورية، هي: الاستماع إليها عبر الإعلام الرسمي لهذا الطرف أو ذاك، ومن ثم البحث عن حواشيها في «الإعلام شبه الرسمي»، وبخاصة تلك القنوات التي لا تعبأ كثيراً بالمعايير المهنية، فعندها تسمع الحواشي التي تكون في بعض الأحيان متن النص الحقيقي.

من يصف اتفاق المدن الأربع بأنه «تغيير ديموغرافي» هي وسائل الإعلام الغربية، ومشتقاتها العربية، وبالبحث ضمن هذه الأخيرة، وضمن الفئة «غير الرسمية وغير المهنية» منها، نجد أن تفسير التغيير الديموغرافي هو: تغيير في توزيع الطوائف في سورية لخلق مناطق صافية طائفياً، تمهيداً للتقسيم، ولمشاريع من قبيل «سورية المفيدة» وإلى ما هنالك...

ولكن الحقيقة هي: أن من يعاين الواقع «الديموغرافي» لسورية، حتى من وجهة النظر البائسة، التي يصبح فيها الديموغرافي

قبل الخوض في المعاني والمقاصد الكامنة وراء هاتين النغمتين، لا بد من توضيح ثلاث نقاط أساسية:

أولاً: المصالحة الوطنية الحقيقية لا يمكن أن تجري إلا ضمن إطار شامل، هو إطار الحل السياسي الشامل، والمصالحات الجزئية هنا أو هناك لن تدوم ولن تستقر دون حل سياسي شامل.

ثانياً: رغم ذلك، فإن أية مصالحة جزئية، هذنة- اتفاق، أو أيًا يكن اسمها، هي إيجابية ما دامت تسهم في عملية وقف إطلاق النار، وتالياً تخفيض مستوى العنف وتخفيض حدة الكارثة الإنسانية السورية.

ثالثاً: إن ما يجري من «اتفاقات- هدن- مصالحات» له مشكلاته بلا شك، وله عيوبه ونواقصه، وينبغي الضغط لتقليل تلك المشكلات إلى الحد الأدنى الممكن، ولكن كما أسلفنا، فإنها تبقى جزئية وهشة دون حل سياسي شامل، وتبقى إيجابية كإسهام في عملية وقف إطلاق النار، على حد سواء.

بعد هذه الثلاث التي لا بد منها، كأساس لما سيأتي من كلام، نلج إلى «النغمة» الأعلى

أمريكا وخذلان الحلفاء والأتباع

المؤقتة والعبارة، حالها كحال بقية القوى الدولية والإقليمية، الحليفة والتابعة، وكحال الأتباع الصغار على المستوى المحلي السوري أشباه «النصرة» و «داعش» أو «معارضة الرياض»، وغيرهم ممن ينتشون ويخذلون مراراً وتباعاً، وهم يقولون: هل من مزيد، في محرقة أمريكية غربية، لن تستثني أحداً من هؤلاء.

ثوابت

خلاصة القول، أن الثابت هو: ما يجري على مستوى المتغيرات الدولية، والعلاقات الدولية الجديدة الناشئة، ودور القوى الدولية الصاعدة وبقوة على مستوى هذه العلاقات، في مسار يخط استحقاقاته لصالحها، اعتباراً من المواقف تجاه بؤر النزاع والصراع، وسبل حل هذه النزاعات عبر القانون الدولي والمسارات الدولية الجديدة، مروراً بتعزيز العلاقات الدولية بقواها الدولية الصاعدة، عبر جملة من الاتفاقات ذات الطابع الاقتصادي، وليس انتهاءً بالسيطرة على الانكفاء والتراجع الأمريكي نفسه على مستوى خارطة التوازنات الدولية الجديدة الناشئة.

أما على مستوى الشأن السوري: فقد أصبح واضحاً أن مسار الحل السياسي وفقاً للقرار 2254 هو الاستحقاق الوحيد الثابت، والذي يسير قدماً وبقوة، بحكم استناده على منشأ قوته الناجم عن العلاقات الدولية الجديدة، ودور القوى الصاعدة فيها، على الرغم من كل مساعي خطط الأوراق والتأزيم الميداني كلها، عبر الأدوات والاتباع الأمريكيين، صغاراً وكباراً، محلياً وإقليمياً ودولياً، في مساع لتأخير هذا الاستحقاق، ربما، ولكن لا يمكن بحال من الأحوال تغييره، أو تحييده عن مساره ومبتغاه، مع الفوائد المرتبطة بذلك، كلها، والمتمثلة بالمزيد من المحترقين نشوة على النار الأمريكية.

المستندين إلى الشكل القديم من التوازنات الدولية، والمعتمدين عليه بحكم التبعية، التي كان للولايات المتحدة دور الهيمنة فيها، باتوا متخبطين بما فيه الكفاية، ليس بسبب الانكفاء المطرد والمتسارع لدور أمريكا على الساحة الدولية كنتيجة حتمية لمتغيرات التوازنات الدولية الناشئة، بل بسبب تخبط هذا الدور نفسه والضياع فيه، بحكم الظروف الموضوعية والذاتية، التي تحكم البيت الأمريكي، داخلاً وخارجاً.

على المقلب الآخر فقد بات واضحاً أن أمريكا، بحكم تخبطها وتآرجحها وضياعها، أصبحت مضطرة لاستنفاد إمكانيات حلفائها وأتباعها، بل لا ممانع لديها من توريطهم المباشر عبر الساحة الدولية كنتيجة حتمية لمتغيرات التوازنات الدولية الناشئة، بل بسبب تخبط الموضوعية والذاتية، التي تحكم البيت الأمريكي، داخلاً وخارجاً.

على المقلب الآخر فقد بات واضحاً أن أمريكا، أصبحت مضطرة لاستنفاد إمكانيات حلفائها وأتباعها، بل لا ممانع لديها من توريطهم المباشر عبر الساحة الدولية كنتيجة حتمية لمتغيرات التوازنات الدولية الناشئة، بل بسبب تخبط الموضوعية والذاتية، التي تحكم البيت الأمريكي، داخلاً وخارجاً.

من أجل تسعير وتوتير الأوضاع في رقعة جغرافية ما، أو من أجل خلط الأوراق في رقعة جغرافية أخرى، اعتباراً من بحر الصين الجنوبي، مروراً بشبه الجزيرة الكورية، وليس انتهاءً بالصراعات القائمة في الشرق الأوسط، وبهذا السلوك أصبحت أمريكا عملياً تضحي بحلفائها، وأتباعها وأدواتها، رويداً وتباعاً، ولن ينجو من ذلك إلا من يستطيع قراءة التغيرات العميقة في خارطة التحالفات الأمريكية الغربية، وانعكاس متغيرات التوازنات الدولية الجديدة، والقوى الصاعدة الفاعلة فيها، على هذه التحالفات.

ولعل العلاقات التركية الأمريكية مثال حي على ذلك، فقد تجاوز الواقع العملي لهذه العلاقات إمكانية استعادة خطوط العودة فيها لما كانت عليه سابقاً، علماً أن تركيا هي حليف تاريخي لأمريكا، وهي قاعدة متقدمة لحلف الناتو في المنطقة، وقوة فاعلة فيه، وعلى الرغم من ذلك ما زالت كقوة إقليمية تنتشي بالجرعات الأمريكية



■ سعيد أحمد

فتراهم يهللون تارة لصواريخ التوماهوك التي ضربت قاعدة الشعيرات، وتارة لعنوان صحفي يقول «أمريكا تدق طبول الحرب في سورية»، كما هللوا سابقاً لاستهداف الجيش السوري من قبل قوات التحالف بقيادة أمريكا في محيط جبل الثردة في دير الزور، أو لاحتمال الضربة العسكرية الأمريكية بنهاية عام 2013، بذريعة الأسلحة الكيميائية السورية، مستذكزين الذرائع الأمريكية في ضرب العراق، بذريعة أسلحة الدمار الشامل، وغيرها الكثير من أمثلة النشوة المؤقتة والخذلان المتكرر، والتي لم تستطع أي منها من تغيير خارطة الفعل لمصلحة أمريكا، أو حلفائها، بل على العكس من ذلك تماماً، هو ما جرى على أرض الواقع والفعل.

تخبط وتوريط أمريكي

لعله من الواضح أن المنخرطين في الأزمة السورية، بالشكل المباشر وغير المباشر،

ومما لا شك فيه: أن الأزمة السورية وتداعياتها وتشابكاتها، المحلية والإقليمية والدولية، بواقعتها الراهن، أو بأفقهها القادم حتماً، عبر الحل السياسي وفقاً للقرار 2254 خيار لا بديل آخر سواه، هي مؤشر، ليس الوحيد، ولكن فيه من العمق والوضوح ما يكفي لقراءة الواقع الجديد على مستوى العلاقات الدولية، وموازين القوى الدولية الناشئة بناءً عليه.

تهليل وخذلان

المراهنين على الدور الأمريكي على مستوى الأزمة السورية، من القوى الفاعلة محلياً وإقليمياً ودولياً، استساغوا النشوة المؤقتة والعبارة، ولكنهم لم يستسيغوا الخذلان حتى تاريخه، بدليل بحثهم المطرد عن نشوة جديدة مصرها أمريكي، ولو أصغر وأسرع عبوراً،

خذلان متتال يطال كل المستمرين في الرهان على الدور الأمريكي، ليس بسبب جرعات النشوة الصغيرة والمؤقتة، التي يتلقونها بين الحين والآخر، على إثر موقف أمريكي متبجح من هنا، أو تصريح ناري من هناك، والتي لا تلبث أن تستنفذ فاعليتها ليصيبهم الخذلان، بل بسبب التآرجح والتذبذب العميق في الموقف الأمريكي نفسه، الناجم عن التبدلات الطارئة على مستوى التوازنات الدولية، ودور القوى الدولية الجديدة الصاعدة فيها، وبقوة.

تركيا - أمريكا.. تبادل أدوار



لا يختلف اثنان من العقلاء، بأن القصف الجوي التركي، قبل أيام على مواقع عسكرية كردية، في سورية والعراق، واستمرار القصف المدفعي لليوم الثالث على التوالي على مواقع حدودية عديدة، ما كان له أن يكون، ويستمر، دون الحصول على ضوء أخضر أمريكي، وذلك رغم تنسيق الطرفين مع واشنطن، والسؤال: ما هو الهدف الأمريكي من وراء ذلك؟

واسعة على وسائل التواصل الاجتماعي، تطالب بمنطقة حظر جوي على شمال سورية. لاشك أن مواجهة الدور القدر الذي تلعبه تركيا، من خلال مختلف أشكال التدخل، في الملف السوري، يعتبر حقاً مشروعاً وواجباً وطنياً وديمقراطياً، ولكن التقريب بينه وبين الدور الأمريكي، أو محاولة الاستقواء بالأمريكي بحجة التدخل التركي، هو في أقل الحالات تعبير عن بؤس سياسي، في فهم المشهد السياسي الراهن، وجذر هذا البؤس، يكمن في القناعة بأن واشنطن ما زالت قادرة على فرض الواقع على الأرض، والتحكم بالملف السوري، ففي الوقت الذي تقر واشنطن رسمياً بعدم قدرتها على لعب هذا الدور، وفي الوقت الذي عجزت واشنطن عن تنفيذ تعهد واحد من تعهداتها للمعارضة السورية، التي تعول عليها منذ بداية الأزمة، وعلى الرغم من خطاب النذب والنواح لمعارضة الرياض بخذلان واشنطن لها، ما زال البعض من القوى الكردية تصدق واشنطن ووعدها وتتأمل منها خيراً؟!

ثانياً: من جملة أهداف سياسة غض النظر الأمريكية عن سياسات أردوغان، ومنها القصف التركي الأخير، فرض المزيد من التعقيد على ملف الأزمة السورية، واستخدام هذه السياسات كوسيلة للتعاطي مع الملف الكردي السوري بمنطق جديد، ليس باعتباره جزءاً من الأزمة الوطنية السورية، بل تحويله إلى قضية دولية، الأمر الذي يعني إخضاعها لمزيد من التجاذب الإقليمي والدولي، ومنع حلها حلاً ديمقراطياً حقيقياً، ومما يؤكد هذا الافتراض، عدم سعي واشنطن إلى حضور ممثلي قوات الحماية وأطرها السياسية لجلسات مؤتمر جنيف الخاصة بحل الأزمة السورية، ومنعها من فرض ذلك من خلال قرار من مجلس الأمن الدولي، في إطار السعي الروسي المستمر لتمثيل هذه القوة في أي حل مرتقب للأزمة السورية. ثالثاً: إيجاد مبررات لتوسيع الوجود العسكري الأمريكي المباشر، ولا يستغربين أحد، أن يصدر قرار جديد من قوى الحرب في الإدارة الأمريكية بإرسال المزيد من القوات إلى المنطقة، لاسيما وأنه أعقب القصف التركي، حملة

العمال الكردستاني بأن القصف جرى بعلم وتنسيق مع حكومة الديمقراطية!!؟ وفي هذا السياق أشارت بعض التقارير عن محاولات في واشنطن للفصل بين حزب العمال الكردستاني الذي ما زال على القائمة الأمريكية لقوى الإرهاب، وبين قوات الحماية - تعميق الصراع التركي - الكردي، وخصوصاً داخل تركيا، حيث أعقبت العملية مواجهات عنيفة بين الطرفين في العديد من المناطق داخل تركيا، وصولاً إلى منع أي تفاهم لاحق قد يفرضه تطور الوضع الدولي والإقليمي، حول حل القضية الكردية في تركيا حلاً ديمقراطياً عادلاً. وفي هذا السياق أيضاً، تحاول قوى الحرب في واشنطن، إيجاد المزيد من التوتير في العلاقات التركية - الروسية، حيث يحاول الطرف الروسي، دفع تركيا إلى موقع جديد في الأزمة السورية، ضمن سياسته القائمة على احتواء تركيا بعيداً عن الجموح والعريضة التي يمارسها بحق دول الجوار، وبما يتجاوز وزنه الفعلي في ظل التوازن الدولي الجديد.

أولاً: تستوجب استراتيجية الفوضى الخلاقة الأمريكية، وجود عدة أطراف متصارعة في المساحة نفسها، كل من موقعه، ولغاياته وأهدافه، الأنية، والاستراتيجية، بغض النظر عن اصطفافاتها، إن كانت في الصف الأمريكي أو لم تكن كذلك، فالثابت هنا هو: استمرار التوتر الذي يعني، بقاء القوى كلها تحت الضغط، وإمكانية إخضاعها للابتزاز المتبادل، الكل يبتز الكل، كخطوة أولى على طريق ضرب الكل بالكل، وإنهاك الجميع، واستقواء الكل بواشنطن.. إن استعاضاً سريعاً للنتائج الأولية للضربة التركية ببيان ما يلي: - تعميق الخلافات الكردية - الكردية - بين حزب العمال الكردستاني وامتداداته، والحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم في كردستان العراق وامتداداته، على خلفية الاتهامات المتبادلة من الطرفين بتحميل الطرف الآخر المسؤولية، ففي حين حمل الحزب الديمقراطي المسؤولية لوحدة حماية الشعب، واكتفى بإصدار بيان خجول، رغم أنه فقد سبعة من مقاتليه في الضربة التركية، اعتذرت الحكومة التركية لاحقاً عن «الخطأ»، اتهم

تصريح ناطق رسمي باسم حزب الإرادة الشعبية



حزب الإرادة الشعبية

تحت الضغط والابتزاز، وصولاً إلى ضرب الكل بالكل، كجزء من استراتيجية الفوضى الخلاقة، وفي هذا السياق يدعو الحزب كل القوى الوطنية السورية إلى رص الصفوف والعمل من أجل الإسراع بالحل السياسي على أساس القرار 2254، باعتباره الطريق الوحيد لردع ولجم كل أشكال التدخل في سورية، وخروج كل القوات الأجنبية من الأراضي السورية، ومحاربة الإرهاب، وإنهاء الكارثة الإنسانية، والتغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل الذي يؤمن حقوق جميع السوريين، ويحافظ على وحدة البلاد.

دمشق في 25\4\2017

يدين حزب الإرادة الشعبية قصف الطائرات التركية لبعض المواقع العسكرية العائدة لـ «وحدات حماية الشعب» في محافظة الحسكة، ويرى فيه تصعيداً خطيراً، وبداية مرحلة جديدة من التدخل السافر في الشؤون الداخلية السورية، واستمراراً للدور التركي في توتير الوضع الإقليمي عموماً، والأزمة السورية خصوصاً.

إن هذا التدخل الذي ما كان له أن يجري، دون ضوء أخضر أمريكي هو أحد أشكال تبادل الأدوار، بين النظام التركي والولايات المتحدة الأمريكية، التي تعمل على إبقاء كل القوى

وقف الخدمات للاجئين والمقيمين خارجاً واستنزافهم!



احترار اللاجئين السوريين، والمقيمين، في دول الجوار وبلدان العالم الأخرى، بوضعهم ومآلاتهم، سواء عبر الممارسات بحقهم من قبل حكومات دول الاستقطاب واللجوء، أو بالضغوطات الممارسة عليهم من قبل حكومتهم نفسها، سواء بسواء.

■ عاصي اسماعيل

فاذا كانت قضية اللاجئين قد أصبحت بازاراً للمزايدات والانتجار بوضع هؤلاء من قبل الدول المستقطبة، أو سواها من البلدان الأخرى، بالإضافة إلى مجموعات الضغط الدولية الأخرى، وذلك وفقاً لأهداف وأجندات سياسية واقتصادية بعناوين إنسانية، فإنه من المستغرب أن تصبح هذه القضية مرتكزاً للآليات نفسها من الانتجار بمعاناة هؤلاء من قبل حكومتنا العتيدة أيضاً، ولأسباب مجهولة، وغير معلنة.

سلعة للانتجار السياسي والاقتصادي!
ظروف الحرب والأزمة التي دفع هؤلاء ضريبتها تهجيراً، بعد استحكام وسائل الموت المحيطة بهم، وتدمير بيوتهم وفقدان ممتلكاتهم، جعلت منهم ومن مأساتهم وبؤسهم وشقايتهم، سلعةً سياسية واقتصادية وإعلامية، على أيدي الكثير من القوى الفاعلة، محلياً وإقليمياً ودولياً، وخاصة في بلدان اللجوء، التي باتت تتاجر بمأساة هؤلاء علناً، وبكل فجاجة، إما من أجل تحقيق بعض المارب والغايات السياسية، أو من أجل جني بعض العوائد الاقتصادية والنفعية بأسهم، وبعيداً عن مصلحتهم.

للضغط أشكال!

اعتباراً من إغلاق السفارات السورية في الكثير من هذه البلدان، مروراً بالتعقيدات التي توضع أمام هؤلاء اللاجئين من أجل تثبيت وضعهم القانوني فيها، وصولاً إلى وضع العراقيين من أجل الحصول على فرص عمل تكفيهم شُرور الفاقة والعوز، وليس انتهاءً بالاستغلال المباشر وغير المباشر لوضعهم، وخاصةً على مستوى الأمان في ظل تفشي ظاهرة العنصرية، والتعبئة السياسية والإعلامية، الصريحة والمعلنة والمتبناة، من قبل الكثير من القوى السياسية

في هذه البلدان، لتأتي أخيراً، وبعد كل ذلك، القرارات الصادرة عن الحكومة، لتزيد الطين بلةً على هؤلاء بالمزيد من الضغط. آخر ما حرر رسمياً وحكومياً على هذا الصعيد هو: وقف تمديد جوازات السفر للمواطنين السوريين في كل من تركيا والأردن، وذلك اعتباراً من تاريخ 2017/4/24 وحتى إشعار آخر، ولا ندري إذا كان هناك ثمة دول أخرى ستشملها قائمة وقف الخدمات للسوريين فيها. وقف التمييز أعلاه، في كل من الأردن وتركيا، بشكل متزامن، لا يمكن أن يكون لأسباب ذات طابع إداري إجرائي، خاصة مع عدم ذكر الأسباب، ومع ترك المدة مفتوحة، بعبارة «حتى إشعار آخر».

من المأساة إلى الانتكاسات!

الغالبية العظمى من هؤلاء اللاجئين بدأت رحلتهم في التشرد منذ ستة أعوام، على أثر اشتداد المعارك في الداخل السوري، هرباً من الموت والدمار وبحثاً عن ملاذات أمنة، بالإضافة إلى تداعيات الحرب والأزمة الكثيرة الأخرى، بتشابكها وترابطها، وانعكاساتها السلبية التي طالت السوريين جميعاً، دون استثناء، وخاصةً على المستوى الاقتصادي والمعيشي والاجتماعي والأمني، وقد كانت تركيا والأردن ولبنان من البلدان المجاورة الأكثر استقطاباً لهؤلاء، حيث تم وضع الغالبية العظمى منهم في مخيمات، ما زال معظمها قائماً حتى الآن باكتظاظه وسوء خدماته، على الرغم من مضي سنين على الواقع المزري داخل هذه المخيمات.

هؤلاء اللاجئين تقطعت بهم السبل أعماراً طويلة، في ظل توقف عمل السفارات والقنصليات السورية في الكثير من البلدان، لحين صدور قرار بعام 2015 عن وزارة الخارجية والمغتربين، يقضي بالسماح للقنصليات والسفارات السورية في دول العالم، بمنح وتجديد جوازات ووثائق السفر

ليس من الأجدي
ان تقوم الحكومة
بتقديم كل
التسهيلات اللازمة
لمواطنيها في
الخارج بعيداً عن
أوجه الاستغلال
لأوضاعهم
والاستعلاء
على مآسيتهم
وبؤسهم؟

واقليمياً، وفقاً لمؤشر جوازات السفر لبعض المؤسسات الدولية المعنية بهذا الأمر. فهل من الممكن أن نعتبر أن الحكومة بموجب قراراتها أنفة الذكر تمارس ضغوطاً إدارية واقتصادية، على مواطنيها في الخارج، لاجئين ومقيمين، أم أنها تسعى لتجني منهم أكبر قدر ممكن من العائدات بالقطع الأجنبي لصالح خزينتها، أم أن لديها غايات وأهدافاً أخرى، بعيدة وغير مدركة، لا من المواطنين، ولا من أصحاب القرار، وبالتالي هي مغفلة وغير معلنة؟!.

بجميع الأحوال فإن الحكومة بكل ذلك تتعمى عن أن غالبية السوريين المعنيين في القرارات والتوجهات أنفة الذكر، هم لاجئون ومعوزون ومستهلكون استغلالاً من قبل سواها من الحكومات، كما كانوا بالأصل مستغلين ومستهلكين خلال الحرب الدائرة بنتائجها السلبية المدمرة التي أتت على حاضرهم وتعب ماضيهم، وبمثل هذه التوجهات والقرارات الحكومية الرسمية ربما سيظل التمييز مستقبلاً أيضاً.

كفى عبثاً!

ليس من الأجدي، أن تقوم الحكومة بتقديم التسهيلات اللازمة كلها لمواطنيها في الخارج، بعيداً عن أوجه الاستغلال لأوضاعهم، والاستعلاء على مآسيتهم وبؤسهم؟ هذا بحال أغفلنا دورها على المستوى الاقتصادي المباشر لهؤلاء، عبر تقديم الدعم العيني أو النقدي لهم، كون غالبيتهم من اللاجئين المعوزين، في ظل نغمة نقص الموارد المكرورة على السنة القائمين على السياسات المالية والنقدية!

وبالحذ الأدنى، عدم رفع الرسوم على هؤلاء، ووضع العراقيين الإدارية بوجههم، والسعي الجاد من أجل استعادتهم بأسرع وقت ممكن، كي يخرجوا من حيز الاستغلال والبازارات السياسية باسمهم، وبمعاناتهم الإنسانية، من قبل الدول والقوى الفاعلة والضاغطة.

وأخيراً ليس صحيحاً أن نقول: كفى عبثاً بالسوريين، لاجئين ومقيمين في الخارج، ونازحين ومشردين في الداخل، من قبل الجميع، دون استثناء؟!.

السورية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على هؤلاء، ليس على مستوى تجديد الوثائق فقط، بل على مستوى تثبيت المتغيرات الطارئة على الواقع الأسري والعائلي، وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، من معاملات زواج وطلاق وتسجيل المواليد، بالإضافة للمصادقة على الوكالات، وغيرها الكثير من المعاملات التي كانت متوقفة طيلة هذه السنين، طبعاً والأهم من ذلك كله هو قونة وضع هؤلاء عبر تلك الوثائق العديدة بمحتواها وغاياتها، والتي تفسح المجال أمامهم من أجل العودة، عند استقرار الأوضاع، مع ضمان الوضع القانوني والجزائي، بما يضمن حقوقهم ومستقبل أبنائهم. ليأتي القرار الأخير الخاص بالسوريين، الموجودين في كل من تركيا والأردن، بمثابة الانتكاسة على هذا الشكل من القونة والانتظام بالنسبة لوضعهم ومستقبلهم، خاصةً مع إغفال الأسباب، وعدم تحديد موعد لاستئناف العمل بتجديد الوثائق في هذه البلدان.

مصدر تمويل!

لم يقف الأمر عند هذا الحد بالنسبة للاجئين السوريين، والمقيمين بالخارج، فقد سبق وأن تم إصدار مرسوم يقضي بتعديل الرسم القنصلي لمنح وتجديد جوازات ووثائق السفر للمواطنين السوريين، ومن في حكمهم، المتواجدين خارج أراضي الجمهورية العربية السورية.

حيث حدد الرسم القنصلي عند منح أو تجديد جواز أو وثيقة سفر للمواطنين السوريين، ومن في حكمهم، المتواجدين خارج الجمهورية العربية السورية، بـ 800 دولار أمريكي. كما حدد الرسم القنصلي عند منح أو تجديد جواز أو وثيقة سفر للمواطنين السوريين، ومن في حكمهم، المتواجدين خارج الجمهورية العربية السورية، ضمن نظام الدور، بـ 400 دولار أمريكي.

الأمر الذي تم بموجبه اعتبار جواز السفر السوري الأغلى عالمياً، على الرغم من أنه احتل المرتبة الـ 95 عالمياً من أصل 199 دولة

تحالف الاستغلال والتجويع!



توضح الصورة بشكل أفضل، كما توضح مقدار الاستغلال الذي يطال كلاً من الفلاحين والمستهلكين سواءً بسواء.

شراكة قذرة وصراع سيحتم!

القضية في النتيجة ليست بندوقرة الآن، وبطاطا سابقاً، وخيار لاحقاً، أو فول وبازلاء وثوم، وغيرها من السلع الأخرى، بموعد التمون والمونة، بل هي قضية هذه السياسات الممالة لأصحاب الثروات والجشعين، من كبار التجار والسماصرة والمستوردين، والشراكة القذرة مع الفساد، والاستغلال المتزايد يوماً بعد آخر من أجل جني المزيد من الأرباح في جيوب هؤلاء، على حساب المواطن ومعيشتهم وقوت يومه وصحته ومستقبله، سواء كان عاملاً أو فلاحاً ومزارعاً، أو أي منتج للخيرات المادية، ولكل المستهلكين من عموم المواطنين، بشرائهم كافة بالنتيجة.

والخلاصة: إن الإفكار يتزايد، كما يتزايد العوز والجوع، جراء مجمل السياسات الاقتصادية الليبرالية المتبعة، وخاصة على مستوى الدخل وتدني القيمة الشرائية لليرة، والتناقض الصارخ بين الدخل والأسعار، وفسح المجال أمام أصحاب الأرباح ليزيدوا ثراءً على حساب المواطنين، ليغدو الصراع مع الليبرالية كتوجه اقتصادي اجتماعي، عبر السياسات المقررة والمتبعة، ومن تمثل ولمصلحة من، هو صراع بقاء بالنسبة للغالبية العظمى من المسحوقين والمفقرين والجيع من أبناء الوطن، وهو صراع قائم وسيحتم مع قادم الأيام، من كل بد، وخاصة بعد الخروج المتتالي للعديد من السلع الغذائية من حيز الاستهلاك اليومي على الموائد، اعتباراً من اللحوم، مروراً بالفواكه، وانتهاءً بالخضار، والمصير المحتوم بالجوع الذي طال الغالبية العظمى من السوريين.

وبعد ذلك كله هناك من قد يستغرب مقولة «الجوع كافر» وإمكانات ترجمتها المختلفة على أرض الواقع عملياً!

سيطرة وتحكم الكبار!

حال السوق في الواقع العملي يشير إلى أن كبار التجار والسماصرة، هم المتحكمون أولاً وأخيراً باحتياجات المواطنين الاستهلاكية عموماً، والضرورية للمعيشة اليومية خصوصاً، كما وسعراً ومواصفة، بل أكثر من ذلك، وكان لسان حال هؤلاء الحيتان يثبت بأنهم تجاوزوا موضوع التحدي مع الوزارة والمؤسسة المعنية ودورهما المفترض، بل والحكومة برمتها بتوجهاتها، المعلنة كلاماً، حول حرصها على مصلحة المواطنين، بما فيهم المنتجين للخيرات المادية، وخاصة الحديث عن دعم للفلاحين والمزارعين، اعتباراً من البذار مروراً بالمحروقات والري وليس انتهاءً بالأسمدة والمبيدات، وصولاً لتسويق المحاصيل وغيرها، في استغلال واضح ومفضوح، بل ومغلف بالوقاحة بأشبع صورها، للمواطنين عموماً، منتجين ومستهلكين، مستترفين لآخر قطعة نقود في الجيوب، الفارغة أصلاً، ومستهلكين لآخر قطرة حياة عند فقراء الحال والمعدمين، ضاربين بعرض الحائط، ليس القوانين والكلام المسول والوعود الخلبية فقط، بل بأفق الحياة نفسها، وبكل فجور.

مؤكد كنيجة، بأنهم عبر هذه الأنماط من الممارسات والأدوار التحكيمية في السوق، لم يكونوا إلا نتاجاً لمجمل السياسات الاقتصادية الليبرالية التي عملت لمصلحتهم طيلة العقود الماضية، مكشرين عن أنيابهم، التي نمت وترعرت بطروف الحرب والأزمة، وفي ظل هذه السياسات، وب حمايتها، وحماية ودعم القائمين عليها من بعض الفاسدين في مواقع القرار، في شراكة مفضوحة على حساب المواطن والوطن.

ولعل معرفة أن تكلفة الكغ من البندوقرة بالبيوت البلاستيكية بين 100 و 125 ليرة على المزارع، وبهذا السعر نفسه يتم استجرارها من الفلاحين من قبل التجار والسماصرة، وإلا فمصيورها التلف، في حين تنبع في الأسواق بالأسعار الفلكية أعلا،

بعد الأرقام القياسية التي وصل إليها سعر البطاطا في السوق المحلية، خلال الأشهر الأخيرة، والتي وصل سعر الكغ الواحد منها إلى 600 ليرة في بعض الأسواق، والأرباح التي حققها التجار والسماصرة على حساب معيشة المواطنين واحتياجاتهم، تدخل البندوقرة إلى حيز المنافسة بالسعر القياسي في الأسواق حالياً، وبقوة.

■ نوار الدمشقي

المواطن، خاصة مع فقدان ذريعة الدولار وسعر الصرف، باعتبار المادة من الإنتاج المحلي أولاً، والاستقرار النسبي في سعر الصرف ثانياً، حيث بات السعر شبه موحد في الكثير من المحافظات، اعتباراً من اللاذقية وطرطوس، باعتبارهما المصدر الحالي للبندوقرة من إنتاج البيوت البلاستيكية المحلية، مروراً بالمنطقة الوسطى، وصولاً لدمشق، حيث وصل وسطي السعر في هذه المحافظات إلى 500 ليرة للكغ الواحد.

وأيضاً مع تكرار المقولات التسويقية نفسها حول أن السعر سينخفض مع البدء بتوريد البندوقرة البلدية خلال شهر حزيران، الأمر الذي لم يلمس المواطن إيجابيته في موسم البطاطا، والوعود حول تخفيض سعرها خلال شهر نيسان، مع بدء موسم الإنتاج المحلي، حيث ما زالت مرتفعة السعر، بحدود 350 ليرة، حتى الآن.

الفول والبالزاء إلى الارتفاع أيضاً!

مؤشر آخر على هذا النمط من التحكم المتزايد للمواد والسلع، سعراً ومواصفة وكماً، وخاصة الغذائية منها، لمسه السوريون أيضاً على مادتي الفول والبالزاء، حيث ارتفعت أسعار هاتين المادتين بدلاً من أن تنخفض، فقد كان سعر الفول بحدود 150 بأول الموسم، ومع اقتراب موعد المونة، ارتفع سعره ليصل إلى 225 ليرة وأكثر، بدلاً من أن ينخفض، كما جرت عليه العادة كل موسم، كذلك كان حال البالزاء، حيث ارتفع سعرها مع موعد المونة السنوية، في تثبيت للدور المتعمق على مستوى التحكم بأسعار المواد الغذائية من قبل حفنة من كبار التجار والسماصرة، وكأن هناك نهجاً متبعاً غايته تجويع الناس، وعلى عين من يدعي أنه من أولي الأمر، ويعمل لمصلحة المستهلكين!

التجار والسماصرة استمروا حال الفلتان الحقيقي في السوق، كما استمروا استغلال جيوب المواطنين ومعيشتهم، عبر تمتعهم من السوق، والتحكم المطرد باليات العرض والطلب، على السلع والمواد كافة، بما يحقق أعلى هامش ربح ممكن، ليس على حساب الكم المعروض فقط، بل على حساب النوع، ناحية المواصفة والجودة كذلك الأمر.

فقد وصل سعر الكغ من البندوقرة إلى 600 ليرة في بعض الأسواق بدمشق، ووصل إلى 900 ليرة في محافظة الحسكة، مع الكثير من العنجهية في السعر المفروض، علماً بأن النوعية ليست من النخب الممتاز أو الأول، بل ربما من النخب الثاني والثالث أحياناً.

ادعاءات ومسوغات غير مقنعة!

وعلى الرغم من الادعاءات المكررة كلها من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، سواء على مستوى الرقابة على الأسعار والمواصفة والجودة، أو على مستوى تأمين هذه المادة بأسعار منافسة، عبر منافذ السورية للتجارة، إلا أن ذلك لم يكن أكثر من ذر للرماد في العيون، كما درجت العادة، وحال البندوقرة اليوم يذكرنا بحال البطاطا بالأمس القريب، حيث لم تتمكن لا الوزارة بأجهزتها الرقابية، ولا السورية للتجارة بمنافذها الكثيرة، من كسر سعر المادة بالسوق، رغم الادعاءات كلها بعكس ذلك، ورغم الكميات كلها التي تمت مصادرتها في حينه، أو التي تم استيرادها باسم السورية للتجارة.

كما أن الحديث والمبررات التي يسوقها البعض عن أجور النقل والترفيق والحواجز، والواقع الأمني والعسكري والحرب والأزمة، وغيرها، لم تعد كافية، كما لم تعد تنطلي على

خريف أو ربيع.. أسعار الأجبان والألبان يحددها جشع التجار



بعد أكثر من عامين على شراء اللبنة من أحد المحال، ظناً بأن البائع «صاحب ضمير» ومستحل أن يبيع منتجات مغشوشة، تفاجأ (ع.ب) أنه كان طيلة تلك المدة فريسة الغش، إذ جرب مصادفة «شراء لبنة من محل مختلف، ليتغير عليه المذاق ويشعر بالدسامة في طعنة اللبنة الأصلية».

■ اروه المصفي

السعر ليس دليل غش!

وساعد تحكّم التجار بالأسعار - والتباين في أسعار معظم السلع والبضائع من سوق لآخر - في انتشار الغش، بحيث لم يعد السعر الرخيص مؤشراً كافياً على وجود الغش بالسلعة، لأن بعض الأسواق تباع منتجات موجودة ذاتها في أسواق أخرى، بأسعار مرتفعة جداً، الأمر الذي شجع على التلاعب بالمكونات وطرق التصنيع لما فيه من توفير أكبر بتكاليف الإنتاج، وزيادة الربح على حساب الجودة والمواصفة.

وأدى غياب دور الرقابة والجهات المعنية بموضوع الأسعار والمواصفات، لجعل السوق لقمة سائغة يتحكم بها التجار والمتنفذون، بغض النظر عن صحة المواطن والمصلحة العامة.

الأسعار تآبى الانخفاض!

مع حلول شهر نيسان وموسم الربيع، من المفترض أن تشهد أسعار الحليب ومشتقاته انخفاضاً ملموساً، لكثرة الإنتاج في هذا الموسم، حيث يدخل بوفرة حليب الغنم إلى خط التصنيع، ويسهم في توفر المنتجات بشكل أكبر، وتخفيض سعرها، حيث توقع رئيس الجمعية الحرفية لصناعة الألبان والأجبان في دمشق وريفها، عبد الرحمن الصعيدي انخفاض أسعار مشتقات الحليب بنسبة تتراوح ما بين 10 إلى 15% قريباً، وذلك مع بدء موسم الربيع وتوفر حليب الأغنام، والذي يمتد خلال هذا الشهر والشهر القادم.

إلا أنّ الحديث عن واقع العرض والطلب بهذه الطريقة بات فيه نوع من السذاجة والخيال، لأن ارتباط توفر السلعة بمواسم الإنتاج الزراعي والحيواني لم يعد عاملاً أساسياً في تسعيرها، فأسعار الأجبان والألبان لم تتغير عما كانت عليه في الشتاء.

وبباع كيلو اللبنة بسعر 1100 ليرة وسطياً، وكيло الجبنة البلدي البقري كامل الدسم بسعر

1400 ليرة وسطياً، وعبوة اللبن الرائب بسعر 275-300 ليرة، وكيло الجبنة البقري العكاوي بسعر 1200 ليرة وسطياً.

غش «رئيف بالصحة»!

يعد الغش في صناعة الألبان والأجبان، واحداً من أكثر الظواهر انتشاراً، مثلها مثل الغش في الزيوت واللحوم، لكن الفرق أنه يتم في أسواقنا بطريقة احترافية يصعب على المواطن تمييزها، مقارنةً بغش زيت الزيتون مثلاً الذي يمكن للمتدققين اكتشافه مباشرةً..

وتتنوع طرق الغش في الألبان والأجبان، بين ما هو مخالف للمواصفة وغير ضار بالصحة العامة، وبين مخالفة المواصفة واستخدام مواد غير صالحة للاستهلاك البشري، وفي الحالة الأولى: قد يلجأ المصنعون إلى إضافة النشاء أو القريشة أو الدسم النباتي عند تصنيع الجبنة أو اللبنة، بينما قد يتم استخدام الحليب النافش البودرة عوضاً عن الحليب الخام لسهولة وقلة تكلفة الأول مقارنةً بالثاني، وهذه الطرق جميعها تجعل المنتج النهائي مخالفاً للمواصفات لكنها لا تجعله بالضرورة ضاراً بالصحة لأنها كلها مواد غذائية مستهلكة بالمجمل.

ولعل من أهم ما يجب التذكير به بهذا الصدد، هو أن جزءاً هاماً وكبيراً من الحليب المجفف الموجود في الأسواق، والذي يتم استخدامه من قبل بعض هؤلاء المصنعين، غير معروف المصدر، حيث يدخل عن طريق التهريب، وبالتالي غير خاضع للرقابة، لا من حيث النوعية والجودة، ولا من حيث مدة الصلاحية، الأمر الذي قد يعني مزيداً من الإضرار بالمواطن على مستوى الأسعار، كما على المستوى الصحي.

ومن الطرق الكثيرة الانتشار في الغش وتحديدًا في الأجبان، هي المياه الزائدة، فقد تكون الجبنة مصنعة بطريقة نظامية ومن حليب خام طازج، إلا أن البعض يقوم بغمر الجبنة بكميات كبيرة من المياه وبيعها، مع احتساب وزن المياه التي تبلغ حوالي 20% من

وزن الجبنة، أي: أن كل كيلو واحد يحتوي على 800 غرام جبنة، و 200 غرام مياه، وهذه الطريقة قد يقع ضحيتها أكثر الناس الذين يشترون الجبنة بـ«تنكة» أي: كمية كبيرة معاً، الأمر الذي يعني أن المواطن يدفع ثمن 200 غرام مياه على أنهم جبنة، وبأسلوب غش قريب، يتم بيع عبوات اللبن الرائب بسعة 800 غرام في السوق بسعر كيلو اللبن ذاته.

ومع افتضاح طرق الغش الكثيرة، تراجع الحديث عن استخدام مواد غير صالحة للاستهلاك البشري في تصنيع الألبان والأجبان مثل السبيداج أو الاسمنت الأبيض، والذي انتشر الحديث عن استخدامه من قبل البعض مع وجود حالات تسبب إثر تناوله قبل سنوات.

الحكومة أمّنت المازوت ولكن بأيّ سعر!
خضوع السوق بمفاصله كافة لمصلحة التجار، ليس العامل الوحيد فعلياً لارتفاع الأسعار وعدم انخفاضها في المواسم التي يجب أن تسهم بتحطيم السعر، لكن تراجع الحكومة عن سياسة الدعم في مختلف مراحل العملية الإنتاجية الزراعية أو الحيوانية أو الصناعية شكل دافعاً إجبارياً للغلاء، لما له من ارتباط وثيق بزيادة تكلفة الإنتاج والعمل على المربين والصناعيين بالدرجة الأولى، وكانت الضربة الأخيرة بإعلان الحكومة على الملا عن

ادمى غياب دور

الرقابة والجهات

المعنية

بموضوع الأسعار

والمواصفات لجعل

السوق لقمة

سائغة يتحكم بها

التجار والمتنفذين

بغض النظر عن

صحة المواطن

والمصلحة العامة

بيعه المازوت للصناعيين والقطاع الخاص بسعر التكلفة أي بلا دعم نهائياً، ما ينعكس بالنهاية على السعر النهائي للمنتج والذي يتم تحصيل ثمنه من جيوب المواطنين.

وهذا الأمر أكده تصريح حديث لرئيس الجمعية الحرفية لصناعة الألبان والأجبان في دمشق وريفها عبد الرحمن الصعيدي، حيث قال: إن ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية وتحديدًا الأجبان والألبان الأخير كان بسبب ارتفاع سعر المازوت الصناعي إلى 296 ليرة/ ليتر، وللحرفيين المسجلين كافة على الكميات المطلوبة لتشغيل المولدات وحراقات غلي الحليب.

يشار إلى أن أسعار الحليب ومشتقات الألبان والأجبان في السوق، محافظة على ارتفاعها، منذ آخر قفزة شهدتها في موسم الخريف الماضي حين بدأت الكميات المنتجة بالتراجع، إذ بلغ عند ذلك الوقت سعر كيلو الجبنة البلدية كاملة الدسم 1200 ليرة، بعد أن كان 900 ليرة فقط، وإن دل ذلك على شيء فهو يدل على انعدام الرغبة في تحسين حال السوق، وعدم القدرة أو النية الحقيقية للسيطرة على جشع التجار وكبح جماحهم، فلا سبب منطقياً يبرر استمرار السعر المرتفع مع حلول موسم الربيع ومع تأمين المحروقات وعدم تغير الخارطة الجغرافية فيما يتعلق بمناطق الإنتاج والنقل وغيرها من أمور، خلال الفترة من أيلول الماضي وحتى اليوم..

بتكلفة أجر شهر استئناف التواصل بعد القطيعة!



وخاصةً عند مقارنتها بمستويات الدخول المتدنية، كما أنها متقاربة من تكاليف الانتقال بالطائرة، مع فارق عاملي الزمن والتعب والشقاء على الطرقات البرية الطويلة، بالإضافة إلى عامل الأمان أيضاً، خاصةً إذا علمنا أن شريحة الطلاب والعسكريين هم الأكثر انتقالاً من الشرائح الأخرى بين المحافظات، نظراً للضرورات المفروضة عليهم، والمتحكمة بهم أكثر من غيرهم، من الشرائح الاجتماعية الأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي والمعاشي لهاتين الشريحتين، كما غيرهما من الشرائح الاجتماعية الفقيرة.

فتكاليف الرحلة من القامشلي إلى دمشق ذهاباً وإياباً، كما هو معلن عنها، تعادل متوسط الأجر الشهري من الناحية العملية.

حيث تكلف الرحلة من القامشلي إلى دمشق 17 ألف ليرة للشخص الواحد، فيما تبلغ القيمة إلى بيروت 35 ألف ليرة، على أن يتم تسير الرحلات يومي السبت والخميس من كل أسبوع، مبدئياً.

مما لا شك فيه أن استئناف هذه الرحلات سيكون له انعكاسات إيجابية على المستويات كافة، وخاصةً الاقتصادية والاجتماعية، ومفرازاتها على مستوى التواصل وتأمين مستلزمات الحياة في المنطقة الشمالية، بعد طول فترة الانقطاع والقطيعة مع بقية المحافظات، كما أنها ستخفف من الضغط الحاصل على النقل الجوي، الذي استمر طيلة السنوات الأربع الماضية، كوسيلة وحيدة للانتقال من محافظة الحسكة.

لكنّ المواطنين بالمقابل قالوا بأن هذه التكلفة تعتبر مرتفعة جداً،

■ مراسل قاسيون

وقد تلقى أبناء محافظة الحسكة، كما غيرهم من أبناء المحافظات الأخرى، هذا الخبر بكل فرح وتفاؤل، بعد توقف خط النقل البري لمدة أربعة أعوام بسبب ظروف الحرب والأزمة، والواقع الأمني للطرقات البرية، وخاصةً في المنطقة الشمالية.

إيجابية ولكن!

هذا الفرح والتفاؤل لم يلبث أن تحول إلى نوع من الأسف والتهكم، وذلك عندما تم تداول التكاليف المترتبة على الرحلات من القامشلي إلى بقية المحافظات. فقد تم اعتماد خط سير الرحلات، انطلاقاً من القامشلي إلى حلب عن طريق منبج، ثم إلى حمص ودمشق، ومن ثم إلى بيروت أيضاً،

تناقلت وسائل الإعلام خبراً حول عودة تسير رحلات النقل البري إلى مدينة القامشلي.

مطالب

زيادة تعداد الرحلات المسيرة أسبوعياً.

توسيع خطوط النقل البري من محافظة الحسكة ليشمل مدناً ومحافظات أخرى.

منح نسبة تخفيض على أجور النقل، للطلاب والعسكريين، نظراً للوضع الاقتصادي والمعاشي الخاص بهم، وكونهم الأكثر اضطراراً من غيرهم بالواقع العملي للانتقال بين المدن والمحافظات.

لقد تركزت مطالب أهالي محافظة الحسكة، بالإضافة لغيرهم من بقية المحافظات، المستفيدين من استئناف الرحلات البرية، على النقاط التالية: إعادة النظر بالأسعار المعلنة كأجور للنقل بين القامشلي وبقية المحافظات، وذلك بدراسة جدية للتكلفة الحقيقية، على كل خط من خطوط النقل، مع إضافة هامش الربح القانوني المعتمد.

ضريبة حرب وأشياء أخرى!

لم يسلم «أبو عمار» من تداعيات الحرب والأزمة، وهو شاب ثلاثيني لأب متوفى، أنهى دراسته الثانوية، ولم يستكمل نيل شهادتها.

■ محمد الصالح

تحدث «أبو عمار» عن معاناته قائلاً: «قبل الأزمة بقليل، في عام 2011، قررت أن أتزوج، فاشترت بيتاً بـ 900 ألف ليرة، من جهدي وعملي لسنتين في منطقة مسرابا، ثم تم اختطافي واحتجازي من قبل بعض المسلحين في المنطقة لفترة قصيرة من الزمن، إثر ذلك، ومع ازدياد القتلى الأمني هناك، تعزز شعور الخوف لدى زوجتي، فغادرت المنطقة معها، بعد زواجنا بستة أشهر فقط، تاركين بيتنا بما فيه من أثاث وأمتعة خلفنا، حتى غرفة نومنا بخزانتها وموجوداتها من الألبسة، ظناً أننا سنعود قريباً».

البداية من تحت الصفر!

«أبو عمار» انتقل ليستقر في واحدة من العشوائيات المنتشرة بحيط دمشق بمنطقة دمر، وقال عن ذلك: هنا في دمر بدأت بتعمير غرفة صغيرة كماوى لي ولزوجتي، حيث عملت في مختلف المهن، بالحلويات وكناطور بناء وعامل بالأجرة».

مضيفاً: «كل يوم كنت أعمل لمدة 18 ساعة، حيث ضعف بصري وتضررت صحتي بسبب التعب وقلة النوم، ومن خلال ما جمعته من مال بسيط أكملت بناء غرفتي في هذه العشوائية بعد سنتين، حيث كلفني بناؤها مليوناً ومئتي ألف ليرة سورية في حينه، وحتى الآن لم أتمكن من إكساء الغرفة، لأنني لا أملك المال، في حين حصلت على طراحت وبعض الوسائد من جمعية دمر الخيرية، وسجادة من صهري».

قسوة حياة وعوز!

يتابع «أبو عمار» روايته بالقول: «خلال السنوات التي قضيتها في دمر رزقت بعمار (3 سنوات) وتوأمين، قصي ونديم «سنة واحدة»، وقد كانت حياة قاسية بالنسبة لنا». ويضيف: «خلال الأشهر الثلاثة الماضية

جلست في البيت عاطلاً عن العمل، إلى أن دعمني أحد أصدقائي بمبلغ 50 ألف ليرة لأفتح «بسطة للجوارب» وهذا يعني أننا كأسرة نأكل عندما أتمكن من بيع بعض الجوارب فقط، وإلا فإن الجوع هو المصير المحتوم أمامنا».

وعن واقع المعيشة والحياة: اكتفى «أبو عمار» بالتساؤل عن ارتفاع أسعار حليب الأطفال، كونها مادة حيائية بالنسبة لتوأميه، حيث قال: «لماذا ارتفع سعر حليب الأطفال بشكل جنوني، فقبل 3 سنين كان سعر العبلة 800 ليرة، أما الآن فسعرها 2500، فكيف نتدبر أمورنا مع هذا الغلاء؟؟».

قصص يؤس...

قصة «أبي عمار» تتشابه بوقائعها مع قصص عشرات آلاف السوريين الذين خسروا كل شيء، جراء حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، وأزمة ودمار حصدا تعب وشقاء سني عمرهم.

تشرد وخسارة الممتلكات والمخدرات والأعمال، وبطالة جاثمة على الصدور، وجوع وعوز وفاقة، في ظل محدودية وغياب الدور الرسمي للحكومة، ولوزارة الشؤون الاجتماعية، سواء على مستوى المساعدات، أو على مستوى تأمين فرص العمل، مع الكثير من الوعود المعسولة، التي باتت تثير ضحكات السخرية، خاصة عند قراءة الشريط الإخباري الذي يتحدث عن التعويضات التي ستقدمها الحكومة للأشخاص المتضررين جراء الحرب. ويزداد الاستياء عند المطالبة بالأوراق والوثائق ذات الطابع التعجيزي، فكيف لمن غادر منزله بما عليه من ملابس فقط، بحثاً عن الأمان الشخصي له ولأفراد أسرته، أن يظن لبعض الأوراق والوثائق؟ خاصة وأن جل هؤلاء غادروا وفي اعتقادهم أنهم سيعودون خلال ساعات، أو أيام على أبعد تقدير! لتطول معهم قصة التشرد والنزوح شهوراً وسنين مهدورة من عمرهم.

«تطالبنا الحكومة

بدفع الضرائب

وفواتير الكهرباء

والماء والهاتف

التي تمتص دمننا

لكن في المقابل

لا يقدمون شيئاً

لطبقتنا الفقيرة!



يبحثون عن سكن؟ أين هي برامج تعويض الأضرار لمواطن تضرر في كل شيء؟ حيث أصبحت مقومات الحياة الأساسية حلاً يصعب تحقيقه، وأصبح الارتباط أو الزواج بفتاة خطأ أحمر ليس بمقدور الشاب أن يفكر فيه، مع ارتفاع تكاليف الحياة التي فاقت قدرته على التحمل، ليبقى الشباب تأثراً متوجساً من المستقبل، في ظل انعدام الثقة بالحكومة ووزاراتها، ووعودها ومرحلة إعادة الإعمار، تساؤلات عرضها «أبو عمار» وهو يعلم الإجابة عنها سلفاً.

«فما أشبه أخبار الحكومة بقصص خيالية مسلية قبل النوم» كما يقول «أبو عمار»، الذي يشاطره جزء كبير من شباب هذا الوطن، في قصص منسوجة من رحم الألم، في بلد تخلق فيه الشباب عن أحلامهم المحترقة رغباً عنهم وعن إرادتهم في الحياة، وباتوا يئنون من الفقر، باحثين عن دور ما لحكومة تتصفهم وينصفوها، كي يشمخ بهم الوطن ويشمخوا به.

المواطن بواد والحكومة بواد آخر!

يتساءل «أبو عمار» كحال الكثيرين: «تطالبنا الحكومة بدفع الضرائب وفواتير الكهرباء والماء والهاتف، التي تمتص دمننا، لكن في المقابل لا يقدمون شيئاً لطبقتنا الفقيرة! فأين حقوق المواطن التي يدافعون عنها في الإعلام؟ كما أن بعض المسؤولين لا يشعرون ببردنا ولا بمرض أطفالنا ونزوحنا، حيث ينامون على أسرهم الفاخرة، وبعضنا ينام على الأرض ليلاً، بعد أن ركض خلف رغيف الخبز نهاراً، ملتحفاً بهوموم فقره».

تخلّى «أبو عمار» عن مطالبة الجهات الرسمية بأي شيء، رغم أنها لم تقدم شيئاً، وكل ما يتمناه أن تتركه تلك الجهات وشأنه، حيث «يعيش المواطن في واد وحكومته في واد آخر»، حسب قوله.

تساؤلات مشروعة!

أين هي برامج تشغيل الشباب التي هلت لها الوزارات؟ أين هو السكن الشبابي، والشباب

يلقى القبض على الفاعلين، أو أن يتم الضغط عليهم من أجل معرفة المستفيدين الكبار من هذا الحريق أو سواه، ولعلنا بذلك نشارك أهالي هذه المناطق بحال اليأس من الوصول إلى نتيجة ما من هذا التحقيق، على ضوء ما أسفرت عنه النتائج في التحقيقات السابقة.

ولعل حال اليأس هذا له ما يبرره، في ظل تغول الفساد في الكثير من المفاصل الرسمية، بالإضافة لما درجت عليه السياسات الحكومية من محاباة رسمية لكبار التجار والسماصرة، رغم كل ممارساتهم ونتائجها السلبية، سواء على مستوى المواطنين، أو على المستوى الوطني، بما في ذلك البيئة والصحة والمستقبل.

ونتمنى أن يخطئ حدسنا وحس المواطنيين، ونسمع عن إلقاء القبض على كل من يتاجر ويسمسر ويثري، على حسابنا وعلى حساب غاباتنا وبيئتنا، ووطننا!

تجار الحطب والأخشاب والفحم، وبعض الجشعين من تجار الأراضي والعقارات، ومن خلف هؤلاء جميعاً، المستفيدين عملياً وبالشكل المباشر من هذه الحرائق بنتائجها، ولكن دائماً تعزى تلك الحرائق لأسباب طبيعية، الشمس والحر والرياح، وربما بعض الإهمال غير المقصود في أحسن الحالات، في غياب، أو تغييب دائم، للفاعل والمستفيد الحقيقي منها.

يأس مرتبط بالفساد

في العودة للحريق الأخير، فقد تداولت وسائل الإعلام أن الشبهات تشير إلى أن شرارة الحريق الأولى انطلقت من موقع اعتداء على الموقع الحراجي، حيث تمت مصادرة سيارة محملة بالحطب الحراجي أثناء إخماد الحريق، وعلى الرغم من ذلك لن نكون متفائلين هذه المرة بأن

غياب الفاعلين والمستفيدين! مرة أخرى، ولن تكون الأخيرة كما يبدو، على مستوى الحرائق التي تلتهم غاباتنا وأحراجنا الطبيعية والصناعية، تفتح التحقيقات الرسمية لمعرفة أسباب الحريق المذكور، ولا أحد يمكن أن يتكهن بما قد تصل إليه نتائج هذا التحقيق! خاصة في ظل غياب نتائج التحقيقات المفتوحة سابقاً على ضوء حرائق كثيرة شبيهة، التهمت مئات الآلاف من الدونمات، في الغابات والأحراج والأحراش، في العديد من المناطق المكسوة بالغابات طيلة السنوات الماضية، سواء في منطقة الغاب نفسها، أو في المنطقة الساحلية وغيرها، علماً أن غالبية الحرائق تشير دلائلها على أنها بفعل فاعل، وخاصة تلك التي تتصف بالتزامن في المنطقة نفسها، كما يؤكد السكان المحليين في مناطق هذه الحرائق على ذلك، مشيرين إلى



موقع حرق الأرز في نهر البارد، بالطرف الجنوبي من الغاب، بجوار مركز إخماد حرائق الغابات في المنطقة.

وحسب مصادر رسمية: إن الحريق استمر لمدة ثماني ساعات قبل أن يتم إخماده، وبأن الحريق شب في موقع تحريج صناعي، تكسوه أشجار صنوبر يتراوح عمرها بين 8-10 سنوات، إضافة إلى أدغال السديان والأعشاب الحولية.

■ سمير علي

لكن الجديد أكثر في الحريق المذكور، أنه جرى بجوار مركز إخماد حرائق الغابات، في الطرف الجنوبي من الغاب.

تفاصيل

في التفاصيل: أنه بتاريخ يوم الأحد 2017/4/23 صباحاً، شب حريق في غابات الصنوبر في

حريق جديد يلتهم الغابات.. فهل من مدانين؟

التهم حريق جديد، في منطقة الغاب، منات الدونمات من غابات الصنوبر، مطلع الأسبوع الماضي.

رياض الأطفال.. القبول بالشروط أو «الرياض غير المرخصة»!



بدأت أم ميرنا البحث عن روضة لابنتها في المنطقة التي تعيش فيها «ركن الدين بدمشق»، فالتسجيل ينتهي مع نهاية شهر نيسان، لكن قد ينتهي نيسان وينتهي العام الدراسي بأكمله وميرنا بين أحضان والديها في المنزل.

■ حازم عوض

تعتبر ميرنا من الفئة الأولى في رياض الأطفال، أي: أنها أتمت الـ 3 سنوات من عمرها، لكن صغر سنّها لم يساهم نهائياً بخفض تكاليف التسجيل، بل بالعكس ساهم بتأزيم القضية نتيجة شروط رياض الأطفال «غير المنطقية».

ماذا يفعلون في الداخل؟!

تحاول الأم بدايةً، أن تلقي نظرةً على المقاعد التي ستجلس عليها ميرنا، والباحة التي ستلعب بها مستقبلاً، وأن تتأكد من النظافة بشكل عام وخاصة الحمامات، إضافةً إلى الكادر التدريسي، وكل ما يجول في بال أية أم تجاه ابنتها التي ستقضي عاماً دراسياً كاملاً في روضة. لكن، كانت الصدمة الأولى التي تلقتها، بمنعها من الدخول إلى صفوف أو باحة أية روضة خاصة، وحصر الزيارة في غرفة الإدارة فقط، وإن كان هناك فضول للإطلاع أكثر «يمكن زيارة صفحة الفيسبوك حيث الكثير من الصور» بحسب ما جاء رد بعض الإدارات للأُم.

وعند الاستفسار عن السبب، لم تكن هناك أية اجابة واضحة أو مقنعة، فقد تحجج بعضهم بأن «الأطفال في حصص دراسية» وآخرون اكتفوا بالمنع دون تعليل بجبة «هذا نظام عملنا».

«هذا التصرف يثير الشكوك منذ البداية، ويصيبك بحالة من عدم الارتياح، فهل يخفون شيئاً ما؟، كيف يتصرفون مع الأطفال؟ وما هو مستوى النظافة؟، كيف سارتاح

وأنا في منزلي، وابنتي الصغيرة جداً في روضة لا أعرف شكلها؟» بحسب أم ميرنا، التي أضافت: «عندما لجأت إلى روضة أطفال حكومية، كان الوضع أسوأ من هذه الناحية، فقد منعونا من الدخول عبر الباب الخارجي، مشترطين: يمكن دخول الروضة فقط عند الرغبة الفعلية بالتسجيل، والدخول حصراً سيكون إلى الإدارة».

رسوم تسجيل خيالية!

الصدمة الثانية والأعنف بالنسبة لأم ميرنا، وغيرها من الأمهات اللواتي كن يبحثن عن رياض لأطفالهن، هي: رسوم التسجيل، فقد تراوحت بين 60 و200 ألف ليرة سورية لرياض الأطفال الخاصة، وفي المنطقة ذاتها على الشارع العام من منطقة ركن الدين بدمشق، ولا تتضمن هذه الرسوم أية من هذه الرياض، اللباس أو الكتب أو حتى المواصلات، ولم تعلن أية منهما أيضاً عن سعر هذه الخدمات حتى يبدأ العام الدراسي. وبحسب جولة لـ «قاسيون»، تدرجت رسوم التسجيل في رياض الأطفال من 60 - 90 - 100 - 125 - 150 - 190 - 200 ألف في منطقة واحدة، وفي إحدى الروضات، التي طلبت رسوم تسجيل حوالي 100 ألف ليرة سورية، كانت هناك ورقة معلقة مختومة من وزارة التربية منذ عام 2015، تحدد رسم التسجيل بـ 35 ألف ليرة سورية، ولم يتم تعليق أية ورقة بتاريخ جديد، ما يدل على عدم تعديل الرسوم حتى تاريخه. وأيضاً، لم تقبل أية من الرياض أن يتم تقسيط الرسوم على دفعات، في حين، قد تبين بدء إحداها بفتح باب التسجيل للعام

تدرجت رسوم

التسجيل في رياض

الأطفال من 60

125 - 100 - 90 -

200 - 190 - 150 -

الف في منطقة

واحدة.

الدراسي القادم، قبل أن تعلن ذلك وزارة التربية رسمياً، بينما أغلقت بعضها التسجيل منذ فترة لاكتمال العدد، ولم تفتح بعضها صفوفاً للفئة الأولى نهائياً، لعزوف الأهل عن التسجيل بهذه الفئة بنسبة كبيرة، نتيجة الظروف الاقتصادية.

الحل: روضة غير مرخصة!

وبالنسبة للرياض التابعة لوزارة التربية، فقد وصلت رسوم التسجيل للفئة الأولى إلى 15 ألف ليرة سورية دون كتب ومريول ومواصلات، وقد تزيد من 5 إلى 10 آلاف مع المريول والكتب، وعلى الرغم من أن المبلغ قليل، مقارنةً مع الرياض الخاصة، إلا أنه مرتفع بالنسبة لمدخل الأسر السورية الهزيل، وارتفاع تكاليف الحياة، وكل هذا دفع الكثير من العائلات إلى الإحجام عن التسجيل في رياض الأطفال، كما فعلت «أم ميرنا» التي قامت بتسجيل ابنتها في منزل إحدى جاراتها التي افتتحت كروضة غير مرخصة، وتقوم بتدريس الأطفال مقابل 2000 ليرة سورية بالشهر فقط.

غياب الرقابة!

وتكشف الجولة التي قامت بها «قاسيون» عن فلتان في عمل رياض الأطفال والرسوم المفروضة من قبلها دون رقابة من وزارة التربية، حيث من المفترض أن يتم تحديد الأقساط في المؤسسات التعليمية الخاصة «رياض الأطفال» وفقاً لأحكام المادة 37 من التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم 55 لعام 2004، والتي نصت على أن تلتزم المؤسسات التعليمية الخاصة قبل بداية تسجيل الطلاب في كل عام، واعتباراً من العام الدراسي (2013-2014)، بالحصول على موافقة الوزارة على الأقساط المدرسية السنوية المحددة من قبلها لكل مرحلة، وإعلانها بشكل بارز في لوحة الإعلانات الخاصة بالمؤسسة، على أن يشمل القسط «الرعاية الصحية-

الخدمات التعليمية - وثمان القرطاسية الخاصة بالمؤسسة التعليمية - رسم التسجيل» ما لم يكن موجوداً في أية روضة ضمن الجولة.

تجاوزات!

ومن التجاوزات الأخرى، أنه يجب على رياض الأطفال إعلام مديرية التربية وأولياء الأمور بأجور نقل الطلبة، وأجور الخدمات الأخرى وباقي الميزات، سنوياً قبل التسجيل، وهذا لم يتم أيضاً خلال الجولة، حيث يعد حجب هذه المعلومات عند طلب التسجيل مخالفة صريحة تستوجب المساءلة في ضوء المواد ذات الصلة بالقانون!

وفي الوقت ذاته منح القانون علناً، إعادة النظر بالأقساط، لكن بما لا يتجاوز 5% كل سنتين، وبمعرفة وزارة التربية، على ألا تشمل الزيادة الطالب القديم أكثر من مرة واحدة، في حين رفعت رياض الأطفال رسومها أكثر من 100% عن العام الماضي على الأقل، الأمر الذي يعزز فكرة غياب دور وزارة التربية الرقابي والإشرافي، على هذه المؤسسات.

كما أن للوزارة الحق في إعادة النظر في أحكام زيادة الرسوم، وفي حال صدور قوانين أو مراسيم بزيادة أجور العاملين أو قرارات بزيادة أسعار المحروقات، وإذا تجاوزت المؤسسة التعليمية الخاصة الأقساط المعلنة وفق البند الأول من هذه المادة، تتخذ بحقها العقوبات.

ولكن أين النصوص القانونية من حين التطبيق، والواقع العملي؟

سؤال برسم وزارة التربية، تتزايد مشروعيتها في ظل الظروف الاقتصادية والمعيشية الضاغطة على المواطنين عموماً، وأمهات وآباء الأطفال بعمر الروضات، من أصحاب الدخل المحدود خصوصاً، وفي ظل هذه الأسعار الفلكية التي تتقاضاها هذه المؤسسات، التي من المفترض أن تكون تعليمية وتربوية، وليست ربوية.

لدى البعض انطباعات سائدة بأن إعمار سورية سيكون كالإعمار اللبناني أو الأفغاني أو غيره من نماذج الإعمار الفاشلة في الدول النامية، بينما الحقائق تقول: إن أزمنا وما بعدها تأتي في ظرف دولي استثنائي، هذا الظرف يتيح فرصاً جديدة لبناء نموذج اقتصادي يستطيع تأمين نقلة في النمو الاقتصادي، واستمرارية في النمو والتنمية بعد توقف الحرب...

تمويل الإعمار

في عالم التمويل الاستثماري المتغير..



التحتية كالصين والهند، أو التي واجهت النيوليبرالية بدور هام للدولة كفرنزويلا.

الألفية الجديدة والظهور الصيني كما ونوعاً

بين 2004 و2013 ضاعفت الصين استثماراتها الخارجية 13.7 مرة، من 45 مليار دولار إلى 613 مليار دولار. واعتباراً من عام 2010 أصبح مجموع التمويل السنوي للدول النامية، من البنكين الحكوميين الصينيين: بنك التنمية الصيني CDB، وبنك الصين للصادرات والواردات «China Exim»، أكبر كماً من تمويل البنك الدولي لهذه الدول، في 2014 تم الإعلان عن إطلاق بنك بريكس للتنمية، وبنك آسيا للاستثمار في البنى التحتية، وانتقل المشروع نقلة نوعية من اتجاه كمي واضح المعالم إلى هدف معن، ومؤسسات جديدة تتبلور.

وإذا ما أخذنا مناطق أساسية في دول الأطراف: آسيا الوسطى - الشرق الأوسط - إفريقيا - أمريكا اللاتينية، فإننا نلاحظ بأن الصين ضاعفت علاقاتها التجارية مع آسيا الوسطى عشرة أضعاف بين 2005-2014، وزادت استثماراتها في الشرق الأوسط بين 2005-2010 من 5 مليار دولار إلى 13 مليار دولار، بينما ارتفعت الاستثمارات الصينية في إفريقيا من 1

ومع بدء الألفية يتعمق التركيز على المساعدات المشروطة في قطاعات الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والمياه وغيرها، مربوطاً بالأهداف الألفية التنموية لمواجهة الفقر.

فعلى سبيل المثال: اشترط البنك الدولي ليفرض إدارة مدينة ريو في البرازيل قرضاً خدمياً، أن تفرض رسوماً على مستخدمي المياه، وأن تزيد طرح سندات لملكيات أراضي البلدية، أي، بيع الأراضي العامة، وبصفحتين من الشروط التي وقعت عليها الحكومة المحلية للمدينة، لتحصل على القرض على دفعتين مشروطتين بتنفيذ التعهدات، وهناك من ضمن الكثير، مثال مصر الحالي حيث قرض الصندوق ارتهن بتحرير سعر الصرف، وتقليص الإنفاق الحكومي الاجتماعي، وغيرها من الشروط، التي تتفادها مصر تبعاً لتحصل على دفعات القرض.

توجهت «القرض التنموية» الغربية إلى الأطراف منذ السبعينيات لتواجه الفقر، عبر توسيع الدين، وتجنب القطاعات التي تولد النمو، والتركيز على الإنفاق الاستهلاكي الخدمي، بينما الحقائق تقول: إن أهم الدول التي استطاعت أن تقلص عدد فقرائها وتحقق تقدم جدي على مؤشرات الألفية، هي الدول التي سارت عكس هذا المسار، أي: التي وسعت استثمارها الكبير في الصناعة والبنى

الاتحاد السوفيتي، فالمنظومة الغربية بمؤسساتها الدولية المتشكلة في حينها: البنك الدولي، وصندوق النقد وغيرها، كانت أيضاً مساهماً في تمويل مشاريع هامة في دول العالم النامي، كامتداد لخطة مارشال الأمريكية لإعمار أوروبا. مدفوعة بمعدل الربح المرتفع، بعد التدمير الكبير خلال الحرب، وبضرورة إعادة تشكيل أدوات الاستعمار الحديث، في العلاقة مع دول الجنوب، والشرق، أو دول الأطراف عموماً.

فخلال الفترة من عام 1946 - 1961 كانت أكثر من 75% من تمويل البنك الدولي قد توجه إلى النقل والكهرباء، بينما هذه النسبة اليوم قد انتقلت إلى مجالات أخرى أغلبها في القطاعات الخدمية، والمساعدات الاجتماعية، مقابل تمويل هامشي ونوعي للصناعة والبنى التحتية.

وبدأت من بعدها سياسة التمويل الإنمائي، من المركز الشمالي الغربي إلى دول الأطراف، لتأخذ طابع المساعدات والمنح، ومواجهة الفقر، المرهونة بوصفات التغيير الهيكلي، والاشتراطات في السياسة الاقتصادية، حتى أصبحت في عام 1989 بنود إجماع واشنطن المتعلقة بتقليص دور الدولة، وزيادة حرية تنقل رؤوس الأموال والتجارة، الأساس لسياسة المؤسسات المالية الدولية التنموية،

إذا ما أردنا أن نحدد المتغيرات الهامة التي تعبر عن هذا الظرف الجديد، فإن مسألة إمكانيات التمويل الدولي لإعادة الإعمار ونوعها وكلفتها هي مسألة عالية الأهمية في هذا السياق. فيما يلي نقدم خلاصة من الأبحاث العديدة التي تدرس عمليات تمويل التنمية الاقتصادية الحقيقية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، والتي عنوانها الأساس: التمويل ضمن علاقات جنوب-جنوب، ولنكن محددين أكثر: التمويل التنموي للصين في دول الجنوب النامية، التي بقيت لفترة طويلة محرومة من إمكانيات نقل التكنولوجيا أو تمويل المشاريع الكبرى التي تحقق نقلات نوعية في مستويات الإنتاج.

■ ديمة كتيلة

من الحرب وحتى عام 2000

تصنف الدراسات الاقتصادية التمويل الإنمائي للدول النامية على أنه ذو مرحلتين، الأولى: بعد الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى المرحلة الحالية المستمرة منذ عام 2005 تقريباً. فعالم ما بعد الحرب له سمتان: الأولى: وجود الاتحاد السوفيتي، ومخصصاته التنموية الكبرى لدول الجنوب، أو الدول التي كانت ترمي عنها عبء الاستعمار القديم، وربما يكون خير مثال هو مشروع سد الفرات، والسد العالي في مصر، كمشاريع أجرت نقلة في الواقع الاقتصادي الاجتماعي في تلك الدول وغيرها. ولكن الأمر لم يكن يقتصر على

تخفض تكاليف التمويل الاستثمار الصيني عن الغربي بنسبة تتراوح بين 30-50% نتيجة تخفيض تكاليف المخاطر التي يفرضها الغرب رسوماً تمويلية على الدول.

30%

بين 2006-2014 بلغت استثمارات بنك التنمية الصيني في البنى التحتية والطاقة والصناعة: 1490 مليار دولار، ونسبة 90% من مجموع أصوله في عام 2014.

90%

مليار دولار في 2004 وصولاً إلى 23 مليار دولار في 2013، وأخيراً في أميركا اللاتينية فقد انتقلت الاستثمارات من 5 مليار دولار في 2007، وصولاً إلى 20 مليار دولار في 2016. ولكن ينبغي الانتباه، أن الفارق الأساسي ليس بالكم بل في النوع الاستثماري، فبنك التنمية الصيني خلال الفترة بين 2006-2014 خصص مبلغ إقراض إجمالي: 1490 مليار دولار للبنى التحتية والصناعة، وهذا الرقم يشكل نسبة 90% من قيمة أصوله في عام 2014 البالغة: 1663 مليار دولار، وهذا الاستثمار خارجي وداخلي، ولكنه ضاعف استثماره الخارجي 7 مرات خلال 8 سنوات.

والبنك الذي يعتبر منذ عام 2008 من أكبر بنوك التنمية العالمية، ومحركاً أساسياً للتمويل الصيني يعلن بوضوح عن تغيير أولويات التمويل الاستثماري العالمي، حيث إن أهدافه التمويلية الأساسية لا تتسجم مع الاتجاه الغربي لتمويل القطاعات الخدمية بل تركز على: البنى التحتية في النقل والاتصالات والطيران، والطاقة في النفط والغاز والطاقة الجديدة وبنائها التحتية، وقطاعات المعادن، والصناعات الرئيسية مثل: الآلات والحديد والصلب والبناء، وفي القطاعات الناشئة كالإلكترونيات الدقيقة، والألياف الزجاجية والمحركات وغيرها.

ما يعني أن الجزء الأكبر والمتوسع من أموال الاستثمار العالمي، أتية من الصين، ونحو قطاعات البنى التحتية والصناعة والطاقة.

«سر جاذبية الاستثمار الصيني»

تستطيع أن تجد الكثير الكثير من اعتراضات الصحف الغربية على «إغراق الصين للسوق العالمية بالتمويل الرخيص»، وهو ما تدققه وتبحثه الكثير من الأبحاث الاقتصادية العالمية.

فحتى معهد برجينسكي الأميركي، يقول في بحثه لثلاثي دور الصين في الشرق الأوسط والتحديات الأمريكية في هذا السياق بأن: «الصين تسعى ببساطة إلى تحقيق المصالح الاقتصادية الوطنية، وتعتبر الدول الأخرى شركاء»، والشعار الصيني المرفوع في عملياتها التمويلية: «الفائدة للطرفين»، ولكن الشعارات ليست المحدد للجاذبية للشراكة مع الاستثمار الصيني، بل المسألة لها محددات سياسية واقتصادية أدق.

أهمها: ما أعلنه الصين في إجماع بكين، الموضوع لمواجهة إجماع واشنطن، والذي تطبه بمسألة عدم وضع اشتراطات للسياسة الاقتصادية مقابل التمويل، الاشتراط الأساسي هو دفع الأقساط والفوائد، وفي حالات الاستثمار في البنى التحتية والصناعة، تشترط أن يتم شراء معدات التنفيذ من الصين، لتدعم القطاعات الصناعية الرائدة.

والمسألة الأخرى، ترتبط بتركيز الصين على علاقات واتفاقيات: دولة-دولة، أي سعيها إلى توقيع الاتفاقيات مع الحكومات، بينما كما تقول دراسة معهد برجينسكي: تسعى الولايات المتحدة إلى التعاقد مع النخب من رجال الأعمال، والمجتمع المدني.

إلا أن كل ما سبق لا يشكل الحافز الأساسي، بل ينبغي التركيز على ما تقدمه الصين، أي: نوع التمويل، وكلفه.

فالمحدد الأساسي هو استعداد الصين لتمويل البنى التحتية والصناعة والطاقة، بما يتضمنه من نقل للتكنولوجيا وإن بشكل غير مباشر، ومن إحداث نقلات في تطوير القوى المنتجة في الدول النامية، المسألة التي تعتبر محدداً أساسياً لرفع عتبة النمو الاقتصادي، وتحقيق نقلات نوعية، كما أن مختلف الدول التي تعاني من عزلة دولية، تجد في المرونة الصينية ملاذاً، حيث لا اعتبارات سياسية صارمة للصينيين ليقوموا بعملية حظر التمويل عن إحدى الدول نتيجة سياساتها.

يأتي بعد مسألة نوع التمويل، كلفه، فالتمويل



والخدمية الكبرى بتكنولوجيا متقدمة، وبما يضمن توليد النمو، هو أمر متاح. فالتمويل الغربي بشروط فرض منظومته الليبرالية، وبكلفه المرتفعة، وبتركيزه على قطاعات المساعدات والقطاعات الخدمية، وعلى مؤسسات المجتمع المدني والنخب لا على الدولة، هذا بمجموعه يصبح تدريجياً من الماضي. وتبقى مهمة تعبئة الموارد المحلية، والحصول على تعويضات لا مساعدات دولية في المرحلة اللاحقة هي مصادر التمويل الأهم، إلا أن التبديل الذي يطال اتجاهات الاستثمار العالمي، يتيح للسوريين فرصة رفض العروض الغربية التمويلية التي تعرقل النمو الحقيقي، والحصول على مكاسب نوعية مما تراكم لدى القوى الصاعدة من موارد ومعارف، كانت محصورة في العالم الغربي سابقاً.

■ هوامش:

WORLD RESOURCES INSTITUTE
China – Latin America Database

The New Banks in Town: Chinese
Finance in Latin America

RECONNECTING ASIA

CSIS- BREZINSKI INSTITUTE ON
GEOSTRATEGY

بريكس التنمية التي بدأت منذ عام 2013، تعكس أن هذا الاتجاه استراتيجي وتراه القوى الصاعدة حتى في ضوء الأزمة الاقتصادية، بل ربما في سياق مواجهتها.

إلا أن ما سبق كله، يجب ألا يعني للسوريين إلا التقاط الفرصة التمويلية، ولا يلغي الضرورة الموضوعية لمعرفة أن هذا التمويل ليس مجانياً، ويجب أن يرتبط بالخطط الاقتصادية الكبرى، وبالنسب الاقتصادية الضرورية. أي: إنه من الضروري التفكير العميق بوجهة التمويل المطلوب، والتي ترفع العائدات الاقتصادية للاقتصاد السوري، وتحقق نقلات في معدل النمو الاقتصادي، والأهم أنها تضمن عودة عوائد هامة إلى جهاز الدولة، ليتمكن من السداد أولاً، وليتمكن ثانياً من تمويل الاستثمار محلياً وهو الأهم. يجب أن نجيب مسبقاً: ما التمويل الذي سنحتاجه، وأين، وكيف نضمن أن يرفع معدلات النمو بشكل قياسي، وهل يكفي للسداد وتمويل الاستثمارات الأخرى؟!

الظرف الاقتصادي الدولي يشير، أنه من المفترض أن يكون لجهاز الدولة ومؤسساته الاقتصادية الدور المحوري في توقيع الاتفاقيات والاستثمار في القطاعات التي تحقق أعلى نمو، لأنها أقل كلفة، ويشير أيضاً إلى أن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية

الصيني الرخيص موجود فعلاً، وهو تحديداً في اتفاقيات القروض من دولة-لدولة، حيث العديد من حالات تمويل مشاريع كبرى للبنى التحتية بمعدل فائدة يقارب 1-3%، ولفترات 15-20 سنة، حيث إن الحكومة الصينية تقدم مساعدات ضمن اتفاقيات مع بعض الدول بشكل تخفيضات في كلف الاستثمار، وتحصل البنوك الصينية المقرضة على الفرق من الحكومة الصينية مباشرة.

ولكن الصورة الشائعة حول الكلف المنخفضة غير دقيقة تماماً، ففوائد بنك التنمية الصيني أعلى من فوائد البنك الدولي، وبالمقابل فوائد بنك الصادرات والواردات الصيني أخفض بدرجات، إلا أن مسألة أخرى تلعب دوراً هاماً في تخفيض التكاليف، وهي رسوم المخاطر. حيث تفرض المنظمات الدولية الغربية رسوماً إضافية تختلف من دولة لأخرى، حسب تصنيف مخاطر الاستثمار فيها، المبني على تصنيف دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، والتي تبلغ 14,4% من التكلفة في بعض الحالات، ويقدّر الاقتصاديون بأن التصنيف الصيني للمخاطر أقل من التصنيف الغربي بنسبة 6%، وهذه تخفيض تكاليف الإقراض بنسبة 30-50% تقريباً.

كما أن المرونة الصينية في طرق الدفع تعتبر عامل جذب آخر، وأهم الظواهر هي: القروض مقابل النفط، وغيرها مقابل بضائع، والتي تشكل نسبة النصف تقريباً من طرق تسديد القروض الصينية في أميركا اللاتينية، وتحديداً مع البرازيل، وفنزويلا، والإكوادور، وضمن القروض مقابل النفط، هناك أساليب دفع متعددة، إلا أنها جميعاً تقوم على تسعير النفط الوارد كماً بالأسعار العالمية الراهنة. حيث تقوم الصين بدفع قيمته في بعض الحالات باليوان، وتحولها إلى حسابات بنوكها المقرضة.

كيف نترجم الظرف الدولي لفرصة سورية؟!

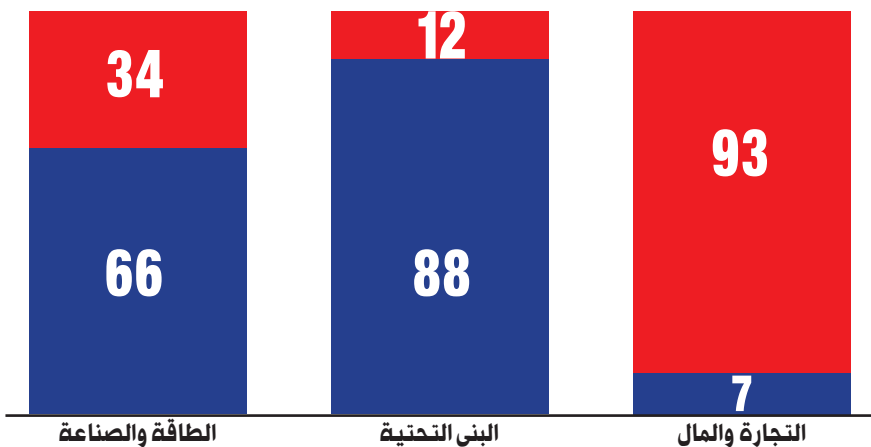
الظرف الاقتصادي الدولي يتيح الوصول إلى تمويل نوعي لقطاعات استثمارية هامة تحقق نقلات في البنى التحتية والطاقة والصناعة، بتكاليف أقل من كلف الاستثمار والتمويل الغربي، ومع إمكانيات الحصول على تكاليف منخفضة بشكل استثنائي عبر اتفاقيات: دولة-دولة.

ورغم أن تعمق الأزمة الاقتصادية العالمية، وانتقالها إلى مراكز النمو الاقتصادي المرتفع في الدول الصاعدة والصين تحديداً، ومنطقية انتقال تأثيراتها على حجم هذا التمويل، إلا أن الخطط الاستراتيجية لمشروع الحزام والطريق الصيني، وللمؤسسات

مساهمة الصين والغرب في تمويل القطاعات في أميركا اللاتينية

% -2011-2005

الصين الغرب



القروض المتعثرة والجديدة.. «الحكي السهل والفعل الصعب»



«300 مليار ليرة إقراض للقطاع الإنتاجي» والكثير من الحديث الحكومي حول تحريك عجلة الإقراض المتوقفة منذ عام 2012 بشكل كلي تقريباً، إلا أن هذا الملف يأتي دائماً مع عبء القروض المتعثرة وملفها الشائك، فالمنطق يقول: إن توسيع الإقراض يرتبط بحل التعثر، وأكثر من ذلك بمنع أسبابه، وتوفير شروط نجاح الإقراض... ولكن كيف؟

■ عثمان محمود

الخسارة 2,5 مليار دولار!

لا تقديرات جديدة للقروض المتعثرة، وتحديداً بعد الحديث عن تسويات عقب مراسيم الإعفاء، إلا أن المؤكد أن كتلة القروض المتعثرة في عام 2013 كانت تبلغ: 234 مليار ليرة تقريباً، نسبة 14% منها للمصارف العامة، وهذا المبلغ كان يعادل في نهاية عام 2012: 3 مليار دولار، بسعر الصرف الرسمي 74,9 ليرة مقابل الدولار، بينما أصبح يعادل اليوم 420 مليون دولار تقريباً، أي: أن تسديد مجمل المبلغ اليوم بالليرة يتضمن حكماً خسارة بمقدار ارتفاع سعر الصرف أي حوالي 2,5 مليار دولار، يقدر البعض قيمة الفوائد والغرامات على القروض بحوالي 70% من قيمة القروض، أي، ما يقارب 290 مليون دولار بسعر صرف اليوم، فالخسارة تشكل نسبة 83% من قيمة الأموال في حينه، بينما تعويضات الفوائد والغرامات لا تشكل نسبة 10% إن دفعنا!

ينبغي التنكير بأن هذه القروض نجمت عن موجة التوسع في الإقراض لأصحاب الملاءة المالية منذ عام 2005، ودون ضمانات جدية، بالإضافة إلى لعب بعض المصارف دور الوسيط في إيصال قروض بنك الاستثمار الأوروبي لرجال الأعمال، والتي كانت نسبة 52% منها للاستثمار السياحي، ليكون لهؤلاء النصيب الأكبر من التعثر حتى قبل الأزمة، أي: عملياً الامتناع عن السداد، لتتحول أموال القروض إلى جزء من 20 مليار دولار التي هربت من سورية خلال الأزمة، وبالمقابل هناك شريحة من المتعثرين تعود إلى قطاع الأعمال وتحديداً الصناعي الذي تعثر بعد بدء الأزمة، ونتيجة ظروف توقف الإنتاج وصعوباته.

التصريحات إيجابية ولكن!

تحاول الحكومة اليوم البحث في إمكانيات التمويل التنموي الإنتاجي للسيولة المتراكمة في المصارف والتي قاربت في 2016: 1700 مليار ليرة، وتحاول في هذا السياق أن تؤكد على «تلافي أخطاء الماضي والتأكد من لجم التعثر قدر الإمكان» كما قال رئيس الحكومة، وأن تضع محددات وشروطاً كما جاء في حديث حاكم المصرف المركزي الذي تحدث عن نسبة 50% من التمويل للقطاع الإنتاجي، للجهات القادرة على الإقلاع السريع، والتي تنتج السلع الحيوية والضرورية، والتي تكون مصدراً للتمويل بالقطع الأجنبي، وتولد فرص العمل المكثفة، وبشكل يفي المركزي من سيناريوهات التعثر، وبالشكل الذي يجنب وصول الأموال إلى المضاربين، بل إلى المستثمرين الحقيقيين لتوليد القيم المضافة منها.

ومجمل ما ذكر من النوايا والتصريحات والمحددات إيجابي، ولكن يبقى السؤال كيف؟ وما الضمانة؟

التمييز بين الهاربين والمتعثرين

بما يخص ملف القروض المتعثرة، فإن التمييز بين الهاربين، وبين غير القادرين على السداد هو ضروري، فالأوائل ينبغي ألا تطالهم الإعفاءات من الفوائد والغرامات، بل ينبغي البحث في تسوية ملفاتهم على أساس تغريمهم أيضاً بخسارة قيمة الأموال التي خرجت من سورية، كغيرهم ممن أخرج أمواله من البلاد، وبالمجمل فإن هذه العملية لن تنجح إلا عندما يسعى هؤلاء للعودة لتسوية أوضاعهم، أي: في ظرف ارتفاع العائد ومعدل الربح في سورية، ووجود جدوى استثمارية عالية في مرحلة مقبلة، وليس الآن، إلا أن الأهم هو إيجاد السبيل القانوني على الأقل، لإيقاف عملية تهريب الأرباح ورؤوس الأموال من سورية، ومن إخراجها، الأمر الذي لم يتم جيداً إلى اليوم! أما بما يخص المستثمرين في داخل سورية، والذين يحاولون الاستمرار بالعمل، فإن البحث في معوقات إقلاع ونجاح واستمرار عملية الإنتاج في الظروف الحالية، هو الضمانة في ألا يتجه هؤلاء بالأموال إلى المضاربة، أو إلى حماية قيمتها بشراء العقارات، أو الدولار أو غيرها. ينبغي البحث عن الحوافز الموضوعية لتشجيعهم على الاستثمار الإنتاجي، لكي يكون مجدياً ومضموناً العوائد، ليستطيع هؤلاء أن يسدوا ما اقترضوه مع فوائدہ وتلتقي الظروف الموضوعية للتعثر.

كيف ينجح الاستثمار الإنتاجي؟

إن كل حديث عن الاستثمار والنمو في الظروف الحالية، يعيدنا إلى نقطتين أساسيتين: الكلفة المرتفعة من جهة، والاستهلاك المنخفض بشكل قياسي من جهة أخرى. فإن كنت تريد أن توظف أموالك في قطاع الإنتاج، بينما مستلزمات الإنتاج الأساسية كالطاقة غير متوفرة باستمرار، وبأسعار مناسبة، فإنك لن تضمن أن تحقق أرباحك من بيع بضاعتك في السوق، لأن إمكانيات رفع أسعار السلع المنتجة محدود بعدم قدرة غالبية السوريين على مجاراة ارتفاع الأسعار، طالما أجورهم تنخفض قيمتها الحقيقية، أي: أن البضاعة

لن تباع والربح لن يتحقق، والخسارة هي احتمال جدي ووارد في كل دورة إنتاجية، زراعية كانت أم صناعية، وبما ينسحب أيضاً على الاستثمار التجاري والمصرفي بمختلف مستوياته. ولذلك فإن كل من يملك أموالاً ويتحسس الخسارة سيسعى إلى تحصيل أرباح من مجالات مضمونة وأبرزها المضاربة على تغيرات قيمة الليرة.

إن نجاح عملية الاستثمار والنمو، تتطلب حدوث انتقال في مستوى الأسعار باتجاه الانخفاض، لتتخفف تكاليف مستلزمات الإنتاج، وترتفع المقدرات الشرائية والاستهلاك، أي يتطلب بالعمق رفعاً مباشراً لقيمة الليرة السورية، لتصبح الليرات التي تضح في سوق الإقراض للإنتاج، ذات جدوى أعلى، ولهذا تأثيراته على قطاع الإنتاج التصديري، وعلى إمكانيات الإنتاج المحلي، وعلى استرداد القروض وفوائدها.

10% من الموازنة تحرك عصب الإنتاج مستوى الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد السوري، لا ينبغي التعامل معه بالنقاط وكأننا في ظرف طبيعي، بل الوضع يحتاج إلى «انتشال» عبر إجراءات نوعية لتخفيف المستوى العام للأسعار، الأمر الذي يعتمد على قطاع الطاقة بالدرجة الأولى، وقبل كل شيء، ينبغي العودة إلى دعم أسعار المحروقات بشكل فعلي، وليس على أرقام صفحات مشاريع الموازنات!

وهنا ينبغي التنكير بالأرقام التقريبية والكلف لإجراءات من هذا النوع، بالمقارنة مع عوائدها التي تنسحب لتؤثر في المشاكل الاقتصادية الأخرى كافة.

إن كلف تأمين حاجتنا من الطاقة لمدة عام تبلغ قرابة: 2,5 مليار دولار، على اعتبار أن الحاجات الشهرية من النفط 3,5 مليون برميل، والسعر 51 دولاراً للبرميل، وفق ما صرح رئيس مجلس الوزراء مؤخراً.

أما دعم منتجات الطاقة بنسبة 20% يعني تكلفة تقارب 500 مليون دولار، وحوالي 275 مليار ليرة أي: نسبة 10% من موازنة عام 2017، التي تضع على الورق أرقاماً لدعم الطاقة تفوق هذا الرقم، وتبيع المحروقات

بسر حرر أو قريب من التكلفة. إن 10% من الإنفاق الحكومي على الدعم الفعلي للطاقة، كفيل بتخفيض كلف الإنتاج بنسبة 20%، وكفيل بتخفيض تكاليف النقل والتدفئة بالنسبة ذاتها، أي: زيادة مباشرة في القيمة الحقيقية للأجور، وتخفيض في المستوى العام للأسعار، تزيد من إمكانيات الإنتاج، والاستهلاك معاً.

وحتى لا تكون الأسعار المنخفضة طريقاً لتهديب المحروقات، وتوسيع سوقها السوداء المهيمنة، ينبغي تحويل الدعم إلى مستحقات مالية مباشرة بالليرة السورية، للمنشآت الإنتاجية وللمزارعين ولقطاع النقل وللأجور، بناءً على التقدير الموضوعي للحاجات الاستهلاكية كفيل بحل المشكلة، وقد أجريت دراسات حكومية منذ عام 2013 على كيفية إجراء تفصيلي لهذا الشكل من الدعم، وبحثت عملية توزيع الدعم على شرائح إلا أن الحكومات السورية أخذت منها تحرير أسعار الطاقة وأهملت الفرق نقداً، وأجرت تحرير أسعار الطاقة و«عقلنة الدعم». إن الحديث عن تسويات للأموال وإقراض للمنتجين، هو حديث عبثي طالما أن الشروط الموضوعية لنجاح الاستثمار ليست مؤمنة، وهو سيتحول إلى موجة تعثر جديدة، وإلى أموال هاربة أو سيولة موظفة في المضاربة بالضرورة، «فسواد عيون» موظفي الحكومات المتبدلين وتصريحاتهم التي تحاول أن ترتدي لبوساً جديداً وجدياً، تتلاشى عندما تخطر السوق إلى الواقع: فحكومة لا تنفق إنتاجياً، ولا تمنع تهريب الأموال، ولا تقوم بأي إجراء جدي لتقوية الليرة المتراجعة، يعني استثماراً في المضاربة حكماً، لذلك إن تم الإقراض فإن 1700 مليار ليرة ستتلاشى في السوق، ويبتلعها التضخم والربح المضاربي، ما لم تقم السياسات الاقتصادية بضربات جدية، لرفع قيمة الليرة وتخفيض المستوى العام للأسعار.

«الحكي سهل» عن وعود الحكومة بالإقراض الإنتاجي، ولكن الفعل الجذري المطلوب هو تحريك الإنتاج، وليس الاعتماد على الاقتصاد الليبرالي في ظل الحرب!

مستوى الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد السوري لا ينبغي التعامل معه بالنقاط وكأننا في ظرف طبيعي بل الوضع يحتاج إلى «انتشال»

صندوق النقد الدولي «يريد أن يتفاعل»!

نشر صندوق النقد الدولي تقريراً للتوقعات الاقتصادية للعام القادم، مع تلميحات حول مؤشرات النمو الاقتصادي العالمي، الذي يتوقع الصندوق أن يحقق نمواً بنسبة 3,5% بالمقارنة بمعدل نمو 3,1% لعام 2016.



ولكن هذه التوقعات المتفائلة مرتبطة بمؤشرين هامين، الأول: ارتفاع معدل النمو في الولايات المتحدة إلى 2,3% أي بنسبة 43% عن نمو العام الماضي 1,6%.

والثاني: نمو التجارة العالمية بمعدل نمو 3,8% وارتفاع عن معدل نمو التجارة العام الماضي بنسبة 72% بعد أن كان نمو التجارة العالمي المعلن في العام الماضي 2,2%.

أي أن تفاؤل الصندوق مرتبط بارتفاع معدل النمو في الولايات المتحدة، ويتوسع التجارة العالمية، بينما تقديراته تشير إلى أن الصين ستحافظ على معدل نمو 6,4%، وذلك رغم أن الصين حققت في العام الماضي معدل نمو أعلى من توقعات الصندوق، والولايات المتحدة والتجارة العالمية نمتا بمعدل أقل من توقعات الصندوق.

البناء على اقتصاد الولايات المتحدة، وعلى التجارة العالمية يراه البعض من مخلفات الماضي، وتأتي مؤشرات الولايات المتحدة في العام الحالي لتثير الشكوك في «التفاؤل الاقتصادي الدولي».

استهلاك واستثمار ضعيف

بخصوص توقعات ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، بنسبة تقارب 43% عن معدل نمو العام الماضي، فإن توقعات الصندوق، تتضارب مع أرقام بداية هذا العام، وبعض المؤشرات الأمريكية. حيث أن اقتصاد الولايات المتحدة قد شهد خلال

وأوشكت على إعلان حرب تجارية مع الصين، والأهم: أن التفاؤل بإحياء التجارة الدولية - وهي تتراجع دائماً منذ ما بعد الأزمة العالمية - يتناقض أكثر مع التصعيد الأمريكي للتوتر في الشرق الأقصى حيث قرابة ربع الإنتاج العالمي، وحيث الطرق البحرية التي تصل أهم مصدري العالم في آسيا مع أكبر مستهلكي العالم في أميركا الشمالية وأوروبا.

حماية وإلغاء اتفاقيات.. ونمو تجارة!

فيما يخص التجارة، تبدو توقعات النمو الكبير للتجارة العالمية في العام القادم، متناقضة مع التوافق الأخير لمجموعة العشرين على عدم مهاجمة الحماية التجارية، ومتناقضة كذلك الأمر مع الإدارة الأمريكية المتخبطة حتى الآن، والتي تريد إعادة صياغة مجمل اتفاقياتها التجارية، وتفرض ضرائب على الواردات الأجنبية،

الهند.. تزيح مستعمرها السابقين!



يسجل تقرير التوقعات الاقتصادية الذي نشره صندوق النقد الدولي لنيسان 2017، إلى نقطة مقارنة ملفنة تؤكد الاتجاه الاقتصادي العالمي، لتغيرات التوازنات الاقتصادية العالمية

فالمقارنة بين الفترة من 1980-2007 حيث كانت الاقتصادات المتقدمة تمثل 59% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، قياساً على تعادل القوة الشرائية، يقابلها نسبة 41% لمجموع الاقتصادات النامية والناشئة. فتوقعات الصندوق تشير إلى انقلاب هاتين النسبتين في عام 2018، لتصبح الاقتصادات المتقدمة تشكل 41% بمقابل 59% للدول النامية والناشئة.

ويضاف إلى هذا الهند التي بعد سبعة عقود من استقلالها ستزيح مستعمرها القديم بريطانيا من قائمة القوى الاقتصادية الخمس الأكبر في العالم، ويضاف إلى هذا: التوقعات تشير بأن

الهند بحلول عام 2022 ستزيح ألمانيا من موقع الاقتصاد الرابع عالمياً، إلا أن هذه الأرقام الهندية لحجم الناتج المحلي الإجمالي، تخفي في عمقها حصصاً منخفضة جداً لإنتاجية العمل في الهند، وتشير إلى معدلات الاستغلال المرتفعة من جهة، وإلى البنية التكنولوجية والراسمالية المنخفضة بالقياس لحجم العمالة، ولكنها بالمقابل تدل على مكان نمو قياسية في حال تطوير إنتاجية العمل، حيث أن إنتاجية العامل بلغت 3960 دولار تقريباً، وهي أقل بعشرين مرة من إنتاجية العامل في ألمانيا، ومع ذلك فإن الناتج الهندي يتقدم ليزيح الألماني خلال أربع سنوات.

خسائر الغرب من عقوبات روسية ضعف خسارتها!



خسائر الدول الغربية من العقوبات على روسيا التي بدأت منذ ثلاث سنوات أعلى من الخسائر الروسية...

هذا ما صرح به المتحدث الرسمي باسم الأمم المتحدة ادريس جزائري، بأن الدول الغربية خسرت أكثر من 100 مليار دولار خلال السنوات الثلاث السابقة، نتيجة العقوبات المطبقة على روسيا بعد الأزمة الأوكرانية، مقابل خسائر قاربت 55 مليار دولار لروسيا.

حيث أشار الموظف الأممي أنه: « يمكن تقدير خسارة الناتج الروسي من العقوبات بنسبة 1%، فبينما الناتج الروسي يقارب 1,7 تريليون دولار، فإن خسارة الناتج تراوحت بين 50-55 مليار دولار».

وبالمقابل فإن خسارة الدول الغربية خلال ثلاث سنوات قاربت 3,2 مليار دولار شهرياً. وتأتي هذه التصريحات في زيارة رسمية لروسيا، وبدعوة من وزارة الخارجية الروسية.

حيث اعتبر المتحدث الأممي، أنه قد تم تكييف الوضع نسبياً مع ظرف العقوبات الاقتصادية، وظرف تراجع أسعار النفط، وأن الاقتصاد الروسي قد بدأ بالعودة للنمو في عام 2017، مشيراً إلى أن استمرار العقوبات لن يكون له أثر ضرر إضافي على الاقتصاد الروسي. حيث كيف الاقتصاد الروسي علاقاته التجارية وشركاءه، بينما استمرار العقوبات يضر جملة التجارة الدولية، وليس روسيا بحد ذاتها.

كيف نقرأ الأرقام؟



وجدتها

د. عروب المصري



العلاقات العامة «العلمية»

في خدمة من يُوَضِّعُ العلم؟ من تخدم هذه الإنجازات التي تقوم بها البشرية، من خلال علمائها وعباقرتها ومخترعيها وفلاسفتها بمساعدة أمهر حرفييها وعمالها، يبدو الجواب عن هذا السؤال اليوم بدهياً لكنه لم يكن كذلك يوماً، فكان العلماء يتسابقون إلى طرح آخر إنجازاتهم أما من يتبنّاها من كبار الصناعيين أو الشركات الضخمة، ولم تكن هناك إمكانية لوضعها بحيث تتبنّاها الدول في خدمة البشرية، لأن الرأسمالية كانت في أوج صعودها.

إن ممارسة النشر الانتقائي لنتائج التجارب، التي تخدم أجندة محددة هي ممارسة شائعة ليس فقط في صناعة المواد الغذائية، ولكن أيضاً في البحوث الصيدلانية.

في الوقت نفسه، إنها ممارسة شائعة للباحثين بتمرير مسودات نتائج الأبحاث إلى الممولين الصناعيين قبل نشرها، حتى أنهم يوقتون بعناية صدور النتائج لصالحها.

ويكسب مروجو الوجبات السريعة المزيد من النفوذ، من خلال رعاية الدورات التعليمية ومختلف المؤتمرات والاجتماعات السنوية، وإظهار المتحدثين الذين يمثلون صناعاتهم.

ويسيطرون على العديد من المجالات الأكاديمية، التي تعنى بالتغذية السريرية والتغذية عموماً.

هذه السيطرة (أو ما تسمى العلاقات) هي وصمة عار على جبين الموضوعية العلمية، وهي تؤثر حتماً على التوصيات العامة، التي تبثها هذه المجالات الأكاديمية والسياسات العامة التي تنفذ أبحاثاً صديقة للصناعة، وتبث رسائل تتم مشاركتها مع أخصائيي التغذية، والناس جميعهم على حد سواء. حتى يتأكدوا من أن خبراء التغذية سينصحون مرضاهم بالمزيد من الأطعمة غير المرغوب بها بسبب نقصها بالمغذيات، بينما ترفض العديد من البحوث بسبب هذه «العلاقات».

تنبثق قرارات علم أخلاق العلماء من مهمات العلم، التي هي البحث عن الحقيقة من أجل مصلحة البشرية «كما يعبر علم الأخلاق الماركسي». ولذلك ففي ميدان العلم ليس هناك ما هو أكثر أخلاقية من الحقيقة.

في الواقع، تتطلب خدمة العلم الدفاع عن الحقيقة، ضد ادعاءات تلك القوى الاجتماعية أو بعض الأشخاص الذين يعيقون الوصول إلى الحقيقة، واستخدامها في مصلحة البشرية، انطلاقاً من مختلف التصورات. ويسمح هذا بالقول: إن وجود سمات أخلاقية معينة، إلى جانب القدرات في البحث العلمي ذاتها، يعتبر واحداً من الدلائل على الصلاحية المهنية للعالم.

تقدر نسبة الوفيات - بحسب تقريرين الأول لمنظمة الصحة العالمية والثاني لـ Global Burden of Disease، التي أنشئت بتمويل من مؤسسة بيل ومانديلا غايتس، وتعمل مع منظمة الصحة العالمية، ومركزها واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية، من الأمراض غير المعدية في منطقتنا بـ 53% من إجمالي نسبة الوفيات لعام 2010، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنة مع المعدل العالمي للوفيات من هذه الأنواع من الأمراض. بينما تشكل النسبة الأعلى في كل من الإمارات، قطر، واليمن. وتحتل الأمراض نسباً مختلفة باختلاف البلدان، فمعدل الوفيات من السرطان مرتفعة في لبنان عن غيره من دول المنطقة مثلاً. وتعتبر أمراض مثل: التي تصيب القلب، والرئة، والسرطان، والسكري الأكثر تسبباً للوفيات، مع النسبة الأكبر للأمراض القلبية التي تتخطى نسبة الوفيات جراًها الـ 25% في جميع الدول لتصل لما فوق الـ 40% في دول مثل السعودية.

«عدم الاستقرار الأمني». وبالطبع لا يمكننا أن ننفي أن النظام الغذائي المشبع بالدهون في دول الخليج العربي، الذي يؤدي إلى السمنة الزائدة، هو أحد أسباب ارتفاع معدل الوفيات جراء الأمراض القلبية.

وما يغيب عن قصد هو مدى تأثير العمل بأسلوبه الاستغلالي القائم، في قطاعاته كافة أيضاً، على العوامل النفسية والجسدية المرضية. والضغط الذي ينتج عن أسلوب العمل، على العاملين، في أي قطاع عملوا، جراء الهيكلة الاستغلالية الذي نشأ العمل عليه. فهذا تبدو معدلات أمراض القلب، والاضطرابات النفسية «خاصة القلق والاكتئاب» مرتفعة في بلدان كانت تتمتع باستقرار اقتصادي في الفترة السابقة.

مما لا شك فيه، أن نسبة الاضطرابات في منطقتنا مرتفعة، وأحد الأسباب هو: الاستنزاف الذي يستنزفه المواطن يومياً فقط للقدرة على المتابعة، والضغط اليومي التي تنشأ من المجهول القادم في المستقبل. الخطوات الضرورية هي: الاعتراف بضرورة إيجاد حلول حقيقية لهذه الاضطرابات، من خلال تغيير نطع العيش، الذي يبدو مستحيلاً، إن لم يتم إيقاف الحروب، إحدى الأسباب الرئيسة في اضطراباتنا.

الاعتبار أن هذه التقارير وغيرها الصادرة عن مراكز، مثل: منظمة الصحة العالمية، لا تنظر إلى بلداننا من نفس الموقع الذي ننظر نحن به أو من خلاله. فلا ربط بين الأنظمة السياسية التي أدت إلى اغتراب الإنسان عن محيطه، القلق الدائم حول الحاضر والمستقبل «ليس فقط من خلال الحروب، والنزاعات، أو احتلال فلسطين، بل أيضاً من المستقبل الطبيعي لكل فرد في الاستقرار». والأنظمة الاجتماعية التي كرسست القمع بعدة أوجه، ورفعت من الضغوط الاجتماعية، وهنا مثلاً نجد الاكتئاب والقلق عند النساء ضعف ما هو عند الرجال في جميع الدول، إلا في فلسطين كونها محتلةً وهذان العاملان مرتبطان بطبيعة النظرة إلى الحاضر والمستقبل.

لا تذكر هذه المراكز أي ربط بين الحروب الدائرة في المنطقة وتأثيرها على الارتفاع في معدل الوفيات من الاضطرابات الجسدية والنفسية. أما الحروب، «الحوادث»، و«حوادث الأمومة» (التي يعنى بها التدني في النظام الصحي في البلد أو المشاكل الطبية أثناء الولادة)، فتوضع في خانة من دون المرور على مدى تأثيرها، وتسببها بالاضطرابات الأخرى. ومن دون ذكر التخلف الذي يصيب بلد ما، في قطاعاته كلها، في حالة

عن الحد من الأمراض، وأنتج أمراضاً جديدة، كالسرطان الكثير الانتشار، والعديد من الاضطرابات النفسية. فلهذا المعدلات المرتفعة للاضطرابات الجسدية والنفسية في البلدان ذات الدخل المرتفع، قطر والإمارات مثلاً، لا تجد تبريره في معادلة: التطور الذي حصل = حياة صحية أفضل. بل بالعكس المعدلات المرتفعة في المنطقة تجد تبريرها في معادلة: النظام + القمع الناتج عنه + الضغط الناتج عنه = تردي في الحياة الصحية. حتى مع هذه المعدلات يبقى المعدل مرتفعاً، لأنه يشكل ارتفاعاً كل عام.

وحتى مع اعتراف منظمة الصحة العالمية، وهي المنظمة التي تحتوي على تقارير موسعة عن الوضع الصحي في معظم بلدان العالم - لعدة أسباب طبعاً، ومع الحفاظ على الأرقام الصادرة عن المنظمة والمنظمات الشبيهة بها، إن ارتفاع نسبة الأمراض في منطقتنا يعود إلى الوضع غير المستقر التي تعيشه المنطقة، ولكنها عاجزة عن تفسير الارتفاع الحاصل في كل من الدول ذات الدخل المرتفع مثل: الإمارات وقطر على سبيل المثال في الأمراض الجسدية والنفسية. وعاجزة أيضاً عن إيجاد السبب الرئيسي وراء ارتفاع الاضطرابات النفسية في فلسطين، والتي تقدر عند الأطفال بـ 50% مع الأخذ بعين

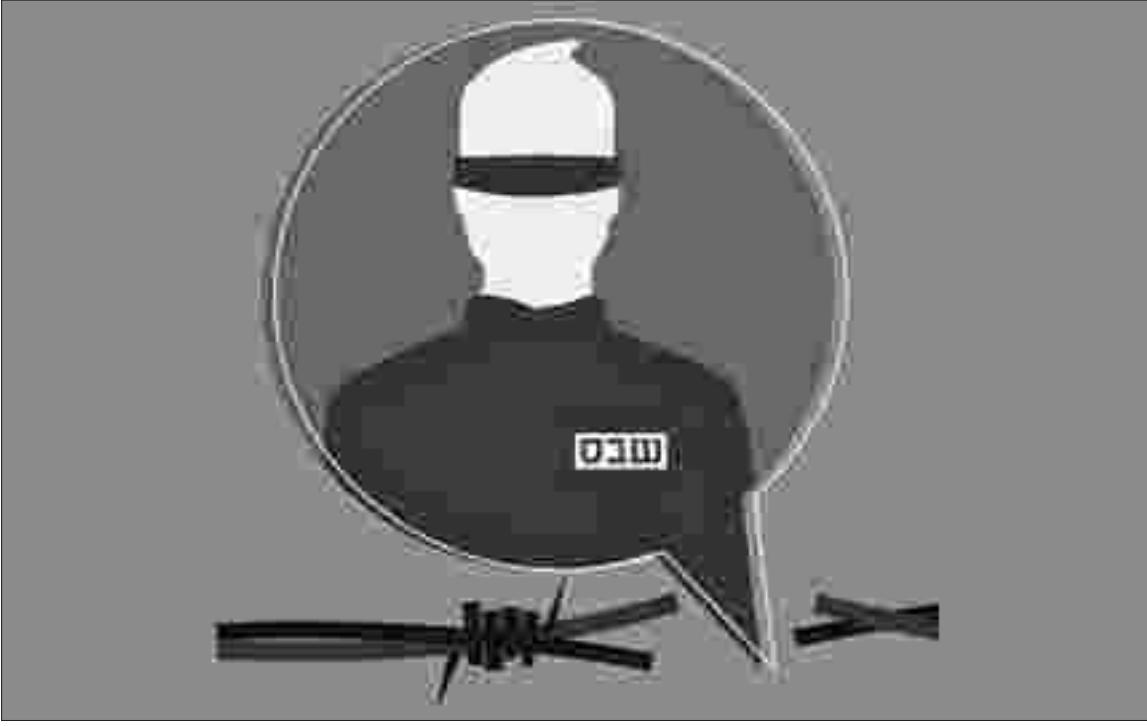
■ مروج صعب

بينما تحتل الاضطرابات النفسية نسبة أخرى من معدل الوفيات «المباشرة أو غير المباشرة»، بحسب التقريرين، لتكون عند النساء ضعف ما عند الرجال، إلا في فلسطين حيث يحتل الاضطراب/القلق والاكتئاب نسبة متجانسة بين الجنسين. ولتكون أعلى من المعدل العالمي في جميع دول المنطقة، فيما عدا مصر، ولتحتل فلسطين مجدداً أعلى نسبة في معدل وارتفاع الاضطرابات النفسية. ولقد ارتفع معدل الاضطرابات النفسية في منطقتنا بحوالي 10% منذ 1990 لغاية 2013، بينما ارتفع عالمياً بحوالي 5%. واللافت، أن هذه الفروقات أو الارتفاعات لم تتأثر بها البلدان ذات الدخل المتدني، بل تأثرت بها البلدان ذات الدخل الوسيط والمرتفع. ولقد شكل القلق والاكتئاب أعلى هذه المستويات.

ما الخطير في هذا؟

ارتبطت فكرة الحد من الأمراض وانتشارها بالتطور الذي رافق الصناعة والتكنولوجيا، والذي انعكس بأسلوب حياة «أكثر رفاهية» عند البشر. الهدف الذي لم يتحقق مع مرور الزمن، فقد أثبت الأسلوب الأكثر رفاهية عجزه

إضراب الكرامة على طريق الانتفاضة الثالثة



فتح «إضراب الكرامة» الباب واسعاً لمواجهة مستمرة مع الكيان الصهيوني داخل سجون الاحتلال وخارجها، وسط تحركات شعبية متواصلة في الضفة الغربية وقطاع غزة بأشكال مختلفة وصلت حد الصدام المباشر مع قوات الاحتلال، واحتمال تطور هذه المواجهة في الأيام القادمة.

■ وائل سعد

يبدل المضربون عن الطعام أسبوعهم الثالث، مع ازدياد أعداد المضربين، حيث وصل في اليوم الحادي عشر من الإضراب، أي يوم الخميس الماضي 4/27، إلى ما يزيد عن 1500 أسير، رغم الضغوط المتزايدة من قبل قوات العدو التي استتفرت أجهزة أمنها ووزراءها وقضاءها لمواجهة تحركات الأسرى الفلسطينيين...

من الضفة إلى القطاع

تضامناً مع حركة الأسرى، أغلقت المؤسسات الحكومية والخاصة والمحال التجارية أبوابها في مختلف مناطق الضفة الغربية، إضافة إلى الجامعات والمدارس، واستتفي من الإضراب قطاع الخدمات الطبية، وذلك الخميس الماضي 4/27. كما أعلنت نقابة النقل والمواصلات، إضراباً شاملاً، تزامن مع وقفات تضامنية مع الأسرى ومسيرات في مناطق الضفة الغربية كافة.

هذه التحركات في الضفة الغربية، قوبلت باعتداءات همجية من قبل قوات الاحتلال، فأصيب مواطنون ظهر الخميس بحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع، جراء قمع قوات الاحتلال مسيرات تضامنية خرجت في عدة مدن في الضفة الغربية، وأصيب ثلاثة مواطنين بالرصاص الحي شمال مدينة رام الله، وكذلك قمع قوات الاحتلال فعالية تضامنية قرب سجن عوفر، في رام الله، بينما منعت الأجهزة الأمنية التابعة لسلطة رام الله وصول مسيرة تضامنية مع الأسرى إلى محيط مستوطنة «بيت إيل».

وقبل ذلك، في يوم الأربعاء الماضي 4/26،

إضراب الكرامة

جزء من حراك شعبي متصاعد بدأ بالتحركات الواسعة خلال العام الماضي واستمر بعمليات الاستهداف المتواصلة لقوات الاحتلال داخل أراضي الـ48...

فتيل الانتفاضة الثالثة

أجل الحرية والعودة والاستقلال والكرامة، داعين إلى حركة وطنية متصاعدة وشاملة في عموم الأراضي الفلسطينية. هذا الإضراب بما يحمله من دعم شعبي، واهتمام إقليمي ودولي على المستوى السياسي والمنظمات الإنسانية، يشهد أيضاً على حالة متقدمة من التنظيم في داخل السجون، وأشكال التضامن خارجه، ذلك بالاستفادة من أرشيف نضالي هائل في هذا الصدد، وبالتالي، يمكن القول اليوم أنه من الصعب التنبؤ بنتائج هذه الحركة النضالية، ضمن الأشكال التقليدية التي انتهت إليها الحركات المشابهة، لكن المؤكد هو أن الحركة النضالية القائمة والمستمرة، استفادت من تجاربها السابقة مشفوعة بظروف إقليمية ودولية راهنة تسمح بالتقدم والتثمين على مستوى القضية الفلسطينية ككل.

تأتي أهمية إضراب الأسرى، في ظروف قيامه وتوقيتته، باعتباره جزء من حراك شعبي متصاعد، بدأ بالتحركات الواسعة خلال العام الماضي، واستمر بعمليات الاستهداف المتواصلة لقوات الاحتلال داخل أراضي الـ48، ثم بداية تشكيل ألية «حراك شعبي شبابي»، بريادة الشهيد باسل الأعرج ورفاقه، ويستكمل الأسرى اليوم من سجون الاحتلال، بدعم شعبي متصاعد، هذه الأحداث تشكل بكتيتها مرحلة جديدة من النضال، ضمن معطيات داخلية وإقليمية ودولية جديدة، تسمح بتثمين كافة هذه النضالات بما يخدم قضية الشعب الفلسطيني وتطلعاته. هذه الحالة المستجدة والمتصاعدة عبّر عنها القادة الفلسطينيون المحتجزون في سجون قوات العدو، بالتشديد على أن معركة الأسرى هي جزء من معركة الشعب الفلسطيني من

شهد قطاع غزة تحركات مشابهة، حيث دعت الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية إلى إجراء إضراب تجاري شامل، وإغلاق كافة المحال التجارية والتوجه إلى خيمة الاعتصام المقامة في «ساحة السرايا» لمواظرة الأسرى في مطالبهم الشرعية، كما أعلنت نقابة الموظفين العموميين، الإضراب العام في جميع المرافق والمؤسسات الحكومية باستثناء المرافق الصحية.

ويذكر أن اللجنة الوطنية لمساندة الإضراب قررت مقاطعة شاملة للبضائع والسلع المصنعة في كيان العدو طيلة مدة الإضراب، وطالبت التجار أن يتوقفوا فوراً عن جلب تلك البضائع وضخها في الأسواق الفلسطينية. كما دعت المواطنين التوقف كلياً عن شراء هذه البضائع التي ما زالت في الأسواق، مطالبة التجار وأصحاب المحلات إخفاء هذه البضائع من على رفوف محالهم التجارية.

الـ1% المرفوضة صينياً...

■ مالك موصلي

سترد بيونغ يانغ «على حرب شاملة بحرب بضربات نووية»، «بيان لوزارة خارجية كوريا الديمقراطية 4/22»، هذه هي التكلفة المقدرة للحرب المطروحة أمريكياً في شرق آسيا على حدود الخصم الكبير: الصين.

خيار الأزمة

وصل التوتر الأمريكي على السواحل الكورية، وبالأشترك مع كوريا الجنوبية، إلى حافة الهاوية، بعد تحركات لسفن أمريكية، أعلن نائب الرئيس الأمريكي، مايكل بينس، أنها ستدخل بحر اليابان قبل أواخر الشهر الحالي بقيادة حاملة الطائرات «كارل فينس».

وفي المقابل، استمرت بيونغ يانغ بتجارب صواريخها الباليستية ومناورات مدفعية على سواحلها، في الوقت الذي دفعت فيه الصين مئات آلاف الجنود على حدودها مع كوريا الديمقراطية. تفتح هذه الأوضاع على تعقيدات العسكيرية الباب على احتماليين، أولهما: هو ما يدأب الإعلام



أمريكا التائهة في بحر الصين

وضمن هذا السياق، أي منطق التهدة وتسييس المسألة، يمكن إيراد بيان مشترك لوزيري الخارجية الأمريكي، ريكس تيلرسون، والدفاع، جيمس ماتس، ومدير الاستخبارات الوطنية، دان كوتس، أن نهج ترامب، يهدف إلى ممارسة الضغط

الغربي على تصديره، أي «قدرة الولايات المتحدة على «تأديب» كوريا الشمالية عسكرياً»، أما الاحتمال الثاني: هو «عقلة» الصراع في بحر الصين الجنوبي، والاتجاه نحو حل «الملف الكوري» بالطريقة التي تم حل الملف النووي الإيراني على سبيل المثال...

على كوريا الديمقراطية، لتفكيك برامجها النووية والصاروخية الباليستية، وذلك من خلال «تشديد العقوبات الاقتصادية، واتخاذ الإجراءات الدبلوماسية مع الدول الحليفة للولايات المتحدة وشركائها الإقليميين».

في السياق نفسه، يظهر التواصل الأمريكي الصيني «الإلزامي»، حول تعزيز التنسيق بين البلدين جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة منزوعة السلاح النووي، بحسب ما أورده البيت الأبيض في بيان علق على اتصال بين رئيسي البلدين.

وهنا تبدو واشنطن غير حاسمة في خياراتها اتجاه بيونغ يانغ، لذا، فهي إلى جانب تصعيدها العسكري، تفتح خطوط التواصل السياسي مع الصين «رغم أنها المستهدفة من هذا التصعيد الأمريكي»، وهو ما يؤكد ضيق الخيارات الأمريكية في سياساتها التي تخص منطقة الشرق الأقصى بما فيها كوريا الديمقراطية، والتي ميزها وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، بالقول إن «كوريا الديمقراطية ليست الشرق الأوسط»، وإن «احتمال واحد بالمئة لنشوب الحرب لن نصبر عليه».

حاولت قطر - بخصوصيتها الاقتصادية والجغرافية- في العقدين الماضيين على أقل تقدير الموازنة بين مكانتها في مجلس التعاون الخليجي، وشبكة علاقاتها الإقليمية الأوسع مع تركيا وإيران، وكذلك علاقاتها مع الولايات المتحدة، تلك الموازنة التي تركز على مقومات نجاح أهمها تلك الأخيرة، أي العلاقات مع واشنطن والتنسيق معها فيما يخص قضايا المنطقة...

ظاهرة «الوساطة القطرية» تنتهي



حاولت قطر في
السنين الأخيرة
الاستفادة قدر
المستطاع من
الأوضاع المتوترة
إقليمياً، والحصول
على «دور موثوق»
ك«وسيط نزيه» في
الصراعات الدائرة
في المنطقة،
سواء نشاطها
في ملف القضية
الفلسطينية، أو
الوساطات ذات
«الطابع الإنساني» في
دول القرن الإفريقي
والسودان ولبنان...

■ فادي خضر

أدوار بالوكالة

هذه الوساطات القطرية، يمكن دراسة كل منها على حدة من حيث أسبابها وأهدافها، لكن إذا أردنا توصيف «دور الوسيط» بحد ذاته في هذه المنطقة المتوترة، وبشكل عام، يمكن الوصول إلى جملة من الاستنتاجات:

من الطبيعي أن قطر لوحدها، لو أرادت تسهيل الاتفاق بين طرفين متنازعين أياً كانا، لا تستطيع وحدها القيام بهذه المهمة، دون وجود توافق إقليمي وضوء أخضر من قبل بعض القوى الدولية على هذا النشاط، وبالتالي فإن أدوار «الوساطة» القطرية هي أدوار موكلة أو موافق عليها من جانب قوى إقليمية ودولية.

من جهة أخرى، جرت الاستفادة من موقع قطر الإقليمي وبعدها «العربي-الإسلامي»، في تحويلها إلى مركز سياسي إقليمي، يشابه «جنيف» المركز السياسي الدولي من حيث الشكل، إن صح التعبير، مع اختلاف جوهري وحيد، هو أن قطر مركز إقليمي بدفع غربي وأمريكي كبير، بينما تحولت «جنيف» إلى مركز سياسي دولي فاعل ضمن توازن دولي محدد.

هذه الخصوصية التي اكتسبتها قطر في مرحلة سابقة، تحت رعاية واشنطن، جرى استثمارها أيضاً بتحويل هذه الدولة الصغيرة إلى ثقب أسود، لجذب ملفات التفاوض الإقليمي، وبالتالي إبعاد هذه الملفات عن تأثير دول إقليمية أخرى، رغم وزنها الجيوسياسي والاقتصادي الذي لا يقارن مع شبه الجزيرة تلك على شواطئ الخليج العربي، هذا الأمر تم الاستفادة منه في ملف الهدنة بين

الفصائل الفلسطينية والكيان الصهيوني بعد اعتداءات جيش الاحتلال على غزة في أعوام 2009، 2012، و2014، إضافة إلى «اتفاق الدوحة» بين القوى السياسية اللبنانية، وغيرها من الوساطات في السودان «الحكومة- وحركة العدل والمساواة»، وأفغانستان «الحكومة، وطالبان» إلخ...

هذا الدور الموكل لقطر، أسس عملياً لشبكة علاقات واسعة سواء مع حكومات المنطقة، أو مع قوى مناهضة للحكومات، وبالتالي، فإن هذه الميزة دفعت واشنطن إلى الاستفادة من قطر في مرحلة التحركات الشعبية التي اجتاحت المنطقة قبل ثمانية أعوام، وتحديد في مصر وسورية، كما لعبت أدوراً مشبوهة أخرى في ليبيا والعراق واليمن.

الاندفاع الغربية انتهت

لكن مع فشل واشنطن في تمكين «الإسلام السياسي» في مصر وليبيا بمساعدة تركيا وقطر، وعدم قدرتها على إنهاء الأزمة السورية والعمل اليمينية ب«الطريقة الأمريكية»، ذلك الفشل سرعان ما ارتد على قطر التي تحولت إلى «مركز خطر» إقليمي يلاقي الاتهامات من أوساط سياسية وشعبية في مصر وليبيا وسورية، وهو ما يفسر الانتقال القطري للعمل بعيداً عن الأضواء، ودون ضجارت إعلامية كبرى اعتادت إثارتها عليها تنحي الأنظار عن اندفاعها العلني سياسياً ومالياً في المنطقة في المرحلة التي شهدت تغيرات سياسية أولية في تونس ومصر واليمن.

وبناءً على الاستنتاج القائل بقوة الدور القطري اعتماداً على الاندفاع الغربية في المنطقة، فيمكن القول: أن موازين

القوى الدولية والتي فرضت وضعاً إقليمياً مغايراً لما سعت إليه واشنطن وحلفاؤها الإقليميون، يعني بطبيعة الحال فقدان قطر لأجزاء من وزنها السياسي على الصعيد الإقليمي، وهو ما يظهر بالملحوس إذا ما نظرنا إلى الملف الفلسطيني الذي تعاود مصر لعب دورها المعتاد فيه، والنشاط الروسي والإيراني لإعادة الملف إلى واجهة البحث مجدداً.

العلاقات الإيرانية- القطرية

بالعودة إلى فكرة الاختلاف بين دول الخليج العربي على صياغة المواقف الخارجية، يتميز الموقف القطري عن مواقف معظم دول الخليج فيما يخص الموقف من إيران، لكن أيضاً ضمن أدوار تفرضها ضرورات المرحلة والإيحاءات الغربية لقطر، لكن هذا لا ينفي التمثل القطري في الحلق بركب الولايات المتحدة والسعودية مثلاً في الهجوم الإعلامي والسياسي، وتقديم موقف متوازن نوعاً ما في علاقاتها مع إيران، لاعتبارات سياسية واقتصادية فالبالدان يشتركان في استثمار أكبر حقل غاز في العالم «حقل الشمال»، الذي يقع ثلثه في إيران والباقي في قطر، ويتواجد على عمق 3 كم تحت قاع الخليج العربي، ويحوي 51 ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، كما أن التجاور بين البلدين وإدراك قطر لوزن إيران الإقليمي لا يسمح بتحويلها إلى جبهة صدام متقدمة كما تريدها السعودية، التي رفضت هي والإمارات دعوة أمير قطر، تميم بن حمد، ل«استضافة حوار بين الخليج وإيران».

وكانت أول دولة خليجية رحبت بالاتفاق النووي بين إيران ومجموعة

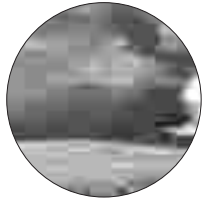
الخصوصية
التي اكتسبتها
قطر في مرحلة
سابقة تحت
رعاية واشنطن
جرى استثمارها
بتحويل هذه
الدولة الصغيرة
إلى ثقب أسود
لجذب ملفات
التفاوض
الإقليمي

«1+5»، وقبل ذلك في عام 2010 وقع البلدان اتفاقية للتعاون الأمني، تشمل مكافحة الجريمة وحراسة الحدود ومكافحة تهريب المخدرات.

هذا السلوك الذي يبدو متوازناً إلى حد ما في العلاقات الإيرانية- القطرية، بالنسبة لأقران قطر ضمن مجلس التعاون الخليجي، متعدد الوظائف بالنسبة لقطر، فهو من جهة ضرورة لإبعاد قطر عن أي صدام إقليمي لا تتحمله، بموقعها وقدراتها وحتى امتداداتها السياسية المنحصرة بانحسار النفوذ الأمريكي عموماً في المنطقة، ومن جهة أخرى تدرك واشنطن أهمية الاستفادة من قطر في إبقائها وسيطاً لتمرير رسائل غربية ل طهران، بعيداً عن أعين الإعلام الذي يكرس نغمة التصعيد الغربي اتجاه إيران.

لكن مع محاولات قطر للاحتفاظ بما أمكن من علاقاتها الطيبة مع إيران، والتي وصفها تميم بن حمد في أيلول من العام الماضي ب«العلاقات الحميمة» أثناء اتصاله مع الرئيس الإيراني حسن روحاني، تلك المحاولات لا تعني تخلي قطر عن تلبية طلبات غربية، لكن ليس بالقدرات التي سحنت لها في السنوات القليلة الماضية، وبالتالي، فإن الطريق طويل أمام قطر في حال أرادت مسيرة التموضعات الإقليمية المتغيرة في هذه المرحلة وفي المستقبل، ومن المرجح أن «ظاهرة الوساطة» التي تعد سمة السياسة الخارجية القطرية في مرحلة معينة، قد تذهب دون رجعة، ذلك أن أدوات التأثير الإقليمي تنتقل إلى أماكن أخرى بعيداً عنها، باتجاه قوى صاعدة كإيران، ومصر كدولة مركزية اعتادت بسياساتها الخارجية التأثير على الملفات العالقة في المنطقة.

الصورة عالمياً



- أعلنت وزارة الدفاع الروسية، خلال مؤتمر موسكو السادس للأمن الدولي: أن الولايات المتحدة

أطلقت العمل على تصميم أسلحة لضربة عالمية خاطفة، ذلك عبر استخدام الأسلحة الهجومية والدفاعية بشكل مشترك.



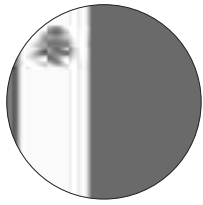
- شدد وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، على ضرورة تجنب اندلاع حرب عسكرية في شبه الجزيرة

الكورية، مهما كانت الظروف، مضيفاً: أن «كوريا الديمقراطية ليست كمنطقة شرق المتوسط».



- دعا وزير الخارجية التركي، مولود أوغلو - خلال لقاء أجراه مع

المشاركين في مؤتمر الجمعية العالمية للصحافة الروسية- الدول الأوروبية، إلى الاعتراف بروسيا كدولة قوية، من أجل تحسين العلاقات معها.



- بمناسبة الأول من أيار عيد العمال العالمي، دعا الحزب الشيوعي اللبناني، في بيان له، للمشاركة الكثيفة في التظاهرة العمالية والشعبية، التي ستطلق يوم الاثنين في العاصمة اللبنانية بيروت.



- أطلقت الصين رسمياً الأرباء الماضي أول حاملة طائرات ثانية تابعة لها، ومصنعة محلياً بشكل كامل، وذلك في احتفال لمناسبة نقل الحاملة إلى المياه، حسبما ذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة.



- أعلن الأسير اللبناني، جورج إبراهيم عبد الله، إضراباً عن الطعام لمدة ثلاثة أيام في السجون الفرنسية، تضامناً مع الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام في سجون العدو الصهيوني.

«الوسط» المتشدد بوصفه يميناً فعلياً



خرجت النتائج النهائية للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية الفرنسية لتكشف عن مشهد جديد يضع فرنسا وقواها السياسية على مفترق طرق، ولتثبت من جديد جملة من الحقائق التي لم يعد من الممكن توريثها أو الالتفاف عليها.

■ احمد الرز

لم نتحدث بعد عن الأصوات التي تشاطر الرأي ذاته، لكنها ذهبت للمرشحين الآخرين، تحت ضغط التأثير الإعلامي والحملات الانتخابية وما رافقها.

ثنائي الجولة الثانية: من مرشح الفاشية؟

ما إن ظهرت النتائج الأولية، حتى احتدم الجدل في الأوساط الفرنسية، وبدفع من قوى الإعلام، ومن المرشحين الخاسرين الذين أعلنوا دعمهم لماكرون فوراً، يجري الترويج إلى أن لوبان هي المرشحة الفاشية، استناداً إلى نزعتها القومية، وتطرفها في مسائل الهجرة.

وإن كنا لسنا في وارد المفاضلة بين السعي والأسوأ، إلا أن ما ينبغي الوقوف عنده، مرة أخرى، هو: إن الفاشية ليست «شتمية» ترمى جزافاً على كل من يحمل طروحات استبدادية ذات طابع ديني أو قومي، بل إن الأساس هنا في تحديد طبيعة الفاشية الجديدة، هو اقتصادي اجتماعي مرتبط بمصالح قوى رأس المال المالي العالمي الإجرامي. وعندئذ يغدو واضحاً من المرشحين أقرب إلى مصالح هذه القوى بالنظر إلى برامجهم «أنظر: انتخابات 2017: فرنسا تبحث عن ذاتها- قاسيون- العدد 807».

ساهم ماكرون في بعض من أسوأ «الإصلاحات» النيوليبرالية خلال السنوات الخمس الماضية، تلك السياسات، التي حاولت ولا تزال انتزاع المكتسبات الاجتماعية المحققة بنضالات الشعب الفرنسي، ولأن استمرار السياسات ذاتها، وتصعيدها ربما، يتطلب تقديم «بدائل»، جهد ماكرون في تصوير نفسه على أنه «من خارج المنظومة» و«لا يسار ولا يمين»، بل «متشدد في وسطيته يسعى لإرضاء الجميع» وفق منهج نيوليبرالي واضح المعالم. وهنا، يبدو ماكرون في أحسن الأحوال حلاً مؤقتاً للرأسمالية، والمركزية الأوروبية وممثليها السياسيين، إذ أنها الطريقة المثلى لكسب الوقت، وهو الشيء الوحيد الذي بيد النيوليبرالية أن تفعله

حل «مرشح حزب المال»، إيمانويل ماكرون، في المرتبة الأولى من نتائج الجولة الأولى «24,1%»، فيما حظيت مرشحة «الجبهة الوطنية»، مارين لوبان، بالمرتبة الثانية «21,3%»، ليتأهل كلاهما للجولة الثانية في السابع من أيار. وبينما نال مرشح حزب «الجمهوريين»، فرانسوا فيون «20,1%» من نسبة التصويت، استطاع المرشح اليساري عن حركة «فرنسا الأبية»، جان لوك ميلانشون، أن يحصل «19,58%» من الأصوات، ليليه بعيداً جداً، مرشح «الحزب الاشتراكي»، بونوا أمون، بنسبة «6,3%».

قراءة في نتائج الانتخابات

ثبتت نتائج الانتخابات حقيقة الانهيار، الذي أصاب الأحزاب التقليدية، إذ أنه فقط 26% من الأصوات ذهبت إلى تلك الأحزاب التقليدية (في حال جمعنا نسبة أمون مع فيون)، وهو ما يدل على ارتفاع حالة السخط الاجتماعي والاحتقان المتراكم ضد السياسات الرسمية الفرنسية السائدة لدى الأحزاب المتعاقبة على الحكم، في المقابل، وحسب دراسة استقصائية أجراها معهد «إيفوب»، فإن ثلاثة أرباع من يعتبرون أنفسهم غير متحيزين، ذهبت أصواتهم بالتساوي بين الثلاثي «ماكرون، لوبان، ميلانشون».

أما الطامة الكبرى بالنسبة لقوى المال، فتكمن بالواقع الجديد، الذي ترفض الاعتراف به: لو جمعت الأصوات التي ذهبت إلى لوبان وميلانشون فقط، فستكون أمام ما يقارب الـ 15 مليون ناخب من أصل 36 مليوناً، يؤيدون لا «التفاوض» على الخروج من حلف شمال الأطلسي، بل الخروج الفوري منه! وكذلك الذهاب نحو الخروج من الاتحاد الأوروبي، ورفض الهيمنة الأمريكية والعلاقات الجيدة مع روسيا، والحل السياسي في سورية. وهذا

في ظل ارتفاع مستوى الاحتقان الشعبي العالمي ضدها.

صفحة جديدة لليسار الفرنسي

لم يصل مرشح حركة «فرنسا الأبية»، جان لوك ميلانشون، إلى الرئاسة. إلا أن ذلك لا يعني، بحال من الأحوال، أن شيئاً لم يتحقق في الجو والمناخ العام الذي أحاط بالحملة الانتخابية للحركة التي أخذ نجمها وشعبيتها يتصاعدان في الداخل الفرنسي. وحتى النتيجة التي حققتها الحركة في الجولة الأولى من الانتخابات، تشي بأن صفحة جديدة لليسار الفرنسي تفتح من جديد.

رغم الحرب الإعلامية التي مورست على الحركة، بدءاً من «استطلاعات الرأي» وتحكمها بالمزاج العام، مروراً ب«البراهب» التقارير الاقتصادية التي تحدثت عن «قلق المستثمرين من وصول ميلانشون إلى الرئاسة»، وليس انتهاءً عند تركيز الإعلام على وصف ميلانشون بـ «تشايفز فرنسا... صاحب المشروع المجنون»، واستثمار فترة الصمت الانتخابي للتركيز بكثافة على «حالة الفوضى التي تعيشها فنزويلا»، رغم ذلك كله، استطاع ميلانشون تحقيق قفزة نوعية عما حققه في انتخابات عام 2012، وتصدرت حركة «فرنسا الأبية» توجهات الناخبين من الشباب، الذين تراوحت أعمارهم بين (18-20 عاماً)، ذلك عدا عن اكتساحها «الحزب الاشتراكي»، مع ما يحمله ذلك من استعادة لصوت اليسار الحقيقي في وجه «الاشتراكية» المصنعة أوروبياً.

وما يدعو للتفاؤل اليوم، هو حالة الفرز الجارية في صفوف اليسار والنقابات، على أساس النقاش القائم حول توجهات التصويت في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، وما يحمله ذلك من مقاومة لل طرح السائد حول «ضرورة» التصويت لماكرون «مرشح المال» في وجه لوبان، وكذلك التحضير للاستحقاقات السياسية القادمة، التي لا تقف عند حد الانتخابات التشريعية المزعم إجراؤها في حزيران المقبل.

أصل العلة ليس بالروبوتات:



كنت أسخر منذ بضعة أسابيع من السكرتير الصحفي للبيت الأبيض، شون سبايسر، بسبب كلامه الفصامي: «أظن بأن هناك خلطاً بين الرقم الكلي للأشخاص العاملين، وبين تعليقات الرئيس القديمة التي عكست بأن اهتمامه الكلي ينصب على معرفة عدد الأشخاص الحقيقي الذين يعملون في هذه البلاد. وأن القاسم المشترك، بمعنى النسبة المئوية لعدد الناس الإجمالي، ليس انعكاساً دقيقاً لعدد الناس العاملين في هذه البلاد».

■ بقلم: دوج هينود
إعداد وتحرير: هاجر تمام

يعلم الله كم من السخرية يستحق على كلامه. لكنه بدا وكأنه مرتبط بخصوص نقطة جدية: تخبرنا معدلات البطالة قصةً مجتزأة فقط عن سوق العمل. فإن كانت المعدلات منخفضة لأن الكثير من الناس قد تخلوا عن البحث عن عمل لكون اليأس قد أصابهم، فهم على ذلك لا يعدون عاطلين عن العمل، وعليه، فإن معدلات البطالة ستخبرنا بقصة مضللة.

البطالة والفروق بين الجنسين

إذا، هل لدى سبايسر، بتوجيه من الرئيس ترامب، وجهة نظر حقيقية هنا، وذلك رغم عدم قدرته على التعبير عنها؟ نعم هذا صحيح. فرغم أعوام الانتعاش من عمق الكساد الكبير، فإن ما يسمى بمعدل العمالة المقرون بعدد السكان «إيبوب»، وهو جزء السكان غير المؤسستين الذين يزيد عمرهم عن ستة عشر عاماً ويعملون بأجر، يبقى أقل من ذرا الدورية المسابقة «غير المؤسستين: تعني الذين ليسوا في السجن أو في مشفى للأمراض العقلية أو في بيوت الرعاية. ونظراً للعدد الهائل من الأشخاص الموجودين في سجون الولايات المتحدة فهي ليست نسبة صغيرة، ولكن مناقشة الأمر ستتم في مكان آخر».

لو أن جزء السكان العاملين اليوم هو ذاته في كانون أول 2007، عندما كان الكساد الكبير يبدأ تأثيره، لحصل 4,3 مليون شخص زيادة على عمل. ولو كانت النسبة هي ذاتها في أعلى مستوى لها في نيسان من عام 2000، لعمل 7,3 مليون شخص زيادة مقابل أجر. وكلاهما رقمان كبيران، حتى في بلد يبلغ عدد العاملين فيه 153 مليون.

فيما يلي بعض الجداول البيانية لتوضيح هذه النقطة. أولاً: المعدل الموسع للتوظيف المقرون بعدد السكان «إيبوب» منذ بداية الأرقام الحديثة الشهرية عام 1948، والتي تم حسابها من خلال استطلاع ضخم جداً على

المنازل «الشكل رقم 1». يُبرز هذا الجدول الكثير من الأشياء. أولاً: تبدو جميع الخطوط مستوية إلى حد ما، سواء بالنسبة للرجال أو للنساء. يبدأ عند 56,6% في عام 1948، ويصل عند 60,1% في آذار 2017، حيث يهبط من الذروة 64,7% في نيسان 2000. لكن المسارات الجنسانية تتخذ مسارات مختلفة كلياً. ينخفض معدل الرجال بشكل ثابت، ويشهد هبوطه خلال الكساد الكبير، حيث يهبط في أغلب العقود السبعة الماضية، من 83,8% في كانون الثاني 1948، إلى 66% في آذار 2017. وقد كان 72,1% من الرجال البالغين يعملون في وقت الذروة في عام 2000.

وعلى النقيض من ذلك، فقد ارتفع خط النساء بشكل مطرد أكثر من نزول خط الرجال، فمن 30,9% إلى الذروة عند 58% عام 2000، وهو ضعف الرقم تقريباً. بدأ ينخفض منذ ذلك الحين ليصل إلى 54,7% الشهر الماضي. ومن أجل العودة إلى الذروة عام 2000، يجب على الرجال أن يجدوا 4,9 مليون، وعلى النساء أن يجدوا 2,8 مليون فرصة عمل. رغم أن النساء يعانين من التمييز بشكل شديد في سوق العمل، ورغم أن عدد الرجال العاملين هو أكثر من النساء، فإن الكساد الكبير كان أقسى على الرجال «رغم أن الانتعاش من تلك الانخفاضات كان أكثر «لطفاً» ناحيتهم».

حجة «شيخوخة السكان» تسقط

لماذا فشل الاقتصاد الأمريكي في توليد فرص عمل كافية للعودة إلى مستويات التوظيف ما قبل 2007؟ «سأحصر وجهة النظر الجنسانية في الوقت الحاضر، مع القول بأن التغييرات الهيكلية على المدى الطويل قد أثرت على الصناعات ذات العنصر الذكوري الأكبر مثل الصناعات التحويلية، بينما قامت بتعزيز الأعمال ذات الحضور الأنثوي الأكبر، مثل البيع بالتجزئة أو الرعاية الصحية». فالأمر ليس أن الروبوتات تسرق وظائفنا، بل أن نمو الإنتاجية يقارب الصفر. وهذا يناقض بشدة السنوات التي سبقت ذروة التوظيف

في عام 2000، عندما كانت الإنتاجية قوية جداً، ومثلها كان نمو التوظيف.

أحد التفسيرات التي كان يفضلها «الديمقراطيون» خلال إدارة أوباما هي «شيخوخة السكان»، حيث إن نسبة التوظيف في الفئات العمرية الكبيرة هي أقل منها في الفئات العمرية المنخفضة. لكنه تفسير جزئي وحسب. لقد كان النمو بطيئاً جداً في هذا التضخم، وهو الأبطأ على الإطلاق منذ الحرب العالمية الثانية. ولغربة الأمر، فإن نمو التوظيف كان أكثر ثباتاً في الحقيقة مما قد يشير إليه نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالاعتماد على علاقتهما التبادلية التاريخية الوثيقة. لو أن الروبوتات هي الملامة، لكان العكس هو الصحيح.

دعونا نلقي نظرة عن كثب إلى قضية الشيخوخة «الشكل رقم 2». ها هي بعض الرسوم البيانية التي تظهر معدلات التوظيف بحسب الفئة العمرية. أولاً: هناك ما يدعى بالعمال ذوي السن الرئيسية، وهم من تتراوح أعمارهم بين 25 و 54 عاماً. الهبوط في توظيف الذكور على المدى الطويل هو أكثر نعومة، والصعود لدى الإناث أكثر ثباتاً. لكن القصة لا تختلف اختلافاً عميقاً عن الرسم البياني العام المشار إليه في الأعلى.

ولننظر تالياً إلى الرسم البياني عن العمال الأصغر سناً «الشكل رقم 3».

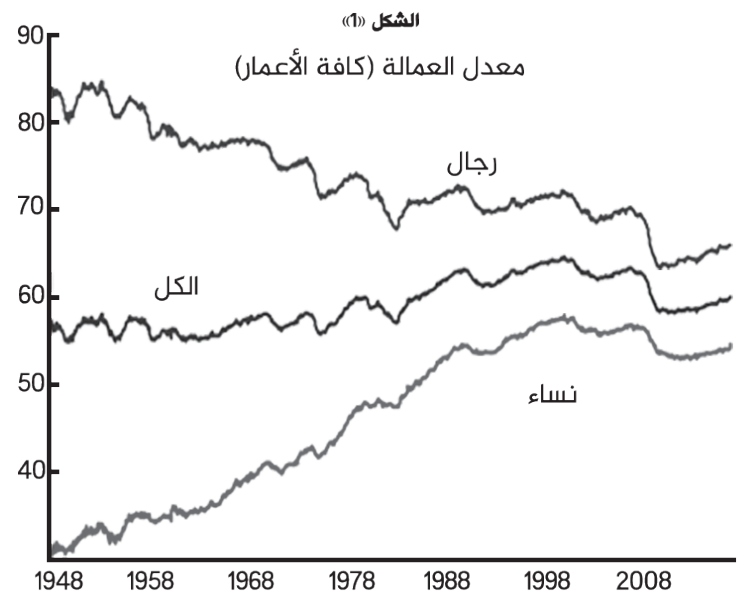
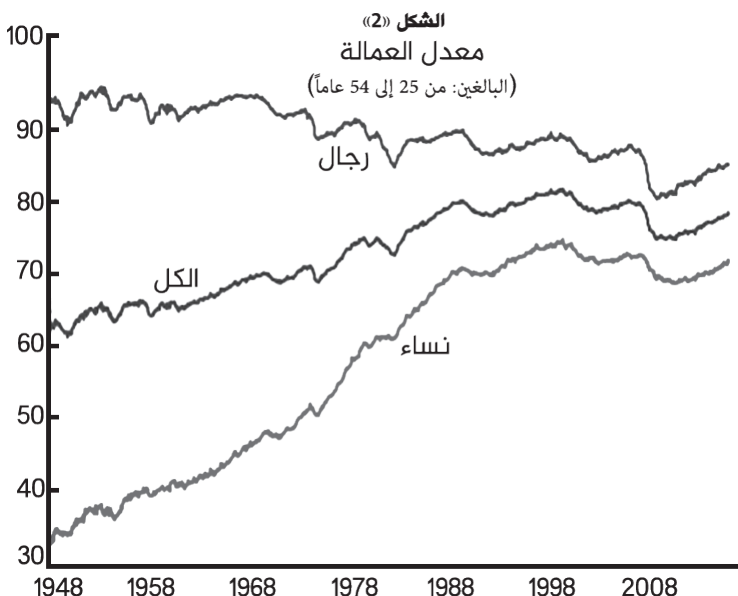
تقلّ العمالة بشكل حادّ عما كانت عليه في عام 2000، رغم تعافيتها بعض الأحيان من العمق

في 2009 و 2010. لا يزال هذا الميلاز أكثر اعتدالاً بالنسبة للمجموعة التي تضم الأعمار بين العشرين والرابعة والعشرين، ولا تزال ناعمة بخصوص فئة الخامسة والعشرين عاماً إلى الرابعة والثلاثين.

أحد أسباب الضعف لدى الأصغر سناً هو ذهاب عدد أكبر ممّن في أواخر مراهقتهم وبداية العشرينيات إلى الجامعة. هذا سيقود بشكل افتراضي إلى تحسين فرصهم الوظيفية في المستقبل، وهو ما يناقض بعض الأشياء المبتذلة التي تقال في الأنحاء الآن. لكن حتى هؤلاء الذين يبلغون ما بين الخامسة والعشرين والرابعة والثلاثين، والذين وجدوا لهم مكاناً في سوق العمل بدلاً من البقاء خارجه، يعملون في مستويات أدنى من تلك التي كانوا يعملون بها في أعوام 2000 أو 2007. هذا قد يكون الحق الضرر بمسيرتهم المهنية التي أثر فيها الكساد الكبير، لكننا لا نعلم بعد على وجه التأكيد.

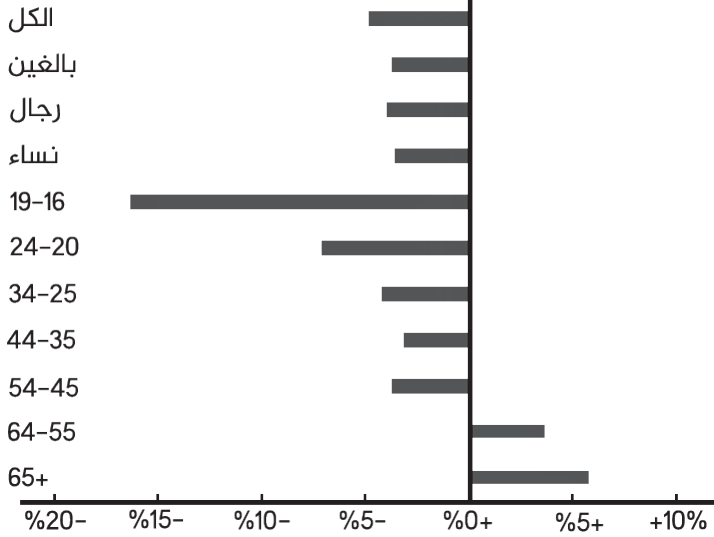
ولننظر الآن إلى العمال الأكبر سناً «الشكل رقم 4».

لم يرجع هؤلاء، الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والثلاثين والرابعة والأربعين، إلى الذروة في عامي 2000 و 2007. لكن أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والخمسين والرابعة والستين والأكبر منهم قد تخطوا هذه الذروة «رغم أنه من الواضح بأن جزءاً أصغر بكثير من السكان الذين تجاوزوا الخامسة والستين يعملون كالبقية». ولا يمكن



«الاقتصاد الأمريكي اقتصاد بطالة»

الشكل (5)

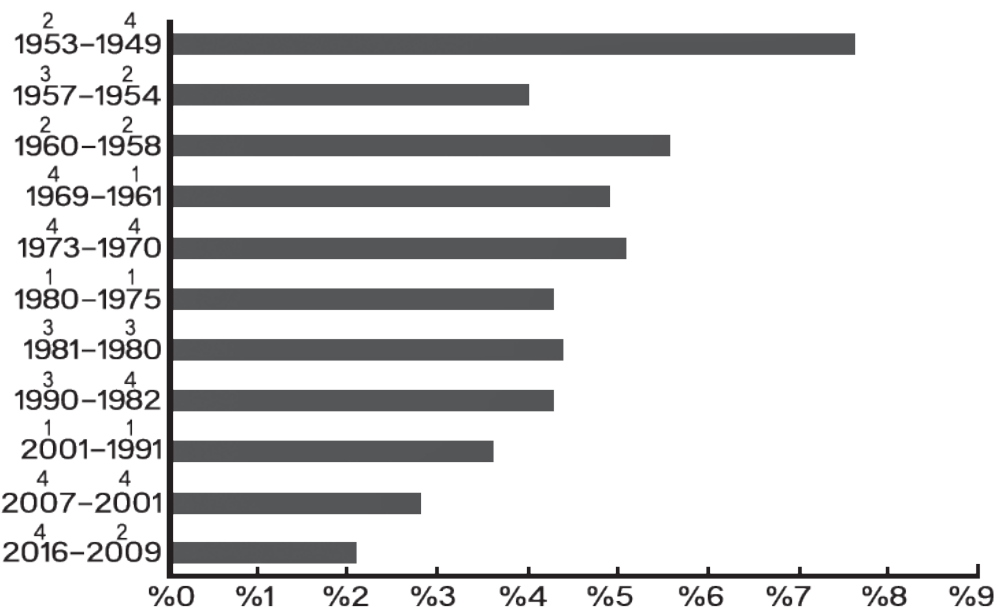
تغيرات معدل العمالة
نيسان 2000 / آذار 2017

سياسياً. بعبارة أخرى: لقد نفذت عربة النموذج النيوليبرالي من الوقود...! كما أن هناك تفسيراً آخر يقول: بأنه برغم الأرباح الوفيرة، تقوم الشركات بتوزيع جزء كبير من النقود على مدراءها التنفيذيين وحاملي الأسهم بدلاً من استثمارها في التجهيزات الإنتاجية وتوظيف العمال. قامت الشركات غير المالية بين عامي 1952 و 1982 بتوزيع 17% من التدفقات النقدية الداخلية «الأرباح مضافة إلى علاوات الاستهلاك» على حاملي أسهمها. ارتفع هذا الرقم إلى قرابة 30% في الثمانينيات والتسعينيات، وإلى 48% منذ عام 2000. «كان المعدل الوسطي عام 2016 غير قابل للتصديق عند 64%».

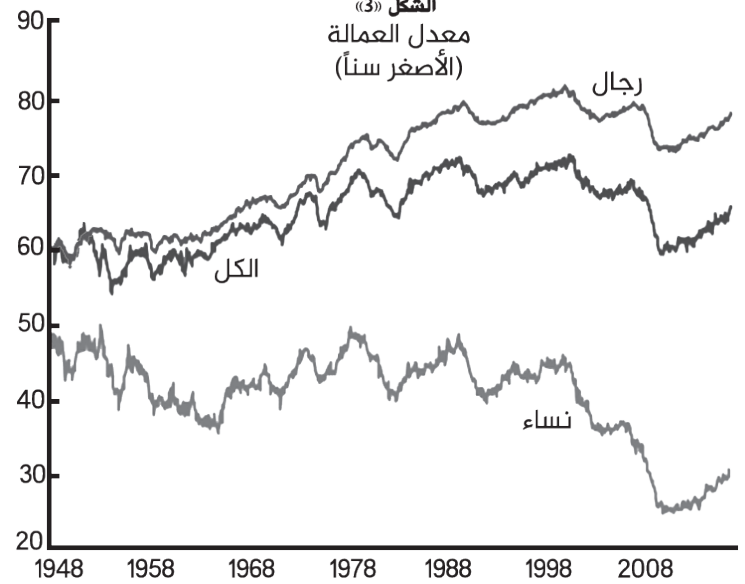
هذه واحدة من نتائج ثورة حاملي الأسهم التي بدأت في الثمانينيات: فالكثيرون المطلعون لوجود الشركات هو رفع أثمان الأسهم لجعل حامليها أكثر ثراء، وهم الذين لا يسهمون بأي شيء مقابل ما يأخذون بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.

الاقتصادات الرأسمالية. في حالة الولايات المتحدة، فإن المشكلة على المدى الطويل هي أن ضغط الأجور ومعايير الحياة الذي بدأ في مطلع الثمانينيات قد نجح في رفع أرباح الشركات «وجعل من الأثرياء أكثر ثراء»، لكنه نجح بذلك على حساب تقويض أساسات اقتصاد يعتمد على مستويات عالية من الاستهلاك الجماهيري. لقد تم «حل» هذا التناقض لبعض الوقت عن طريق غزارة مستويات الاقتراض، والذي عوض عن الركود في الأجور والمداخيل. لكن الأزمة المالية عام 2007 و 2008 أدت إلى عكس هذا الاقتراض الشرس وإلى بدء الأسر بتقليل ديونها، وهذا أدى إلى حجب الطلب الاستهلاكي رغم كونه أمراً منطقياً على مستوى أسرة. يمكن حل هذه المشكلة عن طريق سياسات الإنفاق الرامية إلى تحويل الدخل إلى الأسفل من خلال أجور أعلى وإنفاق أكثر على البرامج الاجتماعية والبنية التحتية، لكن تبدو هذه الطرائق مستحيلة.

الشكل (6) متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي لكل فترة ازدهار



تشير التصنيفات على المحور الرأسي إلى تواريخ بدء وانتهاء فترات الانتعاش في الدورات الاقتصادية كما حددها المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية. الأولى هي من الربع الرابع لعام 1949، حتى الربع الثاني من عام 1953، وهلم جرا.

الشكل (3)
معدل العمالة
(الأصغر سنًا)

المجموعات، فاستخدام حدود سن أضيق كان ليوصلنا إلى نتائج أدق. لكن هذا لن يغيّر النتيجة الواضحة: تفسر «شيخوخة السكان» قرابة نصف النقص في معدلات التوظيف المقرونة بعدد السكان.

تباطؤ النمو: حتى في فترات الانتعاش..!

ما هو الشيء الآخر المسؤول عن سلوك معدلات التوظيف البطيء إذا؟ إنَّ المذهب الرئيسي هو البطء في نمو الناتج المحلي الإجمالي، والذي يسجل أقل من نصف متوسط توسيع دورة الأعمال في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية «2.1% مقابل 4.4%». لقد تراجعت معدلات النمو مع كل تحسن متعاقب منذ 1991، لكنها الأضعف هذه المرة من حيث الإيراد الهامشي الواسع الفعلي «الشكل رقم 6».

لماذا كان النمو بطيئاً؟ هذا يشكل موضوعاً بحثاً ذاته، لكن هناك أسباباً عدة: أحد الأسباب، وهو الشائع بين اقتصاديين الاتجاه السائد، هو أن فترات الركود العميقة جداً، كالذي حدث في 2008/9، تترك بشكل تاريخي ندوباً عميقة يكون التعافي منها بطيئاً وصعباً. وهناك طريقة أخرى أقل تقليدية في تفسير هذه «الندوب»، وهي أن الركود العميق بحث ذاته هو إشارة جديّة على مشاكل بنيوية تتخطى الصعود والنزول الطبيعي في

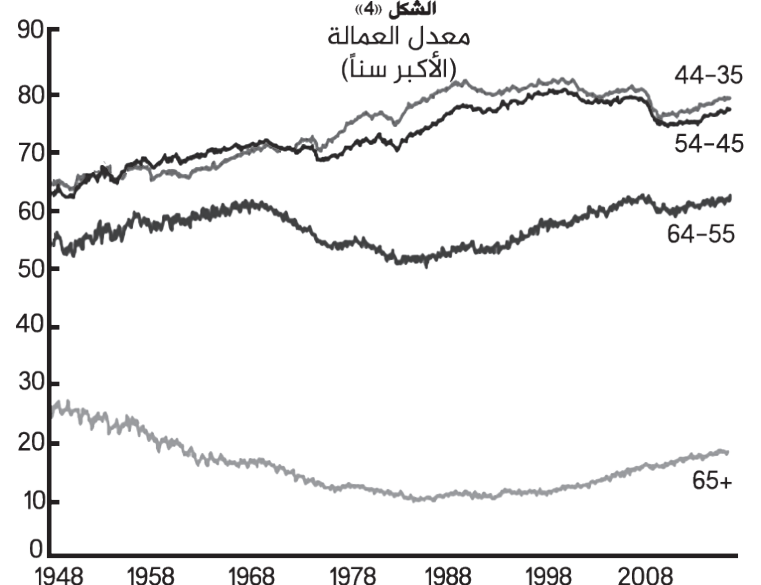
للرء سوى أن يستخلص بأنَّ ضعف نظام التقاعد مسؤول عن ذلك بشكل جزئي: فكبار السن لم يعد باستطاعتهم أن يتحملوا نفقة التقاعد كما كانوا يفعلون من قبل.

حسابات إيبوب

وفيما يلي رسم بياني موجز للتغير في معدلات التوظيف منذ عام 2000 «الشكل رقم 5».

تبتعد فرضية «شيخوخة السكان» عن المنطق وفقاً لهذه الأدلة، حيث أن معدلات التوظيف للفئات العمرية الخمس الأصغر تهبط، بينما ترتفع الفئات الأكبر سنًا. يمكننا اتباع مقاربة منهجية أخرى بالقيام بمحاكاة إحصائية لما سيكون عليه معدل التوظيف «إيبوب» حين تكون البنية العمرية مثلما كانت عليه في بداية الألفية. وهاكم ما فعلته هنا: لقد أتممت المحاكاة بأخذ معدل التوظيف عن كل فئة، ثم إيجاد المتوسط المرجح باستخدام أجزاء السكان في عام 2001. «لقد استخدمت عام 2001 لأنه الوقت الذي حصلت فيه ذروة دورة الأعمال، حتى لو أن معدل التوظيف «إيبوب» قد وصل إلى ذروته قبل عام من الاقتصاد الواسع. إن الفرق بين أجزاء عامي 2000 و 2001 هو فرق ضئيل».

هذه الحسابات هي حسابات أولية. لقد استخدمت فقط حدود السن الواسعة من أجل

الشكل (4)
معدل العمالة
(الأكبر سنًا)

سياسات «دمج الأقليات»... المهاجرون ضمناً



■ مهند دليقان

تحولت مشكلة المهاجرين إلى بلدان «العالم الأول»، «من وجهة نظر الإعلام الغربي على الأقل، بالإضافة إلى الأحزاب اليمينية بطبيعة الحال»، خلال العقدين الماضيين، وحتى قبل اللجوء السوري، إلى المشكلة رقم 1 في الخطاب السياسي الغربي. حتى أن الإجابة عن سؤال الهجرة باتت بنداً أساسياً، لا يمكن القفز فوقه في البرنامج الانتخابي، ليس للمناصب الرئاسية والبرلمانية فحسب، بل وحتى لأصغر المناصب البلدية شأناً...

وقد أصبح من الواضح أن هنالك ما يشبه اتجاهًا جارفاً في الغرب، نحو إرجاع كل ما يجري من تغيرات عاصفة إلى صعود موجة قومية جديدة، يحفزها عاملان متداخلان «المهاجرون، والإسلاميون منهم خاصة». وإذا كان الخطاب اليميني العنصري تجاه المهاجرين واضحاً ووقحاً، فإن طروحات ما يسمى بـ«اليسار»، وخاصة «اليسار الأكاديمي»، ليست بأحسن حالاً! بل إن منطق تعامل هذا الأخير مع المسألة «وإن تغلفه كل من الشعارات الإنسانية العامة واللغة العلمية التخصصية»، لأشد خطورةً وفنكاً من شعارات اليمين السافرة... وهو ما سنسعى لمقارنته في هذه المادة.

دراسات الهجرة:

أطلقت جامعة أكسفورد عام 2013 المجلة البحثية المحكّمة، دراسات الهجرة migration studies، لتضاف إلى مجموعة مجلات بحثية في المجال نفسه، جرى إطلاقها خلال العقدين الماضيين.

وقد صدرت هذه المجالات كإحدى نتاجات نشوء أقسام جديدة، ضمن أهم الجامعات الأوروبية والأميركية خلال العقدين الماضيين مختصة بدراسات الهجرة، والتي تعتبر ثمرة تلاقح مجموعة من المجالات البحثية على رأسها: «الدراسات الثقافية-cultural studies» و«دراسات ما بعد الاستعمار-postcolonial studies».

أي أن مجالاً بحثياً واسعاً قد جرى افتتاحه وتخصيص الأموال الطائلة له، «على شرف المهاجرين» وبغرض «دمجهم». وليس اكتشافاً مهماً، القول: إن صعود «مشكلة المهاجرين» إلى السطح خلال العقدين الماضيين نتاج ودلالة على مجموعة مسائل أهمها:

تعبير عن أزمة اقتصادية عميقة تمر بها المراكز الغربية بأسرها، ينحدر بموجبها مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان، ولكن تظهر آثار ذلك الانحدار بشكل سريع وكارثي بين الفئات الأكثر تهمة، والتي يشكل المهاجرون نسبة عالية منها، ما يحولهم إلى «خطر اجتماعي» وإلى «مشكلة رقم 1» بالنسبة للأنظمة.

إن طريقة توزيع الدخل في الغرب، التي تظلم المهاجرين «حتى أولئك الذين من الجيل الثالث والرابع» أكثر من ظلمها لـ«السكان الأصليين»، تعبّر هي الأخرى عن أن الرأسمالية عجزت عن تقديم حل حقيقي لـ«المسألة القومية» بمعناها الثقافي والسياسي الواسع الذي يتجاوز مشكلات الانتماء القومي، إلى مختلف مشكلات الانتماء الثقافي والإثني.

إن الأزمة نفسها، إذ تعزز نهج المراكز الغربية الداخلي والخارجي، مشددة علاقة النهب الاقتصادي بين المركز والمحيط، وخالقة مزيداً من الفقر والأزمات في المركز

والمحيط على السواء، فإنها تدفع بدورها إلى مزيد من الهجرة، وضمناً للجوء «وهو التعبير المستخدم لتوصيف الهجرة القسرية في ظروف الحرب والكوارث». وبذلك فإن المشكلة تزداد تعقيداً، مؤدية إلى نشوء حلقة مفرغة، تزداد كارثية مع كل دورة جديدة ضمنها.

إن التعدادات السابقة، على أهميتها ووضوحها وغيابها عن الإعلام الغربي، ليست أخطر ما في المسألة! إن الخطير حقاً هو تصنيع أسباب وهمية، أو تقديم أسباب ثانوية محل الأساسية، لتشويه الوعي ليس لدى المهاجرين فحسب، بل ولدى مجمل الطبقات المظلومة غرباً وشرقاً، بغرض دفعها إلى أشكال من «النضال الوهمي» الذي يصب في نهاية المطاف بالضد تماماً من مصالحها العميقة... ذلك بالضبط، هو شكل الوعي الذي تصنعه سياسة «دمج الأقليات» التي تنتجها دراسات الهجرة بالتضافر مع دراسات البوست كولونيال والدراسات الثقافية...

من هي الأقليات؟

إذا كانت كلمة «أقلية» قد استخدمت طويلاً للتعبير عن الأقلية الدينية أو الطائفية أو المذهبية «بمقابل الأكثرية الدينية/الطائفية/المذهبية»، في أوروبا وفي منطقتنا على السواء، فإن تطويرين كبيرين قد أدخلوا على هذه الكلمة، معانٍ وأبعاداً أوسع وأعمق، التطور الأول: هو ظهور الدولة التمثيلية مع الثورة الفرنسية وما تلاها، حيث أُرسي حق الاقتراع العام الذي ينتج أكثرية انتخابية بمقابل أقلية أو أقليات. والتطور الثاني هو الذي حدث خلال القرن الماضي وبشكل خاص منذ ما بعد «ثورة الطلاب» في فرنسا 1968. منذ ذلك الحين بدأ التنظير لتحركات سياسية واحتجاجية من خارج «النطاق الاقتصادي الكلاسيكي»، أي من خارج السياق الطبقي، تحركات يكون الأساس فيها مظلومية أو تطوعات فئة ما من فئات المجتمع لها استقلالها النسبي عن فئاته الأخرى، كأن نقول: تحركات «السود، المهاجرين، النساء

والنسوية، المثليون، مناهضو العولمة، أنصار حق الإجهاض، أنصار البيئة، أنصار الحيوان... والخ».

تضافر التنوع الكبير لهذه الحركات و«الانتماءات»، التنوع الذي لم يكف عن التوالد والانقسام صوب تنوعات أكثر عدداً وأصغر حجماً، مع نشاط الجمعيات غير الحكومية NGOs التي بدأت بالتخصص وفقاً لهذا «التنوع»، وفي أحيان أخرى كانت هذه الجمعيات وراء خلق المزيد منه... ومع اتساع التنظير لفكرة «تعدد هويات الفرد» تأسيساً على «الدراسات الثقافية».

ما سبق كله جرى صبه في نهاية المطاف في «دراسات الهجرة»، التي خرجت من هذا المزيج «المتجانس في عمقه» بنتائج يمكن تكثيفها بنقطتين أساسيتين:

المهاجرون هم «أقلية» ضمن المجتمعات التي هاجروا إليها.

هذه «الأقلية» لها هويتها/ هوياتها الثقافية الخاصة التي تشكل العائق الأساسي أمام «الاندماج» مع المجتمعات التي هاجرت إليها. ولكن دعونا نقوم بتجربة صغيرة، فلنبدل كلمة «المهاجرين» في التعداد الأول بكلمة «السود»، ثم بكلمة «الملونين» ثم «المثليين»... وإلخ. سنجد أن التعداديين سيحافظان على معنييهما.

بكلام آخر، فإن التعامل مع هذه «الفئات» ينطلق أساساً من عملية تزييرها، و«أقللتها minoritization»: أي تأطيرها ضمن حدود انتماء معينة تحولها إلى «أقليات». ومرة أخرى، واستناداً إلى «المبدأ الديمقراطي» القائل بالأكثرية والأقلية العديدة الانتخابية، فإن حساباً بسيطاً لمجموع هذه «الأقليات» سيظهر أنها تشكل معاً الأكثرية العديدة الحقيقية، ولكن ليست الانتخابية!

الاندماج

عند هذا الحد يمكن الوصول إلى المقصود بسياسة «الدمج»:

أولاً: كلمة الاندماج تستخدم بشكل مقصود بديلاً عن الانتماء، وتعني أن أولئك المطلوب

اندماجهم عليهم أن يتغيروا هم، بما يسمح باندماجهم مع مجتمعات ترفض أن تغير شيئاً مما هي عليه.

ثانياً: ما ورد في «أولاً» لا يستقيم إلا ضمن الفكرة التالية: ليس المقصود بـ«مجتمعات ترفض أن تغير شيئاً مما هي عليه»، أي أنها ترفض تغيير ثقافتها، فذلك شعار خادع ليس إلا -وحتى لو صدق فهو شعار عنصري كما سنبين في مكان لاحق-. المقصود هو أن المجتمعات الأوروبية باتت مختزلة في «الأكثرية الانتخابية» وهذه الأخيرة ليست سوى رمز المقصود به: «السلطة السياسية» التي تعبر بدورها عن «السلطة الاقتصادية». بكلام آخر، فإن عملية «الدمج» المفروضة على المهاجرين وعلى المجتمع كله تقريباً، «المجتمع المذرور والمفتت إلى عدد لا نهائي من الهويات والنزعات والانتماءات و«الأقليات»»، هي الشيفرة التي تختفي تحتها سلطة الأقلية الاقتصادية الحاكمة المتطوية وراء «الأكثرية الانتخابية».

«اليسار الجديد- يسار الأقليات»

ضمن التحركات الموبوءة لما يسمى «الاشتراكية الدولية» و«الشيوعية الأوروبية» و«اليسار الجديد»، والتي ترى في اتجاهات «البوست كولونيال، والدراسات الثقافية، ودراسات الهجرة» اتجاهات يسارية، هناك ميل عام لـ«رص صفوف الأقليات» كوسيلة لتحقيق أهدافها ورفع المظالم عنها...

إن هذا المنطق السخيف المبني على فكرة «اللوبيات، مجموعات الضغط»، وعدا عن كونه منطقاً إصلاحياً وبعيداً كل البعد عن المنطق الثوري، فإنه في وقتنا الراهن لم يعد إصلاحياً حتى، بل بات رجعيّاً على طول الخط؛ ذلك أن الاعتراف بهذه «الهويات- التصنيفات- الانتماءات» كنصّة للنضال الاجتماعي، يعني أولاً: تكريسها، أي تكريس عملية تزيير المجتمع وثقافته. ويعني ثانياً: إزاحة منصة النضال الأساسية والمركزية، أي المنصة الطبقيّة للنضال إلى الخلف، أو في أحسن الأحوال إلى واحدة من المنصات مثلاً مثل منصة نضال المطالبين بحق الإجهاض مثلاً!



«الحد الأدنى» للأجر.. هل يشتري «حياة» أخرى؟ ما بين الاصلاحية والتغيير الجذري

■ محمد المعوش

«الأجرة ليست إذن سوى الاسم الخاص الذي يُطلق على ثمن قوة العمل المسمى عادةً ثمن العمل، ليست إذن سوى الاسم الخاص الذي يطلق على ثمن هذه البضاعة الخاصة التي لا يوجد منها إلا في لحم الإنسان ودمه». «ماركس- العمل المأجور ورأس المال»

هي تمكن العامل من تأمين وسائل العيش الضرورية له، أي ثمن تجديد إنتاج قوة العمل لديه، التي يبيعها للشاري- «رب العمل»، فعمله هذا كظاهرة لقوة لعمله، حسب ماركس، هو «حياته بالذات، نشاطه الحيوي» «المصدر نفسه».

هذه «الحياة بالذات» كمسألة تاريخية متغيرة. العديد من العوامل الاقتصادية تتداخل في تحديد الأجر في صعوده أو هبوطه، ولكن هدف المقال ليس الأجر بذاته، بل فكرة علاقته بتجديد حياة العامل.

هذه «الحياة بالذات» تتحدد بظروف اجتماعية متحولة بتحول شروط الصراع الاجتماعي السياسي. فظروف الاستغلال في مرحلة تثبيت الرأسمالية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تختلف عن ظروف الاستغلال بعد مرحلة الصراع ضد الرأسمالية في القرن العشرين، والتنازلات النسبية التي قامت بها البورجوازية. والتي انتجت تحسناً نسبياً في حياة القوى الشعبية والعامة، وتثبيت ثقافة الليبرالية وما أنتجه ذلك من حاجات اجتماعية جديدة، ف«حاجتنا ومسرّاتنا إنما تنبع من المجتمع» وهي لذلك «تتسم بطابع اجتماعي ولذا فإنها نسبية» «المصدر نفسه».

الحاجات المتمحورة حول ثقافة الفرد «الليبرالية» بشكل أساس، وتقدم الجانب

المعنوي لديه، محوراً تحقق الذات وتثبيت قيمتها، و«سعي الذات للاعتراف بها» حسب هيجل. وذلك حسب ماركس وأنجلز الجانب الروحي من حياة الجماهير التي تعجز الرأسمالية عن إشباعه، بظل الاغتراب، في ظروف ازدياد تقسيم العمل، حيث «يتحول العامل إلى قوة منتجة بسيطة، رتيبة» وعمله «أقل لذة وأشد تنفيراً»، فعمله «ليس جزءاً من حياته، بل تضحية بالحياة... فبالعكس، إن حياته تبدأ بالنسبة له حيث يكف عن هذا النشاط، عند المائدة، في الحانة، في النوم على السرير» «المصدر نفسه».

ترابط المادي والمعنوي

لا ينفصل إذاً المادي «جسد الإنسان» عن المعنوي «أهدافه وحاجاته الاجتماعية». فللمعنوي تأثير على المادي- الجسدي «بحاجاته الأساسية من طعام وراحة». وكلما اشتدت أزمة المعنوي، اشتدت معها أزمة «النشاط الحيوي» للإنسان، و«حياته بالذات»، كمضمون لظاهرة العمل. ويصبح وجوده المادي كإنسان بالذات هو أزمته نفسها.

ما هو أبعد من الأجر، نحو نمط علاقات إنتاج اجتماعية جديد

هذا التناقض في حياة القوى الشعبية، محكوم بعلاقات الإنتاج الرأسمالية، فال «التضحية بالحياة» بغاية تراكم أرباح أصحاب رؤوس

الإنسان، عبر كسر علاقات الاستغلال، ليصبح وجوده المادي في خدمة وجوده المعنوي، وتطوره الروحي، لا في تضاد معها. فلا تعود حياته عبئاً عليه، ولا يعود عمله- كشرط ضروري لوجوده- ظاهرة مضادة له كإنسان، بل مكمل وضروري لها، كما عبر ماركس. ضمن علاقات اجتماعية في خدمة تطور المجتمع وأفراده جميعاً.

هذا هو الصراع المتجدد ضد الإصلاحية، في إطار التغيير الجذري والشامل في بلداننا، حلاً وحيداً للخروج من الأزمة الوطنية التي نعيش. وهذا يكمن إضافة للتوزيع العادل للثروة، عبر إشراك الشعب في القرار الاجتماعي، حينها تتثبت قيمة وكرامة كل مواطن، فوجوده يصبح ضرورة له ولغيره، لا في حالة مزاحمة، وتنافس محموم بين «فرديات» متضادة، بل في وحدة الفردي والجماعي.

ف«غابات الأيدي التي ترتفع طلباً للعمل» و«نضيف للحياة» «وتتكاثف أكثر... وتزداد نحولاً وهزالاً» حسب ماركس، ستزداد وقتها حياة وقوة.

الأموال ونظامهم هي نظام هذه الحياة نفسها. لذلك فإن تبعات المرحلة التاريخية الماضية، والتي كانت تعميماً واسعاً لليبرالية، والرفع الوهمي للفرد وحاجاته وإرضائها «الوهمي» والعجز عن هذا الإرضاء، رفعت من حدة التناقض، ما بين الحاجات وبين الواقع كنمط علاقات الاستغلال، وخصوصاً الأزمة العامة للرأسمالية التي أصبح فيها الجانب المادي من حياة الناس مهدداً «حروباً، فقرًا وجوعاً، تهجيراً، بطالةً واسعة...».

وانطلاقاً من أن المعنوي لا يمكن حلّه «كمياً» في إجراءات اقتصادية ضمن النمط الرأسمالي نفسه «كرفع الأجور فقط»، مع أنّ ذلك غير ممكن اليوم أيضاً في ظل الأزمة العميقة للرأسمالية اقتصادياً ومالياً، بل يكمن الحل «نوياً» في تغيير العلاقات الرأسمالية، بين مستغل ومستغل.

ضد الإصلاحية، نحو التغيير الجذري الشامل

السير إلى الأمام وحل تناقضات وجود

كانوا وكنا



تحتفل شعوب العالم بالأول من أيار منذ عام 1886 تخليداً لذكرى إضراب 450 ألف من عمال شيكاغو تحت شعار «ثمان ساعات عمل، ثمان ساعات نوم، ثمان ساعات فراغ للراحة والاستمتاع» ففتحت الشرطة النار على المتظاهرين وقتلت عدداً منهم.

الصورة لجانب من الاحتفال الشعبي الكبير، في الأول من أيار في دمشق، وفي الأسفل أخبار عن الاحتفال الذي جرى في مقهى الأزيكية في حلب، وأخبار احتفالات عمال وفلاحين قضاء الباب وجرابلس في الأول من أيار، رغم التدابير البوليسية الكيفية والاعتقالات، جريدة «الصرخة» البيروتية أيار 1953. كل عام والطبقة العاملة السورية بألف خير.



معرض في ثقافي التل

استعداد المركز الثقافي العربي في مدينة التل نشاطه الفني، عبر معرض للفن التشكيلي والخط العربي بمشاركة فنانين من المدينة يوم 26 نيسان، وضم المعرض لوحات فنية جسدت إبداع الشباب السوري، في ظل الأزمة بشكل غير مباشر باستخدام طرائق فنية مختلفة منها المزاجية بين المدارس، جمعت بين الواقعية والسوريالية في نماذج أعمال استمدت مفردات لونها من طبيعة مدينة التل.

استخدمت أعمال تشكيلية أخرى الأسلوب الرمزي لخريجين من معهد أدهم اسماعيل للفنون التشكيلية لتصوير عودة الحياة إلى مدينة التل، بينما كانت أعمال الخط العربي لأحد المهندسين المعماريين في المدينة، جامعةً بين منهجية النظري والتطبيقي في الخط.



مهرجان سلطان باشا الأطرش الثالث

نظمت مديرية ثقافة السويداء مهرجان «سلطان باشا الأطرش الإبداعى الثالث 23 - 26 نيسان، أمام صرح شهداء الثورة السورية الكبرى في بلدة القريا بمناسبة عيد الجلاء وتخليداً لنضال الشعب السوري ضد الاستعمار الفرنسي ونضال سلطان باشا الأطرش ورفاقه.

استعرض المهرجان محطات من حياة الأطرش منذ 1917، وتضمن المهرجان تقديم عروض لفرق فنية فولكلورية ومسرحية، إضافةً إلى عرض ثلاثة أفلام سينمائية تتحدث عن مقاومة الاستعمار وهي: «بنت قليب، معركة المزرعة، يامن العريبيد». ومحاضرات عن الثورة السورية الكبرى، والثورات الفلسطينية وتاريخ حياة سلطان باشا الأطرش، ومعارض فنية في شهباء وصلخد والسويداء، وحفل القسم الشرقي لمعهد فريد الأطرش.

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حاضمة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقه	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/04/28» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

جريدة الكلب



الجريدة - كما في لسان العرب - سَعَفَةٌ «غصن» من سَعَف النخل. وكان العرب يَجَرِدونها من خوصها «أوراقها»، وَيَعَالجونها ويتخذونها للكتابة، مثل كتابتهم في الرَّقِّ «الجلد». وفي الحديث الشريف، أَنَّ القرآنَ كُتِبَ في جِرَانِد. وأحمد فارس الشدياق هو الذي أطلق على الدورية اليومية اسم الجريدة، وسُميت أيضاً الصحيفة. والجريدة مطبوعة دورية تصدر عادةً يوميةً أم أسبوعيةً.

■ عبد الرزاق، دحنون

وقد ظهرت الجريدة أول ما ظهرت في أوروبا، في هولندا وألمانيا والبنديقية، ثم انتشرت في معظم بلدان العالم. وظهرت في العالم العربي في عهد محمد علي في مصر في عام 1828 باسم «الوقائع المصرية» ناطقة باسم الحكومة تنقل الأخبار وتتضمن المقالات، وممن أسهم في تحريرها رفاعة الطهطاوي وأحمد فارس الشدياق والشيخ محمد عبده. ثم ما لبثت أن ظهرت الجرائد في بيروت ودمشق وسواها من المدن العربية.

الكلب

قالت العرب: إن كلباً وقف بباب إسكافي، وأطال الوقوف، نهره صانع النعال قائلاً: ما فائدة وقوفك ببابي، ابحث عن قصاب؟ إلا أن الكلب تمهل، وراح يحشر أنفه هنا وهناك، يبعثر النعال المشدودة على قوالب الخشب المنقوعة في الماء، فما كان من الإسكافي إلا أن استشاط غضباً، فرمى الكلب بخف، فأوجعه جداً، فجعل الكلب ينبج من ألم ممض، فقال له أصحابه من الكلاب: أكل هذا

من خف؟ فقال: لا يعلم ما في الخف إلا الله والإسكافي. لا شيء في يده، أوجعه الضرب فنبج، هذا من حقه. أثم من يمنع كلباً مَجُوعاً من النباح، وأثم من يكتم أفواه الكلاب. في تلك الأيام، كان الإسكافي يعمل النعال من جلد الحيوان يَخِيظه بيده ويشده على قالب الخشب. ومن هنا قالت العرب: اشدد يديك بغرزه. يضرب المثل في حث المرء على إتقان عمله، وقد استعيرت كلمات هذا المثل من رفيقنا الإسكافي، الذي كان يصنع النعال ويشد يديه بغرزه.

جريدة الكلب

وكلب الإسكافي استحضر كلب صدقي اسماعيل الذي اكتسب حرية النباح بعرق الجبين، وكان صدقي إسماعيل يشدد أصابعه بغرز جريدته، وظلّ كلبه ينبج لأكثر من ربع قرن في سبيل حرية الإنسان والحيوان. واستمر نباحه متقطعاً بقلم رفيق دربه غازي أبو عقل. جريدة الكلب: تصدر بنسخة واحدة يكتبها صدقي اسماعيل بخط يده في أوقات القيلولة مع نفس الأريكة. يرسم عنوانها، ينظم كل ما فيها شعراً ساخراً عميقاً لاذعاً، يستعرض فيه ما يخطر على

باله كله من شؤون الأدب والسياسة. كانت جريدة الكلب تصدر دون ترخيص، ودون اعتراف بوجود سلطة الدولة، التي تُعطّل الجرائد التي تتحداه، أو تكتمها وتمنعها من النباح. أصدر صدقي اسماعيل جريدته، عندما رأى أول ديكتاتورية تقام على رؤوس العباد في سورية بعد الاستقلال. لقد شعر باشمئزاز من التصرفات المجنونة والمزيج العجيب من القسوة المتناهية، وكان لابد من عمل شيء ما، لكشف هذه المتناقضات، فكانت جريدة الكلب التي كُنت تستعيرها ولا تُعيدها.

أبشروا بالسعودية يا نساء الأرض!

حقوق المرأة في الأمم المتحدة باتت بعهدة المملكة



أيضاً، وفي وضع المعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين كذلك الأمر، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2018 - 2022. ولعل ذلك كان تنويجاً للدور السعودي على مستوى حقوق الإنسان، حيث سبق وأن تم اختيارها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، التابع للأمم المتحدة لعام 2013. فأية بشرى لَكُنْ يا نساء الأرض؟! بمفخرة ترؤس السعودية لشؤونك، فلتنعمن بدفاعها المستميت عن حقوقكم خلال 5 سنوات قادمة، وهي العازمة منذ تأسيسها على خوض مجاهل التاريخ من بداياته، بقوانينها وشرعتها ومشروعها.

وننبه مع التخليط، من كل من تسول له نفسه، أو تخوله مفاهيمه وقيمه، من المساس باليات التصويت الأممي! فلا خيانة في الأمر، ولا

لقد غدت السعودية مثلاً يحتذى على مستوى حقوق الإنسان، وما ترأسها للجنة أعلاه، إلا من باب التحفيز لغيرها من البلدان، كي تحذو حذوها بالميادين الإنسانية والحقوقية، فأين السويد أو فرنسا، وغيرها من الدول الأوروبية، التي تتغنى بدفاعها عن الإنسان والمرأة، من منازعتها في ميدان التنافس الدولي هذا؟.

من كل بدّ وكأن هذا ما جرى، بدليل أن السعودية قد حازت على موافقة 47 دولة من أصل 54، في التصويت «السري» الذي جرى في أروقة الأمم المتحدة، في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبناء عليه سيكون لها حق التصويت على القرارات والمبادرات الخاصة بحقوق المرأة، في جميع أنحاء العالم، كما لها دور التوثيق لحياة النساء، في جميع أنحاء العالم

لم لا والسعودية «كما نعلم!» هي واحدة العدل والمساواة، فلا ظلم ولا عيب فيها، وقوانينها ونشروعاتها تعتبر قدوة على المستوى الإنساني، ولا فرق فيها بين ذكر وأنثى، بعد أن أنهت عقوبات الجلد وقطع الرؤوس، وقضت على تبعية المرأة المطلقة للرجل «الذكر»، صغيراً كان أم كبيراً، خاصة وأنها كانت السابقة بين الدول الموقعة على لوائح حقوق الإنسان، والمرأة بشكل خاص، وهي الرائدة على المستوى الثقافي والمعرفي والحضاري!.

فلنفرح ولنضحك، حتى تتفتق الأصدقاء، وتهرهر الأسنان، فما بعد ذلك من تهكم جرى ويجري بحق المرأة والإنسان، وبرعاية دولية وأمنية مثل هذا الحدث، !.

عن الأمم المتحدة ومنظماتها، واليات عملها الخزيهة والبعيدة عن الممالة والتبعية للأمريكي، أصبحت بحاجة للمراجعة من جديد، وفقاً لهذا المتغير الكبير، الصغير.

مبالغ دفعته، ولا نفاق، أو زيفاً ورياء سياسياً أو مالياً! كل ما في الموضوع أن بعض معارفنا وعلومنا، التي أطنبوا أذاننا بها عبر الإعلام، طيلة عقود وعقود،